الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة-
كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

شكل أزغغ:.....

أ-غ-غ-خ: .....

عنوان المشروع:

التنمية المستدامة حقيقة أم مثالية
حالة * ولاية سطيف*

زشح و ذخ ءس عخ الماخسش في أزئخ العشاخ ألخ.

إنجاز الطالب:

- شبل العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

- بولحواش علاوة

أكنبء غخ إبلىخ :

كبيبتي حل-ع	أل عبر ا- دنس	عبكخ الإخوة مزسي هغطخ -سغب
ث حاكخال ح	أل عبر ا-دزس	عبكخ الإخوة مزسي هغطخ -شلب
كء إكجذ أشيـ	أل عبر ا-دزس	عبكخ الإخوة مزسي هغطخ – مزحب
محرزي كما أذي	أل عبر المحاضش)أ(	عبكخ الإخوة مزسي هغطخ – مزحب

دفعة جوان 2015

شكر و تقدير

"الحمد لله" الذي وفقني للعمل في ّذا البحث بإخلاص لوجهه الكريم وإتمامه، ويسّر لي تخطي كل العقبات فكان خير معين.

أتقدم بخالص و جزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل** بولحواش علاوة** المشرف على هذا البحث على مساعدته و توجيهه و صبره طيلة مدة البحث.

دون أن أنسى شكر كل أساتذتي الأفاضل في دراسات ما بعد التدرج- كل باسمه-

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من عمال ومسؤولين في الهيئات والإدارات التي اتصلت بها أثناء البحث.

و أخيرا أشكر كل من ساعدني على تخطي مشاكل البحث و من سهروا على إخراج هذه الدراسة

** فشكر الناس من شكر الله **

إلـــــــى :

... من تحت قدمها تكمن الجنة، من لم تدخر جهداً في تربيتي* أمي الحنون*

...من كان سبب وجودي في الحياة من جعل مشواري العلمي ممكنا*أبي العزيز*

... من ساندني وآزرني في دربي* زوجتي الغالية *

... من تبعث البهجة في النفس ابنتي قرة عيني * رقـيـة *

... من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني * إخوتي و أخواتي *

... كل الذين عرفوني وساندوني من قريب أو من بعيد و لو بالدعاء

***

***

***

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

و أسأل الله عز وجل أن يجازيكم خيرا على كل ما قدمتموه

❖ المقدمة العامة:

لقد اكتسبت الدراسات المتعلقة بـ: **التنمية المستدامة** أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً مع انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام **1992 م**، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وكذا تأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (**UNCSD**)

حيث باتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وجماعات البحث لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يلبي حاجات الأجيال الحالية و يحفظ حقوق الأجيال القادمة .

و هي كما جاء في تعريف الأمم المتحدة : " **تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة للإستجابة لحاجياتها أيضا** "

و اختيارنا لولاية سطيف راجع إلى أن الولاية منطقة عبور بين الساحل والجنوب والشرق والغرب و تتوسط ستة ولايات وعرفت الولاية نموا ديموغرافيا كبيرا حيث بلغ عدد سكانها حسب آخر تقدير سكاني سنة 2012 : 1.661.798 نسمة و هي بذلك تمثل ثقلا سكانيا في القطر إذ أنها تأتي ثانية بعد العاصمة، بالإضافة إلى التوزيع المتباين للسكان عبر المجال ، وللولاية دور كبير في الاقتصاد الوطني كما أنها تنتمي إلى إقليم – الهضاب العليا شرق – تتوسط سلسلتين جبليتين: شمالا الأطلس التلي وتمثلها (جبال بابور) وجنوبا الأطلس الصحراوي ممثلة في (جبال الحضنة)، تتوسط هذه السلسلتين منطقة سهلية منبسطة واسعة تتخللها بعض التقطعات الجبلية والمرتفعات الصغيرة، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ :6504 كم2 أي ما يعادل نسبة 0,27٪ إجمالي تراب الوطن.

الإشكالية المطروحة

إن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أصبحت هناك قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، والاحتباس الحراري، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء.

كما إن الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية و استنزاف الثروات الأرضية بالزيادة السكانية المضطردة و كذا الإختلال في توزيعها المجالي بالتركز في مناطق دون الأخرى أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية دراسة هذه الإمكانيات و كيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل، لذا فقد أصبح هذا الموضوع محل اهتمام المجتمع الدولي.

غير أنه في الواقع يمكن القول بأن تجربة التنمية عموما في البلدان النامية لم تصل إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة رغم ما تقدمه لها الدول المتقدمة في الظاهر من إعانات و برامج تنموية، مما يؤكد أن تحقيقها لا يمكن على مثل هذه المستويات الكبيرة و التي تزيد فيها الهوة بين الدول، لذا أصبح التفكير في مستويات أقل كالمستوى الوطني أو حتى المستوى الإقليمي المحلي هذا الأخير الذي يلعب دورا كبيرا في عملية التنمية كونه يمتلك خصائص و موارد محلية ذاتية يمكن حصرها و استغلالها بالطرق السليمة للوصول إلى التنمية المستدامة.

و الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت تولي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة اهتماما خاصا، حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، وسنت عدداً من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بتطبيقات التنمية المستدامة والتي أصبحت مطلباً دولياً في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم.

وكمحاولة لمعرفة واقع عملية التنمية المستدامة بالجزائر أخذنا الإقليم الولائي «**سطيف**» كموضوع للدراسة التطبيقية كونها من الولايات التي برزت بشكل قوي في السنوات الماضية حيث عرفت ديناميكية كبيرة في شتى الميادين، و لكونها تمتلك رصيدا لا بأس به من الموارد الطبيعية و المنشآت الإقتصادية و الثقل البشري.

ولإعطاء اتجاه متخصص لهذه الدراسة وحصر موضوعها كان لزاما الإجابة على عدة تساؤلات:

- ماذا نعني بالتنمية المستدامة ؟ و ما هي أبعادها ؟ و كيف تطورت مفاهيمها منذ النصف الثاني من القرن 20؟
- هل فعلا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة على أرض الواقع أم أنها حبر على ورق (مثالية)؟ وعلى أي مستوى يمكن الحديث عن إمكانية الوصول إلى تحقيقها (العالمي * الدولي * الوطني * الإقليم المحلي) ؟
- ما هي الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (الإطار التشريعي و المؤسسي)؟
- ما هو واقع الموارد التي يعتمد عليها إقليم الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة (الطبيعية_البيئية ، البشرية ، الإقتصادية)؟ وكيف تتأثر و تؤثر هذه الموارد و المؤشرات فيما بينها؟
- كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الإقليم المحلي للولاية ؟ (حقيقة أم مثالية؟).

الهدف من الموضوع:

رغم أن الولاية لها من الدراسات في مجال التهيئة عددا لا بأس به و حديثة بالقدر الكافي إلا أن موضوع التنمية المستدامة لم يتطرق إليه فيها بالشكل الكافي و كان دائما هامشيا أو على الأكثر فيما يتعلق بجانب معين كالبيئة على سبيل المثال.

و مما تقدم فإننا نهدف إلى تنمية مستدامة ترمي إلى إعادة حالة التوازن وتهتم بتنظيم المجال الجغرافي الطبيعي والبشري والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية في الإقليم المحلي لولاية سطيف، كهدف أساسي بناء على المؤشرات و الموارد التي تتمتع بها هذه الولاية، تتمحور حوله أهداف أخرى منها:

- حصر العلاقات بين التنمية المستدامة و مختلف الموارد و كيف يمكن التوفيق بينهما ضمن الإطار البيئي.
- تحديد متطلبات القطاعات الإقتصادية من الموارد الطبيعية.
- الوصول إلى مضمون التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

على أمل أن يكون هذا البحث مساعدا للمختصين في مجالات التهيئة و التنمية المستدامة و كذا البيئة و معينا للسلطات المحلية في ولاية سطيف على اتخاذ القرارات و إدراج البرامج التنموية في هذا الإطار

ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا المراحل التالية:

- **مرحلة البحث النظري:**

حيث تم الإطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة سواء بمجال الدراسة أو الموضوع المدروس، وهذا للإلمام بكل جوانبه، هذه المراجع كان لها تأثير مهم في تحديد خطة البحث المتبعة و قد اختلفت بين كتب و مذكرات، أبحاث، تقارير و مواقع على الأنترنيت... كما هي مثبتة في قائمة المراجع و للإشارة فإننا لم نقف على دراسات كثيرة للموضوع ومنطقة البحث، إذ هناك دراسات قليلة جدا تعد على الأصابع لمنطقة الدراسة، منها:

- **المناطق المهمشة في شمال غرب ولاية سطيف – 1998**
- **وضع خطة تنموية ضمن أبعادها البيئية – سطيف – 2005**
- **إشكالية التخلف و جهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف –2008**
- **تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال في ولاية سطيف– 2009**

وهي كلها رسائل مقدمة لنيل درجة الماجستير بكلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة قسنطينة، و لكن على قلتها فإنها كانت في أحيان كثيرة مرجعا مهما لإثراء بعض النقاط المدرجة ضمن هذه الدراسة.

- **مرحلة البحث الميداني:**

و فيها تم الإتصال بمختلف الهيئات و المديريات على مستوى الولاية، التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بموضوع و مجال الدراسة و هي:

- مديـرية البيئـة.
- مديرية الري و الموارد المائية.
- مديرية المصالح الفلاحية .
- مديرية السياحة و الصناعات التقليدية.
- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية.
- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية .
- مديرية الصناعة و المناجم.
- محافظة الغابات.
- مكتب الإحصاء العام للسكن و السكان على مستوى الولاية.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار – الشباك الوحيد غير المركزي سطيف–

و غيرها من المصالح التي تم الاتصال بها أثناء البحث على غرار المكتبات الجامعية و بعض المصالح التقنية.

- **مرحلة معالجة المعطيات:**

في هذه المرحلة تم فرز وتنظيم المعطيات المحصل عليها حيث تم الإعتماد في رسم الخرائط على بعض برامج الرسم الخرائطي و مختلف المراجع التي ساهمت في التحليل، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة (03) فصول، كل فصل يحتوي على عدة مباحث وهي كما يلي:

1 **الفصل الأول : « الأطر النظرية للتنمية المستدامة »**: وفيه تطرقنا إلى الأصل التاريخي للتنمية المستدامة، بيان مفهومها وأهم عناصرها والمفاهيم المرتبطة بها و الأطراف المشاركة في تحقيقها، وكذا الاهتمام العالمي بها و توقفناعند جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال، فضلاً عن توضيح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية التي تقاس بها التنمية المستدامة وعلى أي مستوى يمكن تحقيقها.

2 **الفصل الثاني : « الإمكانيات، الموارد وواقع القطاعات الإقتصادية »:** تمنا خلال هذا الفصل بتحليل وتقييم الموارد الطبيعية والبشرية للإقليم باعتبارهما القاعدة الأساسية لقيام أي تنمية، بالإضافة إلى التطرق إلى واقع القطاعات الإقتصادية و مختلف التفاعلات فيما بينها وهو التحليل الذي يوضح لنا واقع التنمية المستدامة في الولاية بالإضافة إلى مساعدتنا في قياس بعض المؤشرات و بالتالي وضع الخطة التنموية ضمن الأبعاد البيئية.

الفصل الثالث : « واقع و آفاق التنمية المستدامة في الولاية »: و فيه تم الوقوف على واقع التنمية المستدامة في الولاية من خلال مؤشرات معتمدة لقياسها كما تم الوقوف عند أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام الوصول إلى مستويات أفضل في التنمية، و في الأخير خلصنا إلى وضع خطة بديلة للتنمية بهدف الإرتقاء بها ووضعها في الطريق السليم للوصول إلى التنمية المنشودة من خلال اقتراح بديل للإقتصاد المحلي كحلاستراتيجي على المستويين المتوسط و البعيد و كذا تقسيم الولاية إلى مناطق متجانسة إعتمادا على مجموعة من المؤشرات و تقديم اقتراحات حسب أولويات التنمية في كل منطقة، معتمدين في ذلك على المنهج المنتصر لنظرية **الإستدامة القوية** و هي التنمية المتركزة أساسا على البيئة حيث أن هذه النظرية ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا.

الخاتمة العامة.

وأخيرا نشير إلى أن هذه الدراسة تبقى كغيرها من الدراسات لا تخلوا من الأخطاء وعلة ذلك إما القصور الإنساني، أو نقص في المعلومات عن مجال الدراسة أو كبر مساحته م ما يزيد من نسبة الخطأ والهروب عن الدقة في التحليل الذي كثيرا ما يكون سطحيا وعاما، لكنها بالمقابل عالجت موضوعا له من الأهمية ما له في الوقت الراهن ولو بصورة عامة وتبقى مبادرة أولى وممهدة لدراسات أخرى عن هذا الموضوع.

ألفباء التنمية المستدامة

- **أ ال:** أنماط المستهلكين وأساليب الإنتاج، تعاريف مختلفة للمفهوم، ...).
- **ب ب:** أنماط المستهلكين وأساليب الإنتاج .
- **ض ض:** مستويات تحقيق التنمية المستدامة (المستوى العالمي و الإقليمي)
- **ك ب:** التنمية المستدامة في الجزائر: هل الإقليم المحلي هو البديل؟

❖ ر ّهيد

إن التنمية المستدامة أداة لتوجيه التنمية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، وهي تمثل حالة تتوافق فيها عمليات استغلال الموارد و اتجاهات الاستثمار والتطور التكنولوجي مع متطلبات احتياجات المستقبل مثلما تتوافق مع احتياجات الحاضر.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الأصل التاريخي للتنمية المستدامة، بيان مفهومها وأهم عناصرها والمفاهيم المرتبطة بها و الأطراف المشاركة في تحقيقها، وكذا الاهتمام العالمي بها لنعرج في الأخير على جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال، فضلاً عن توضيح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية التي تقاس بها التنمية المستدامة.

مع مناقشة كل هذا ومحاولة عكسه على المجال التطبيقي في محاولة للإجابة على عديد الأسئلة التي يتمحور حولها مضمون هذا الفصل والتي هي هل التنمية المستدامة فعلا قابلة للتطبيق والقياس؟ وما هي المعايير و المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية المستدامة؟ و على أي مستوى يمكن تحقيقها؟ و كيف يمكن التوفيق بين التنمية بشتى مجالاتها و المحافظة على نظم بيئية سليمة؟ وما هو دور السياسات التخطيطية الشاملة في الجزائر بمختلف مستوياتها الإقليمية والوطنية والمحلية و دورها في الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

❖ **أولا :التنمية المستدامة: السياق التاريخي للمفهوم ، تعاريف، خصائص و مبادئ**

على مدى ربع قرن من الزمن لم يحظ مصطلح بهذه الشهرة التي نالها مصطلح "**التنمية المستدامة**".

لقد أصبح هذا المصطلح المؤلف من كلمتين الشغل الشاغل في عالم السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني، لماذا ؟ ربما لأنه يعبر بمنتهى البلاغة عن اهتمامات ومصالح أجيال المستقبل، التي يتوجب على الأجيال الحالية مراعاتها، إضافة إلى التوفيق بين مصالح الأغنياء والفقراء.

1- السياق التاريخي للمفهوم

1-1-أصل المفهوم:

ان التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، حيث أن الاهتمام بالبيئة و الحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطراً منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية و المحيط الطبيعي[1].

إن مسألة نقل الموارد الطبيعية للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة في بداية القرن العشرين الماضي، حيث أشار **Girfford Pinchot** في سنة **1910** إلى أن الحفاظ على البيئة يعني حصول أكبر عدد من الأفراد على أكبر كم من السلع لأطول فترة زمنية[2]، كما أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام **1915**، وأصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس عام **1948** تقريراً حول بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في **عام 1950** وقد اعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربة الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين

1د. صَّاكَّجذ شَّحم ِ أ يتي، د.ح ِّغ ِّثشا ُ ْ أمهندي "ا ِّر ِّية ا ّ َّغزذا خ ف ِ ِّلش الإ ِّخ ِّبص اد ُ ا ِّر ِّق ِّذ ِّيبد" ا ِّغ ِخ ا ِّنظ ّ خ ّغ ِّى ب ْ -2008)ص 11(

2 أ.ُطَّكَّر ِّغ ِخ - زطِّج د ا ِّر ِّية ا ّ َّغزذ ِّيَّف ِ ا ِّذ ِّي ا ِّب ِ ِّخ ف ِ ظ ّ ل ا ِّكذ ِّكَّپ ّ خ – ِّغ ِخ أ ِّكِّپ ّ الإقظبدية ُ ّ كَّ ِّ ل ِّغ ِّكَّش ِّع ِّبَّكِّلِّكَّش ِّحبدِّكَّحبط ِّعطَّ ق- 2008)ص03(

البيئة والاقتصاد و قد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة لكنها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة و بين التنمية الاقتصادية فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة وهكذا فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون "**كفى من النمو**" في عام **1970**، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي مثيراً ضجة بين المناضلين البيئيين أنصار النمو في درجة الصفر و بين دعاة النمو مهما كانا لثمن .

وكانت أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي عقد بـ: **ستوكهولم** عام **1972**، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم **التنمية الملائمة للبيئة** المصاغ من قبل العالمين **CHASS INIASSI** و**MOURIS STRANG** وآخرين و يضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجا للتنمية يحترم البيئة ، ويولي عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة.

وفي مطلع عقد الثمانينات وتحديداً في عام **1981** برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية و المعنون " **الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة** "، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي" **السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة و إمكاناته**"، كما تم في التقرير توضيح أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها.

ولكن بالرغم من أهمية ماجاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون" **مستقبلنا المشترك** " **Our Common Future** الصادر عام**1987** (**تقرير برونتلاند***[1])

1 لجنة الله العالمية للبيئة والتنمية - الرؤية المستقبلية المشتركة لإدارة التنمية العالمية -**2007**)ص 10(**تقرير برونتلاند** هي: رئيسة اللجنة الدكتورة غرو هارلم برونتلاند .

وبغض النظر عن البيان، فإنه مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستدامة قد باتت الآن واسعة التداول وشائعة الاستعمال ومتنوعة المعاني وبدأت تقرن بأي نمط تنموي، فهناك التنمية الزراعية المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة، والتنمية السياحية المستدامة ... الخ.

1-2- كرونولوجيا المؤتمرات المنعقدة من أجل التنمية المستدامة :

من خلال هذا الجدول يتضح السياق التاريخي لأهم المؤتمرات التي انعقدت من أجل هذا الغرض:

الجدول رقم (01): أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة.

اسم المؤتمر	سنة الانعقاد	الدولـــــة
مؤتمر ستوكهولم	1972	السويد
مؤتمر نيروبي	1982	كينيا
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو ديجانيرو)	1992	البرازيل
قمة جوهانسبورغ	2002	جنوب إفريقيا
مؤتمر ريو ديجانيرو +20 "المستقبل الذي نريد[1]"	2012	البرازيل

المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على بعض الوثائق

إذا فالتطور من فكرة بيئة لإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 وعودة إلى مؤتمر ريو 2012 لتدعيم كل ما سبق، يرتكز على تقدم ووعي ناضجين، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لاتقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان إنما للعلاقة وجه أخر هو: أن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، إلا أنه و في المقابل مع كثرة هذه المؤتمرات لم تصل إلى طرح نظرية شاملة تبرز كيفية تحويل هذه الأفكار إلى استراتيجية ذات مصداقية، و لهذا السبب دعا البعض إلى اتخاذ قرارات جذرية أكثر بالنسبة إلى قضايا البيئة بالعدول عن نموذج لتنمية الرأسمالية

[1] رأوشير الجمعخ ُكيب آخ ُلأ ° الغذخ خبصرشؤلؤز عذ ٍ ٍقما ٍأوش ٍ ١ ٍتشُ ئبظ ~ ٍاطخرلؤز عذ ٍ زئبؤظ ~ ٍامرالقمخكيلبسُمي رُنمؤة المسوذ اخ **2010**)ص7(~ ٍه ٍأل ° الغذخ http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/

وبرفض الحداثة و هو أكبر عائق يواجه تطبيق عمليات الاستدامة على المستوى العالمي و هنا علينا التوقف قليلا لكي نتساءل هل فعلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على هذا المستوى؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلال الواضح في توزيع الثروات عبر العالم و كذا أماكن تواجد مراكز اتخاذ القرارات الدولية.

أثناء قمة جوهانسبورغ 2002 قال **كلاوس توبفر"مع الأسف لم تتحقق الكثير من آمالنا و أن روح ريو سرعان ما تبخرت و اندثرت** [1]" (نتائج مؤتمر ريو 1992)، هذا الكلام لم يصدر من أي كان بل من وزير البيئة الألماني آنذاك و الذي كان له دور رئيسي في مؤتمر ريو الأول عام 1992 و رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في 2002 ، و إن دل على شيء فإنما يدل على غياب نتائج ملموسة في هذا المجال و إن كانت فهي متواضعة و لا تتم عن رد فعل إيجابي تجاه التغيير المنشود في العالم و السير قدما نحو التنمية المستدامة هذا من ناحية و من ناحية أخرى لم تتبنَ السياسة الاقتصادية العالمية حتى اليوم فكرة التنمية المستدامة كعنصر أساسي فعال في بنيتها بل إن غالبية أصحاب القرار في الدول الكبرى لم يعتبروا هذه القضية من الموضوعات المهمة التي تقع ضمن إطار مسؤولياتهم وهو ما يدفعنا إلى البحث عن مستويات أدنى تتلاشى فيها هذه الإختلالات بغرض الوصول إلى تحقيق هذه التنمية المنشودة و هو ما سيتم التطرق إليه في نقطة قادمة من هذا البحث بعد المرور على أهم تعاريفها و أبعادها و مؤشرات قياسها و هي النقاط التي سنتناولها في المحور التالي.

1 ّش يم المالكي – ً ـَيخص خهشيق ّز ِ ّيـة ا ّ ـغزذا خ ِ الألـفيـةطلّضخ؟وبُخ ّظفها الموقغ الإلرّروني: http://www.raya.com

وتحصيلا لما سبق ارتأينا أن ندرج ضمن الجدول التالي أهم مراحل تطور مفهوم التنمية إجمالا منذ الحرب العالمية II :

الجدول رقم (02): مراحل تطور مفهوم التنمية.

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	قبل الحرب العالمية II	لا يوجد مفهوم واضح للتنمية
2	من نهاية الحرب العالمية II إلى غاية منتصف ستينات القرن الماضي	التنمية = النمو الإقتصادي
3	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن الماضي	التنمية = النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل
4	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجواب الإقتصادية و الإجتماعية
5	منذ 1990 إلى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان
6	منذ قمة الأرض 1992 ريو ديجانيرو	التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع الجواب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية

المصدر : التنمية المستدامة في الجزائر و تحدياتها–مجلة التواصل عدد 26 جوان 2010(ص135)

2-تعاريف، خصائص و مبادئ التنمية المستدامة و الأطراف المشاركة في تحقيقها:

2-1-التنمية المستدامة تعاريف كثيرة و مضمون واحد:

بالعودة إلى ما سبق و من خلال المرور على المؤتمرات السابقة الذكر نجد أن مفهوم **التنمية المستدامة** هو الآخر عرف تطورا في المعنى و المضمون غير أن المحور الضابط لكل منها هو العامل البيئي حيث وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة و في ما يلي أهمها و الجهة التي تبنتها إضافة إلى أهم الخصائص التي تميزها عن مختلف أنماط التنمية الشائعة و أهم المبادئ التي تعتمد عليها.

أ- تعريف الأمم المتحدة عام 1987 : حسب ما أفرزه تقرير **برونتلاند** هي **"**تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى**"**

ب- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريوديجانيرو)- 1992[1]**:"**هي إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل **"** بمعنى ترك الموارد متوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي عليه أو أحسن.

جـ-تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002:"هي تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة**"**

ورغم تداول تعريفات مختلفة أخرى لهذا المفهوم، إلا أن أغلبها يشير في الأساس إلى " **توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل**"

1 ّحبكّشحتكب ٢ ، – ارّ ّية ا ّغزذا خ - امجـ ظ أل على ڭيـليم في قطش ص)60(ّ ، ّغ :www.socialscience2009.wikispaces.com

ما يمكن فهمه إجمالا من هذه التعاريف أن قاعدة الموارد الطبيعية لمجال ما، وخصائص هوائه ومائه وأرضه تمثل إرثاً مشتركاً لأجياله برمتها والاتجاه لتدمير هذه الهبة عشوائياً سعياً وراء أهداف اقتصادية قصيرة المدى يؤدي إلى إنزال العقوبة بالأجيال الحاضرة والمستقبلية على وجه الخصوص، وأن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية مثل التنمية الاقتصادية، أوالاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل تشمل كافة هذه الأنماط فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، وهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

إن التنظير لأفكار و مفاهيم التنمية المستدامة بإعطاء تعاريف شاملة و عموميات كما هو مبين في التعاريف السابقة و التي تبنتها أكبر المؤتمرات و الهيئات العالمية لم يجب عن أهم الإشكاليات المتعلقة بالتنمية و التي تتمثل أساسا في **مستوى تحقيقها** حيث أنها تتحدث عن تحقيق التنمية عالميا و هو ما يجعلنا نطرح سؤالا مهما هل يمكن لدول أهلكتها الحروب و المجاعات مثل أغلب دول إفريقيا و آسيا أن تصل حدا في التنمية يوازي ذلك الموجود في أغلب دول أروبا و أمريكا؟ و الأهم من ذلك هل يمكن لهذه الأخيرة أن تعمل و تساعد تلك الدول على الوصول إلى ما وصلت إليه من تنمية و تطور؟

إن مجموعة التعاريف حول التنمية المستدامة تطرح بعض الأسئلة الهامة ، فكيف يمكن حصر الموارد الحالية حتى نقول أنه علينا أن لا نتجاوز في استهلاكنا حدا معينا منها؟ لأن الإحتياجات ليست ثابتة و إنما هي في تغير مستمر مع الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى، و ماهي المؤشرات القابلة للقياس فعلا و التي تعطينا نسبا محددة أو حتى تقريبية لحدود استهلاكنا لهذه الموارد حتى نقول أننا حافظنا على حق الأجيال القادمة منها؟ وكيف لنا أن نعرف مدى التداخل للأجيال الحالية مع الأجيال المستقبلية وكيف يمكن معرفة احتياجات هذه الأجيال؟

كل هذا سنتطرق إليه في سياق هذا البحث.

2 2 -خصائص عملية التنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، و لا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وماهو اجتماعي في التنمية.
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- التنمية المستدامة عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجا وتوزيعا، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

2 3 -مبادئ التنمية المستدامة:

تقرير برونتلاند بعنوان" مستقبلناالمشترك "، السابق ذكره فيه عدة مبادئ للتنمية المستدامة منها ما هو موضح في هذا المخطط:

الشكل (01) : مبادئ للتنمية المستدامة

المصدر : إعداد الطالب

- المستقبلية بمعنى أن الموارد المتاحة ليست ملكاً للجيل الحالي فقط ولكن أيضا ملكاً للأجيال المستقبلية.
- الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها.
- العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.
- الوعي والمشاركة الشعبية في كافة مراحل التنمية.

2 4 -الأطراف المشاركة في عملية التنمية المستدامة[1]:

لتحقيق التنمية المستدامة و تفعيل دور المجتمع المدني فيها سنستعرض في ما يلي الأطراف المشاركة في هذه العملية و دور كل منها:

- **الحكومة المركزية :**

تختص الحكومة بمستوياتها المختلفة بالنواحي السياسية وتوجيه توزيع الموارد مع إعداد أطر العمل المنظمة واللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة.

- **المحليات :**

وتمثل المستوى الحكومي ذو الاتصال المباشر بالسكان، ويقع عليه الالتزام الدستوري بضمان إمداد السكان بالخدمات إما من خلالها أو عن طريق التعاون والمشاركة مع جهات الخاصة وغير حكومية ، وغالبا ما يقتصر دورها على الإدارة والإشراف لضعف قدراتها التمويلية بالإضافة إلى عديد من المشاكل و المعوقات التي تحد من قدرتها.

- **المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص :**

وتشمل الاتحادات و الهيئات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها والتي أنشئت لتحقيق أهداف تنموية كتوفير التمويل، ورأس المال وتقديم العون وليس الربح ، وتضم العديد من الخبراء والمتخصصين في شتى المجالات وغالبا ما يتمتع أعضاؤها بالكفاءة والالتزام .

- **الجمعيات الأهلية :**

وهي نوعية من المنظمات الرسمية أو غير الرسمية التي يتم إنشاؤها و إدارتها من قبل المواطنين لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية كتوفير وتحسين الخدمات وهي غالبا ما تكون ضعيفة من الناحية التمويلية وتفتقر للمهارات التخطيطية الفعالة لتنمية المحلية لكنها تضم مجال واسع من الأنشطة كالرياضة، والصحة، والتوظيف ، العقائد ، احتياجات الشباب والمرأة .

[1] داود آلبي "ا ض ا ج ذيات ُ ل َمية المحل خ – ألية ه غ َط ا خ – َ ز ش ج َب ع غ ش) ؤ خ ك ِّ أل س ع، ه غ ل ئ خ ك س ر ا خ ع ب ك خ ً َ ز ر ي ه غ َط ا خ 2012)ص 82(

- **القيادات الشعبية والأهلية :**

والمقصود بها ممثلي الشعب المنتخبين وتباين أدوارهم ومدى تأثيرهم على المواطنين بالمنطقة، تبعا لتنشئة العضو الثقافية وشخصيته وأسلوبه وخبرته في العمل القيادي.

- **الجهات المانحة:**

وهي الجهات الممولة لمشروعات التنمية سواء كانت محلية مثل الصناديق الاجتماعية للتنمية، أو دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويكون لهذه الجهات شروط وضوابط لتمويل تلك المشروعات.

أدت نتيجة غياب المرونة في التخطيط والتنفيذ وضعف الإطار التنظيمي الذي تعاني منه أغلب المحليات في مختلف المستويات لأغلب دول العالم إلى عدم نجاح بعض المشروعات الحكومية رغم توافر التمويل والقوى العاملة والدعم القانوني والتشريعي . كما فشلت المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الأهلية، في تنمية مشروعاتها رغم توافر المرونة نتيجة اعتماد هذه المنظمات على مصادر تمويل غير دائمة أو قصيرة الأجل ، مما يدعم فكرة أهمية التعاون (الشراكة) بين الجهات المشاركة والمعنية بعمليات التنمية لتحقيق التكامل والاستدامة.

❖ **ثانياً : التنمية المستدامة :أبعادها و مؤشرات قياسها**

1 -**أبعـاد التنمية المستدامة** « التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجال العمراني»:

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، هذه الأبعاد تتمثل أساسا في: " **البيئة، الإقتصاد، المجتمع** " تتفاعل فيما بينها داخل **المجال العمراني** كما يمثله الشكل رقم 02:

-1- الأبعاد البيئية:

إن تجسيد الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة يقتضي الالتزام بتجسيد بقية أبعادها:

❖ **إتلاف التربة،استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد** : العمل على الحد من انجراف التربة وتدمير الغطاء النباتي بتبني كافة الإجراءات التي تحد من استخدام المبيدات الحشرية ومن الضغوطات البشرية التي تضر بمختلف الأوساط الحيوية من غابات مياه وهواء.

❖ **حماية الموارد الطبيعية .**

❖ **صيانة المياه .**

❖ **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية** :وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري– انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية.

❖ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري.**

الشكل 02 : أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية المترابطة و المتفاعلة فيما بينها

المصدر : إنجاز الطالب

1-2-الأبعاد الاقتصادية:

وتشمل الجوانب التالية:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته** :وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي –كان كبيرا بدرجة غير متناسبة .
- **تقليص تبعية البلدان النامية.**
- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة** :وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة

لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة.

- **المساواة في توزيع الموارد.**
- **الحد من التفاوت في المداخيل** [1]: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لايملكون أرضا في الدول النامية.
- **تقليص الانفاق العسكري** [2]:يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

1-3-الأبعاد الاجتماعية :

إن تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يقوم بالأساس على فكرة تنمية البشر وذلك من خلال الارتكاز على النقاط التالية:

- **تثبيت النمو الديموغرافي.**
- **أهمية توزيع السكان:** التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن و ذلك بتحريك اقتصاديات الدول الضعيفة لتفادي تركز السكان في مناطق دون الاخرى.
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية :** وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة.
- **الإهتمام بالصحة و التعليم.**

گـجذ ُغ ّالّ أديب **'ثكيبد ا ّر َيخ ا ّ َغزذا خ 2008** "http://www.annahjadimocrati.org/pages/economie

[2] **دكـَشيش يف"** اعزخذا ّطـبـعـبـد المتجدد ُذنب في ُر َدخ المطـخ ُامغزذاخ - ّدراعخـبُخ ّطـبـعـخ الشمسئخ فيُاغضرطش) ّللاعـبُخ درّسا ّ ّاوظـبـد ُر َدخ، ّ ّعً ُاكيّ الاقظـبـديةعـبـكـيـخـبـو ّخ 2006- 2007 ص 113

❖ **أهمية دور المرأة:** ولدور المرأة أهمية خاصة ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء وا لأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة .

❖ **الأسلوب الديمقراطي التشاركي في الحكم :**

إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبهاا لإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

و بالربط بين كل هذه الأبعاد نجد أن علماء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم البيئية المطلوبة للاستقرار الشامل للنظام البيئي العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكائنات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، ويسعى الاقتصاديون إلى تعظيم الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتقنيات الحالية واستخدام الوحدات الاقتصادية) مثل المال أو القيمة المتحققة (بوصفها معياراً للقياس)، و يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحياناً، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي وتقع الحلول الدائمة اللازمة لتنمية النظم الأرضية في مفترق الطرق بين المجالات التي تمثل عناصر التنمية المستدامة، ولا تتحقق التنمية المستدامة إلاحينما تكون أهداف الإدارة و إجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً، مما يشير إلى الكمال البيئي وتقبلها سياسياً كما يوضحها الشكل (3).

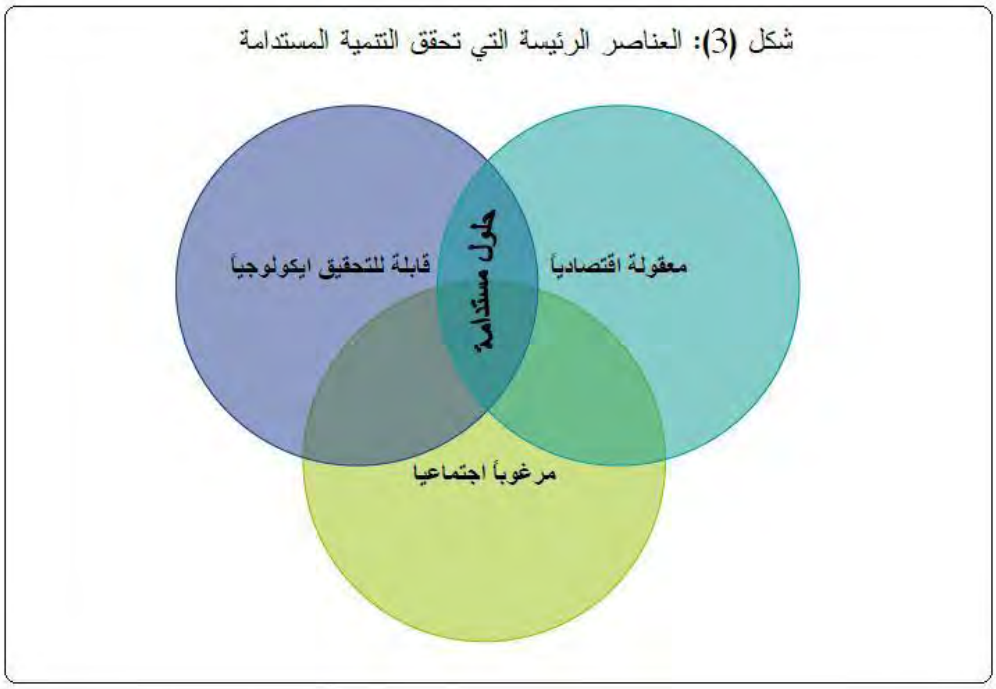

المصدر: التنمية المستدامة في دولة قطر - ص (18)

إن هذه الأبعاد هي التي تشكل فعلا العوامل المهمة و الرئيسية في العملية التنموية الشاملة، ولكن الحديث عن هذه الأبعاد لا يغفل واجب التطرق إلى جانب آخر لا يقل أهمية عن الأبعاد السابقة وهو **البعد العمراني**.

1-4-البعد العمراني للتنمية المستدامة:

وهو الذي يتناول دراسة علاقة التخطيط العمراني بموقع التنمية العمرانية ما يحتويه من إمكانيات سواء للموقع نفسه أو الموارد البيئية والطبيعية والبشرية والاقتصادية وعناصر التنسيق الموقعي التي يتمتع بها وكذلك جودة الهواء والماء في هذا الموقع وأيضا درجة التأثير البيئي المتبادل بين التنمية المقترحة والبيئة المحيطة و أن يكون التخطيط العمراني متلائماً مع خصائص المواقع البيئية ومانعا للآثار الضارة الناتجة من عمليات التنمية[1] العمرانية الحضرية.

[1]-رّب ّ المشكّبد كّبمرلاّخ ازّخ ّغ كّبمرلاّخ امخطخ –صعء ّ ¸ ّزشّج ّحمل ّن الموقغ : www.cpas-egypt.com

ومما سبق نخلص إلى أن المفهوم العمراني للتنمية المستدامة يقوم على هذه المبادئ الأساسية :

- التنبؤ بحجم الآثار الضارة التي سوف تتأثر بها البيئة المحيطة بموقع التنمية ومنع حدوثها.
- عدم تجاوز المعايير البيئية الخاصة بتلوث الهواء والماء والصرف الصحي والمخلفات الصناعية.
- دراسة علاقة الموارد الطبيعية مع الأنشطة التنموية و بيان التهديدات البيئية المحتملة مستقبلا نتيجة هذه الأنشطة وتحليل هذه الأنشطة وتحليل الموارد الطبيعية المعرضة للخطر وكيفية المحافظة عليه.
- المحافظة على التوازن الطبيعي للمحميات الطبيعية وعناصر تنسيق الموقع.

كيف يمكن تحقيق التنمية العمرانية المستدامة؟[1]

- لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة .
- التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي ، وهو ضروري لاسترداد الموارد.
- لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الضغط العمراني.
- لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي واستعمال جيد للأراضي.
- لا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني من دون :
  - تغير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.
  - تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
  - ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة .
- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن 21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية اقتصادية وإعادة الأحياء البيئية .

[1] شعيب جمال ساحلي محمد : الجديد كمال وبشير مخ امغزداخ **يخ ا ذيخ اغذيخ ى قى ذاد ث غطيف "** زشرخ ط ءشبح . ذط دخ في لغش لوءبد لكبسية عبكخ أ ابواقي، 2013.

2 -مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

بالرغم من إنتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها.

وتساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عنه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها للأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. **ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة[1].**

وكما سبق ذكره، فإن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد، و نظرا لهذه الأبعاد فقد تم وضع وتطوير طرق كمية في محاولة قياس مدى انجاز وتطبيق هذه العملية في الدول ونظرا لتعدد أبعادها وجوانبها فقد تعددت مؤشرات قياسها حيث تطور مفهوم مؤشرات التنمية مثل تطور مفهومها وتتعدد مؤشراتها إلى البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

حيث و في دورتها الثالثة عام 1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية لها، وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة في بلورة هذا البرنامج.

[1] ـبوش ّحمد علي ُسدّ ، **ويف يمكن ب ط ا ّر ِ ّية ا ّ ـغزذا ِخ؟** ّشطذ ُ ِخ ألس ءُخ -2006-وب ُخ ّحم ِخ ّن الموقغ : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، طلب من البلدان إعطاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء والشباب، الأطفال المعاقين والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن 21 و هي تشكل إطار العمل البيئي في العالم وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة ،الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية[1].

وفيما يلي توضيح لأهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة:

2-1- القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي : المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

2-2- القضايا والمؤشرات الاقتصادية:

وتشمل هذه المؤشرات: قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

2-3- القضايا والمؤشرات البيئية:

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في: الغلاف الجوي، والأراضي، والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي.

[1] ل َمية المسوذامة في ذّخ مطّن -- أش عغ ُ اغبثن ص)22(--

2-4- القضايا والمؤشرات المؤسسية:

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي و القدرة المؤسسية

ولكي يتم الأخذ بهذه المؤشرات لابد من أن تتوافر على بعض المميزات التي تزيد من درجة مصداقيتها وشفافيتها ، ومن هذه المميزات نجد[1]:

-**الدقة** :بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يريد منه قياس هو أن يعكس شيئا أساسيا و جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

-**الوضوح** :أن يكون المؤشر واضحا و يمكن أن يعكس ما يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط و مقبول وأن يوضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أصلا.

-**القدرة على التنبؤ به** :أي يمكن التنبؤ به أو توقعه؛

-**حساسا** : بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛

-**السهولة** :أي السهولة في جمع البيانات و إمكانية قياسه و تطبيقه في المجال العلمي.

وعندما نقوم بقياس التنمية فأننا نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1- تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف التنموية .

2- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

3- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف.

4- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق إقليميا ودولياً.

5- اشتقاق مؤشرات ومعاملات التنمية من أهدافها.

[1] **بن عزة محمد:** " دور المؤشرات في تقييم التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2009" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية والمستخلصة البيئية جامعة الجزائر – 2011

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق هذه التنمية ، إذ أنها تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية.

❖ **ثالثا : مستويات تحقيق التنمية المستدامة (المستوى العالمي – المستوى الإقليمي):**

يمكن القول إن جميع الدول لديها الرغبة في المحافظة على رخائها الاقتصادي واستقرارها والطموح إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على مسائل عديدة من أهمها قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية، ويستدعي هذا التأقلم بدوره اتباع سياسات واضحة يكون ضمن أولوياتها زيادة نصيب تلك الدول في التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية، كما يتطلب تنفيذ البرامج الهادفة للرقي بالمستوى النوعي للموارد البشرية، و الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، وإقامة قاعدة إنتاجية قادرة على البقاء ، وإيجاد مناخ من المنافسة في السوق المحلية يشجع على الابتكار و زيادة الإنتاجية وفي الوقت ذاته ضمان نوعية أفضل للحياة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية المحيطة بالبشر.

وقد قاد عدم الاعتراف بالمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بالحدود السياسية للدول إلى انتقال الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى إطارات دولية من خلال المنظمات والهيئات الدولية التي أخذت تعقد مؤتمرات و قمماً عالمية تناقش قضايا التنمية المستدامة، فضلاً عن تأسيس لجان عالمية تعنى بوضع السياسات والاستراتيجيات المعنية بتحقيق الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

و أهم تلك المؤتمرات ما كان قد ورد في الجزء الأول من هذه الدراسة و هو فيما يلي ملخص في الجدول التالي بذكر المؤتمر و مكان وسنة انعقاده:

الجدول رقم (03): أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة.

اع ـ ُ ـ ّ إرّ ـش	ِ ى ـ ب ْ الانعمبد	ـ ـغ ـخ	ك ـذد ا ّ ذي ا ّ بّ ش وخ
ِإرّش الأ ُ ا ّ زىذخ ّ لبيئ أجىريخ	اع ّ ْ) أغويد(	1972	133
* ِإر ّ ر نيروبي-)عز ّ ْ +10(عخ	٤ش وبي)٤ب(	1982	/
ِإرّش الأ ُ ا ّ زىذح ك ّ البيئ خ ّ ا ّ زميخ(ممخ الأ س ع)	س يو ديجا٤ش ا ّ ح ش ا ّ ص ي ّ (	1992	179
ل ّ خ الأ ُ ا ّ زىذخ ّ ِزميخ ا ّ ّغزذا خ (خط خ ع ّ غ ّ ج ش ى)	ع ّ ب ّ غ ج ّ س ى)ط ك ش ئ ب(	2002	/
ِإرّش ريو ديغانيش ّ + 20(أمسوج ّ أذي نريد)	س يو ديجا٤ش ا ّ ح ش ا ّ ص ي ّ (	2012	/

المصدر:التنمية المستدامة في دولة قطر(مرجع سابق)

الاتفاقيات و البروتوكولات المعنية بالتنمية المستدامة:

تلك المؤتمرات جاءت في إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة وفيها تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات و البروتوكولات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و فيما يلي جدول يوضح كرونولوجيا هذه المؤتمرات و الإتفاقيات.

الجدول رقم (04): أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة.

الاقتبقيخ /أج ش ز و ـ ـ ي	ا ـ ّار ّش أ ـ ز ّرج ببّ	عخ ا ّزقيع	ك ـذذ ا ّ ذ ي ا ّ ّق ـلخ ك ـليهـ
افبـقيخ أزغرح ا ّ ذليخ ف ِ أنواع ا ّحيوانبـد ّ أ ّجربـد ّ أجريخا ّ ّنخ ثبـلانمشاك CITES	ّار ش الاجـد العالمي ُظ ّ ِ اطـجـخ	1979	169)خ ى ا ٥ ِ(
ثشّ ر ؤي ِ ونتبوي ثق أ ا ّ ّاد ا ّ ّغ ف ذخ ط ّجمخ الأو ص ّ	ثشئب ّظ الأمم أمتحدة ُجغخ (UNEP)	1987	197)خ ى ا ٥ ِ(
افبـقيخ أز ِع ا ّحيو ّ	ّار ش الأمم أمتحدةك ِ ُغ ئخ ُ ر ّ مخ (ممخ الأ س ع)	1992	175
الاقتبقيخ الإبجريخ ئي ّ ز غير ا ّ ِبخ ِ	ّار ش الأمم أمتحدةك ِ ُغ ئخ ُ ر ّ مخ (ممخ الأ س ع)	1992	154
ثشّ ر ؤي ويوتو	ا ّ ِر ّش ّ ط ر ّ ش (الاب ـخ الإطار ي خ ح ّ ِ ر ؤ ش أم ّ اخي(ّ ّ ز ّ ئ ب ِ	1997	154

المصدر:التنمية المستدامة في دولة قطر(مرجع سابق)

تحديات تحقيق التنمية المستدامة (المستوى العالمي و الإقليمي):

رغم كل ما تناولناه من اهتمام دولي كبير بموضوع التنمية المستدامة و محاولة الوصول إلى أرضيات سليمة لبناء اتفاقيات مشتركة حول القضايا و الموضوعات الحساسة التي تهدد حياة الأجيال الحالية و مستقبل الأجيال القادمة، إلا أن هناك تحديات كبرى تواجه تحقيق هذا المبتغى، خصوصا على المستوى العالمي .

- إذ وعلى هذا المستوى، الخلاف في وجهات النظر وارد بصفة كبيرة وفي أي وقت حيث نلاحظ على سبيل المثال لا للحصر وخصوصا فيما يتعلق بالنظام الحالي لوضع المعاهدات البيئية العالمية ، فمع تزايد عدد الدول المشاركة في أي معاهدة زادت صعوبة الوصول إلى اتفاق شامل ، حيث نجد أن ممثلي بعض الدول الكبرى يضغطون وبكل الوسائل وبتعليمات من أعلى المستويات في الحكومات التي يمثلونها، لتمرير بنود في معاهدة ما والتحفظ على بنود أخرى وذلك حسب ما يصب في مصلحة اقتصاديات بلدانهم وليس بالاتفاق مع الكل ، كما نجد بعضهم ينصب اهتمامه أساسا على القضايا الاقليمة والوطنية ، فيعارض اتفاقية قد لا تحقق مكسبا سريعا للإقليم الذي يمثلونه حتى لو كان فيها مساعدة لباقي الدول أو حتى للعالم بأسره حاليا أو مستقبليا على حد سواء.
- ومن الضغوطات أيضا تلك الدوامة من الضغوط المتضاربة من مختلف ممثلي الحكومات، حيث النقل، الصناعة، فيبذل بعض ممثلي الدول جهود كبيرة لمعارضة أي قواعد جديدة قد تزيد الكلفة وتعيق التوسع لأعمالهم أو تقلل من استثماراتهم.
- وإذا افترضنا أن لجان التفاوض هذه تستطيع أن توفق بين كل هذه المصالح الداخلية المتنافسة (وهو عمل ليس باليسير) فإنها يجب أن تتعامل مع مطالب وفود أكثر من 175 دولة في اغلب الأحيان كل منها له برنامج سياسي متوازن ويتعامل مع نفس الضغوط الداخلية المتعددة، وقد تشتمل هذه الدول على نظم ديمقراطية أو دكتاتورية وشعوب تناضل لمواجهة هموم كبيرة من الفقر، المجاعة والنمو السكاني المطرد إلى جانب دول تحقق إنتاجا قوميا متميزا للفرد ودول أخرى تمر بمرحلة تصنيع حديثة أوبإعادة لتصنيع دون أي التزامات بيئية او قليل منها، وكذلك الدول المتقدمة والغنية ذات نظم الإدارة البيئية الحكيمة، لذا يصعب على اللجان المكلفة بإعداد المعاهدات والاتفاقيات تمريرها والمصادقة عليها من طرف هؤلاء الفرقاء، فعلى سبيل المثال: عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف

1989 إلى عقد مؤتمر البيئة والتنمية كان هناك أمل في إمكانية التوقيع في (ريو) على جملة من الاتفاقيات التي تتعرض : لتغير المناخ ، تلوث الهواء عبر الحدود ، إزالة الغابات وفقر التربة، زحف الصحاري والجفاف ، الحفاظ على التنوع البيولوجي ، حماية المحيطات والبحار ، حماية مصادر المياه العذبة إلى جانب استراتجيات كل هذه الإصلاحات ، لم يتمكن أعضاء المؤتمر من التوقيع سوى على معاهدتين فقط (اتفاقية تغير المناخ ، اتفاقية التنوع البيولوجي) [1].

إن مهمة تحقيق اتفاق دولي بشكل عام يحتاج إلى جهد وإعداد شاق ومنظم وربما تكون موضوعات البيئة والتنمية المستدامة التي تجمع بين العديد من فروع العلم والسياسة ، وبين المجتمع المدني ودعاة الصناعة والاقتصاد **أكثر تعقيدا أمام التوصل إلى حلول مقبولة وقابلة لتجسيد على ارض الواقع لأنه في الغالب يكون تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعاهدات أكثر تكلفة مما يتوقعه المتوقعون** ، وقد تنسحب أو تتراجع بعض الدول إذا كان التغير في أولوياتها القومية (الوطنية) يجعل من المستحيل عليها أن تلتزم بما اتخذته من إجراءات على المستوى العالمي.

- تحد آخر مهم يقف عقبة في وجه التكامل من اجل الوصول إلى التنمية المستدامة ألا وهو : **إدارة الموارد المشتركة** حيث أن هناك عديد الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاطمئنان للتوصل إلى مستوى مقبول من الاتفاق والتعاون المطلوب بين الدول لإدارة الموارد المشتركة بينهما:

- **الفجوة التي تزيد سوءا بين الدول المتقدمة في الشمال والدول النامية في الجنوب** ، سواء من ناحية الثروة أو مستوى التعليم والمعرفة ومدى توافر معايير التقدم والتطور وتبقى هذه الفجوة تصور دائما كمعركة حول الثورة والمعرفة في المقام الأول بالإضافة إلى ذلك اختلاف النظرة إلى التنمية المستدامة والحاجة إلى ربط التنمية الاقتصادية بحماية البيئة حيث ينظر الشمال إلىأسباب التهديدات البيئية العالمية باعتبارها تعود إلى نمط التنمية الحالي ، فان الجنوب يعتقد أن الشمال هو سبب كل المشاكل التي تعرفها من : فقر ، جوع ،نمو سكاني مطرد ، إزالة الغابات وصعوبة إنتاج الطاقة و آثار التصنيع ومشاكل المراكز الخصوبة الكبرى)، ومن ثم يطالب الجنوب أن يتحمل كل متسبب لهذه المشاكل

[1] " ا ّ ي خ ّ ف ا ّ ذ د ": ا ل ظ ا خ ب ّ ظ ّ ر ّ ب ة ّ ح م ل ّ ن الموقع: www.4geographyarabe.com

البيئية لمسؤوليته مع تحديد لنمط تنموي يعتمد على طريقة أكثر عدلا في تقسيم الموارد العالمية وفي نفس الوقت يحافظ على استدامتها ، وبالتالي يبقى هذا الصراع مشروع وفكرة الاستدامة العالمية مجرد حبر على ورق في غالب الأحيان.

- **التصميم على السيادة الوطنية كهدف مهم مقصود لذاته** بغض النظر عن مصالح عالمية مشتركة فاغلب الاتفاقيات البيئية العالمية التي تمت عن طريق مفاوضات لا تحتوي إلا على أحكام ضعيفة للرصد والتنفيذ ويرجع ذلك إلى التمسك بالسيادة الوطنية ليس فقط لا تحافظ الدول بالسيطرة على جميع القرارات داخل حدودها، بل أيضاالسيادة على الأعمال التي تؤثر على المناطق والموارد المشتركة، يضاف إلى ذلك افتقار هذه الاتفاقيات العالمية إلىأنظمة واليات تضمن المتابعة والتقييم أو حتى إجراءات فرض عقوبات على الدول المخالفة بحجة أن ذلك يتعارض مع الشؤون الداخلية وسيادة تلك الدول وهذا ما يؤدي إلى إعاقة تحقيق الهدف المنشود وهو التنمية المستدامة.
- **النقص الواضح في الحوافز الكافية لدفع بعض الشعوب للجلوس على مائدة المفاوضات** والقيام بنقاشات جادة عن طبيعة التهديدات العالمية ، تحديات التنمية المستدامة ، هذا النقص ليس راجعا لحرصها على سيادتها فقط ولكن لأنها تفشل في رؤية ما سوف تجنيه مستقبلا وهذه الدول توصف بأنها تستفيد من أعمال الآخرين دون تحمل أي مسؤولية أو تكلفة وهي تفترض بان الدول الأخرى ستبذل ما يكفي من جهد بحيث تستفيد هي من عالم أكثرأمنا بيئيا مستقبلا دون تحمل أي تكلفة في الوقت الراهن ، إضافة إلى ذلك فان تأثير المشاكل البيئية و تكاليف التصدي لها قد لا يتم توزيعها بشكل عادل ، فبعض الدول ستخسر أكثر مما تكسب حتى على المدى البعيد.

ووضع هذه العقبات الثلاث في الميزان يدعونا للشك في أن مستقبل التنمية المستدامة غير مشرق على المستوى العالمي و بالتالي وجب البحث عن مستويات أدنى لتحقيق مثل هذه التنمية و هذا ما حاولت الوصول إليه أجندة القرن 21 في شقها المتعلق بالمحلية.

- **المحلية بداية طريق التنمية المستدامة:**

مما سبق يتضح أنه حتى على مستوى أعلى الهيئات العالمية يوجد إقرار بأهمية دور الإقليم المحلي و الجماعات المحلية في تحقيق **التنمية المحلية المستدامة** لأنه الأقدر على تحديد إمكانياته و موارده و الأعرف باحتياجاته و بالتالي قدرته على التحكم فيها و تسييرها وفق ما تفرضه عليه مبادئ التنمية المستدامة كما يجب التأكيد أن للتراث الحضاري أو المحلي دور رئيسي فيها، كونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويساهم العمل التنموي الذاتي في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، والحفاظ على المستقبل المشترك.

لذا تعتبر التنمية من الأسفل (**المحلية)** هي أساس دعم التنمية المحلية من خلال المشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية كما تمكن المواطنين من تنظيم وتدبير شئونهم المحلية والجهوية في إطار استقلال ذاتي إداري.

إلا أنه في الواقع هناك العديد من التحديات تواجه الإقليم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة منها:

- مدى قدرته على توفير المخصصات المالية اللازمة لعمليات التنمية المستدامة بالادخار المحلي.
- القدرة على منافسة المنتجات المحلية الأخرى والأجنبية.
- القدرة على جذب القطاع الخاص بضوابط تضمن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- القدرة على تنويع النشاط الاقتصادي اعتماداً على مقومات الإقليم المحلي وموارده.
- توفير الكوادر السياسية والاقتصادية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة بما يخدم أهداف هذا الإقليم.
- إمكانية التعاون مع الأقاليم الأخرى في إقامة أسواق مشتركة أو تبادل سلع وخدمات.

هذا ما سعت إليه معظم الدول و منها الجزائر التي حاولت الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمختلف أبعادها من خلال سن عدة قوانين و إنشاء عدة مؤسسات و إبرام عديد الاتفاقيات من شأنها الوقوف على سيرورة هذه العملية، هذا ما سنتناوله في النقطة التالية من هذا البحث.

❖ **رابعا: التنمية المستدامة في الجزائر * هل الإقليم المحلي هو البديل؟ *:**

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات للإصلاح لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين و المتمثلة في رفع مستوى المعيشة و التشغيل القار و الأمن الاقتصادي...الخ.

فبادرت مثلها مثل باقي الدول إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية و لاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي: **وضع إطار قانوني صارم و متخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث و إخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي** ، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخططله.

إذ أنه تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، لكن توجد الكثير من النقائص، ففي دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT حول الوضع الاجتماعي في الجزائر، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن وهذا لسببين:

- حداثة عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على قواعد اقتصاد السوق.
- غياب الميكانيزمات التي تساعد في تطبيق دولة القانون واحترام مبادئ الحكم الراشد [1].

إلا أنه يلاحظ أن هناك معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، كلها أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] الأطر النظرية للتنمية المستدامة، الفصل الأول، ص 30-31، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010

2-1- على المستوى البيئي:

2-1-1- بالنسبة للمؤسسات:

- محدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.
- ضعف الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات من أجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية
- الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية .
- غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

2-1-2- بالنسبة للوضع العام :

- مشكل التصحر : يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.
- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأرضي الزراعية : هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات.
- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، و220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.
- تلوث المياه : لرداءة و قدم قنوات الصرف الصحي و أحيانا عدم وجودها في الأصل.

هذه الإحصائيات توضح أن الاهتمام بالجانب البيئي في الجزائر لا يسير ولا يتطور بنفس المسار وبنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذا المجال.

2 2 -على المستوى الاقتصادي:

– الإقتصاد المبني على الريع البترولي:

حيث تمتلك الجزائر اقتصادا بتروليا بامتياز، إذ و منذ الإستقلال و نسبة 98 % من الدخل الوطني تمثلها عائدات البترول و هذا الأمر يبقينا نتساءل هل يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل هذه الأرقام؟ و إذا علمنا أن البترول من الطاقات الآيلة للزوال على المدى المتوسط في ظل الإستهلاك المفرط لمثل هذه النوعية من الطاقات غير المتجددة فالسؤال المطروح أين حق الأجيال القادمة من هذه الثروة؟

– الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية[1]:

إلى غاية سنة 2007 توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة إيزو 9001 و 06 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 14001 و 05 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 22000 في هذا المجال تحملت ميزانية الدولة حوالي 500 مليون دينار جزائري كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات.

هذه الإحصائيات توضح أن الاهتمام بجانب التنمية المستدامة في الجزائر لا يسير و لا يتطور بنفس المسار و بنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذاالمجال.

– ضعف الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات:

من أجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية فالإعانات التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين تنافسية الصناعية في الجزائر تمثل % 50 من تكلفة وضع نظام إدارة الجودة أو البيئة و كذلك تكلفة الحصول عل شهادة المطابقة.

– انتشار ظاهرة السوق الموازية في الصناعة و التجارة:

الجزائر حاليا تعاني من مشكلة انتشار هذه الظاهرة لكن غياب الإحصائيات الرسمية لا تسمح بالتعرف على مدى تأثيره على الاقتصاد و على وزنه في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

[1] أ ِلب يبكّ جذ ش حما ، - أبثاوخ ُلشق يدقش ع غ عبثن)ص (

- غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية و البيئية[1]:

فنظام الإفصاح الوحيد والذي يكتسي الطابع الإجباري هو ذلك الذي يتعلق بالقوائم المالية السنوية هذا الأخير وحتى وإن كان موجودا في القانون التجاري الجزائري لسنة 1975 بالنسبة لشركات الأسهم، فإنه لم تشرع الجزائر في تطبيقه إلا منذ سنة 2005 بالنسبة للأشكال القانونية الأخرى للشركات وهذا في إطار صياغة جملة القوانين التي تدخل ضمن تأهيل المحيط الاقتصادي الجزائري.

2-3- على المستوى الاجتماعي:

- غياب التمثيل النقابي في الجزائر خاصة منها في القطاع الخاص.
- انتشار ظاهرة الفساد بشتى أشكاله فالجزائر توجد في مرتبة جد متقدمة ضمن قائمة الدول التي تعاني من هذه المشاكل مما يجعل منها دولة لا تعتمد على مبادئ الحكم الراشد.
- غياب الحريات فيما يتعلق بالتمثيل النقابي.
- تفشي ظاهرة البطالة والفقر حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2009 بـ9,4% بعدما كانت % 12,1في عام 2000.

و كما تم التطرق إليه في نقاط سابقة من هذا البحث فإن الحديث عن الوصول إلى تنمية متوازنة و مستدامة قد لا يمكن تحقيقه لا على المستوى العالمي أو الإقليمي الدولي و لا على المستوى الوطني بطريقة مباشرة من خلال عقد مؤتمرات و إبرام اتفاقيات دولية و إقليمية أو سن قوانين و تشريعات وطنية، و التي في غالب الأحيان تبقى حبرا على ورق و ذلك لما تقدم من أسباب و معوقات، بل وجب البحث عن سبل أنجع لذلك و التي من بينها كما يطلق عليها : **التنمية من الأسفل** و هي التي تبدأ من القاعدة و المتمثلة في **الإقليم المحلي**.

إن الجزائر سعت منذ الإستقلال إلى تحقيق هذا المطلب بغض النظر عن شعارات التنمية المستدامة الحديثة و كان هدفها منذ ذلك الحين هو التخفيف من حدة الفوارق و الإختلالات بين مختلف المناطق و محو آثارها الموروثة من

[1] ﻛﻴﻼﺏ ﻳﺒﻜﺠﺬﺷﺤﻤﺎ , - أﺑﺬﻟﻮﺥ ﺍﻟﺮﺷﺪﻳﻖﺸﻌﻎ ﻋﺒﺜﻦ)ص (

حقبة الإحتلال ، إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة على السواء بين هذه المناطق و كذا القضاء تدريجيا على المركزية الإدارية، و كان ذلك جليا من خلال :

3-1-التقسيمات الإدارية:

- بداية من التعديل الإداري لسنة 1963 كان الهدف من هذا التقسيم التخفيف من حدة المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات الوطنية بعد الإستقلال بسبب الفراغ الناجم عن مغادرة المعمرين خاصة على مستوى البلديات.
- التقسيم الإداري لسنة 1974 يهدف هذ االتقسيم إلى التقليل من الفوارق الجهوية عن طريق البرامج الخاصة ومخططات التنمية ، حيث أدخلت تعديلات جديدة على حدود الولايات. و وصلت في هذا التقسيم إلى 31 ولاية.
- التقسيم الإداري لسنة 1984 وكان الهدف منه التنمية المحلية و البحث عن التوازنات الجهوية و أصبح بموجبه عدد الولايات 48 ولاية.

3-2-التقسيمات الإقليمية:

- كان صدور القانون **87-03** المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987 أول وثيقة تقسم الجزائر المستقلة إلى أقاليم تتشكل من ولايات تتميز بخصائص تضاريسية مشترك ة أو لها مآل تكاملي و علاقات متبادلة في استعمال الموارد الطبيعية وتصميم تنميتها و تهيئتها و تخصص لها خطة جهوية [1]، إلا أن دخول الجزائر في دوامة من الأزمات المالية و الأمنية جعلت من هذا القانون يراوح مكانه و لم يأخذ أبعاده المسطرة وقتها.
- بتاريخ 12 ديسمبر 2001 صدر القانون **01-20** و فيه أعيد تقسيم الجزائر إلى أقاليم تخطيطية تسعة (09) كما نصت عليه المادة **48**[2]، وهذا التقسيم جاء موافقا لأساس التقسيم المعمول به في القانون السابق و هو تجاور الولايات و تشابهها من الناحية التضاريسية.

[1] الجريدة الرسمية: 05 المؤرخة في 28-01-1987 ص (156) www.joradp.dz : موقع

[2] الجريدة الرسمية: 77 المؤرخة في 15-12-2001 ص (27) www.joradp.dz : موقع

كل هذا يبرز اهتمام الدولة لإيجاد حلول لمشاكل الفوارق الجهوية، و تركز رأس المال في مناطق دون أخرى و كذا المركزية الإدارية إضافة إلى مشاكل التحضر السريع غير المراقب و ما نجمت عنه من آفات و كوارث اجتماعية و اقتصادية و بيئية، و لعلها لم تجد الحلول في إقامة أقاليم تخطيطية متكاملة و منسجمة من جميع النواحي و تعمل بالتنسيق فيما بينها و بقيت مجرد أفكار غائبة عن التحقيق على أرض الواقع، إلا أن الأقاليم الإدارية و المتمثلة قانونا في **الولايـات** قد تكون هي الحل الوحيد و لعله الأمثل في الطريق نحو التنمية المستدامة بمعناها العملي و ذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

- و جود سلطة محلية متمثلة في شخص السيد الوالي و الذي حسب ما تقره القوانين الجزائرية فإنه يملك كامل السلطة في ولايته أي أنه يحل محل رئيس الجمهورية في تلك الولاية.
- وجود ميزانية خاصة بكل ولاية ما يجعل تمويل المشاريع المبرمجة محليا 100 %.
- الولاية لها حدود معروفة و بالتالي يمكن حصر الموارد فيها بشتى أنواعها وإحصاء و تقدير احتياجاتها و بالتالي التخطيط و برمجة المشاريع على ضوء تلك التقديرات.
- هي المجال الذي يتكامل فيه الجانب الطبيعي بصفته القاعدة الأساسية في التنمية الإقليمية مع باقي الجوانب المتمثلة في العمران و الإقتصاد و البيئة .
- عمليات التنمية فيها تكون قاعدية و بالتالي تمس المواطن مباشرة هذا الأخير الذي تعتبر رفاهيته و خدمته الهدف المنشود من وراء تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تبين أن موضوع حماية البيئة و التنمية المستدامة يكتسي أهمية بالغة ليس في حياة الشعوب الحالية فحسب وإنما يطال حتى مستقبل الأجيال القادمة و مصيرها، كما أن التنمية المستدامة تتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية و المحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكام ليشتمل مجموعة من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية...،التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض تأثيرا مستمرا ، وبالتالي يجب ضبط وتوجيه هذا النظام للحد من السلبيات و تقييم الايجابيات.

و رغم أن معظم دول العالم (منها الجزائر) أدركت حقيقة المشاكل البيئية وبادرت في الآونة الأخيرة إلى اعتماد برامج ملائمة لتهيئة أقاليمها وحماية البيئة وتشريع قوانين للحد من هذه المشاكل في إطار التنمية المستدامة، إلا أن معظمها يبقى لحد الآن حبر على ورق ، فمشاكل بيئية كالتصحر و الإحتباس الحراري مثلا لازات تؤرق العالم بأسره وهو ما يعني فشل تحقيق التنمية المستدامة على هذا المستوى رغم كل الاتفاقيات، كماأن التفاوت الملاحظ بين دول كثيرة من حيث جودة الحياة و معدلات التنمية الإقتصادية و كذا مؤشرات التنمية البشرية بين دول حوض المتوسط مثلا (جنوب أوروبا، شمال إفريقيا، غرب آسيا) يلغي بشكل واضح إمكانية تحقيقها إقليميا، أما على المستوى الوطني فإشكالية التفاوت الجهوي في التنمية بين الولايات و كذا المشاكل البيئية للكثير منها و عدم وجود محرك حقيقي لإيجاد تكامل إقليمي رغم المخططات الجهوية الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتهيئة و التنمية المستدامة التي لها مبرراتها لكنها بالمقابل مكلفة وتتطلب أجالا طويلة نسبيا نظرا إلى أن هذا العملية التنموية تتطلب استثمارات هامة وتنسيق كبير على الصعيد الوطني بين أهداف مختلف الولايات التي تكون غالبا متنافرة إن لم تكن متناقضة كل هذا يحد من إمكانية الوصول إلى تحقيقها.

لذا فإن الانطلاق في التنمية من الولايات (الأقاليم المحلية) التي تعيش حالة اقتصادية واجتماعية وهيكلية معينة من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى التنمية الشاملة لكامل التراب الوطني.

وهذا ما سنحاول الوقوف عليه أكثر من خلال دراسة ولاية سطيف كعينة ومثال و سنحاول إسقاط كل ما ورد في الجانب النظري من مبادئ و مؤشرات قياس على الواقع المعاش في الولاية.

الفصل الثاني: الإمكانيات، الموارد وواقع القطاعات الإقتصادية في إقليم الدراسة.

- أولا : رأس المال الطبيعي والبشري لمجال الدراسة
- ثانيا : واقع القطاعات الإقتصادية في الولاية و تفاعلاتها.

تمهيد:

تمتلك ولاية **سطيف** إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب الموقع الإستراتيجي التي تحتله كونها بوابة عبور إلى الجهات الأربعة للوطن من جهة و عاصمة إقليم الهضاب العليا الشرقية من جهة أخرى، وبتاريخ تتمد جذوره عبر الزمن مع تعاقب الحضارات التي مرت على الجزائر، هذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية المستدامة إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة:

و من خلال هذا الفصل حاولنا الإحاطة بواقع الولاية بطرح عدة تساؤلات أهمها:

- ماهي الإمكانيات التي تمتلكها ولاية **سطيف ؟**
- كيف تتفاعل هذه الإمكانيات فيما بينها؟

و للإجابة على هذه التساؤلات و الوصول إلى تفسير الصورة الحالية للولاية وجب إبراز المحيط العام الذي تنشط فيه ونقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة ، وذلك من خلال الإطلاع على الإمكانيات الطبيعية والبشرية والإمكانيات السياحية وكذا الصناعية التي تمتلكها الولاية على غرار أهم الهيئات القاعدية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلي العناصر التالية:

- **أولا : رأس المال الطبيعي والبشري لمجال الدراسة.**
- **ثانيا : إمكانيات الولاية في مختلف القطاعات و تفاعلاتها.**

❖ **التعريف بإقليم الدراسة:**

1 تقديم الولاية:

تنتمي ولاية سطيف إلى إقليم –الهضاب العليا شرق– تتوسط سلسلتين جبليتين : شمالا الأطلس التلي وتمثلها (جبال بابور) وجنوبا الأطلس الصحراوي ممثلة في (جبال الحضنة) ، متربعة على مساحة إجمالية تقدر ب :6504 كم2 أي ما يعادل نسبة 0,27٪ إجمالي تراب الوطن.

أما من الناحية الفلكية فإن إقليم الولاية ينحصر شرق خط غرينيتش بين خطي طول 5° - 6° وبين دائرتي عرض '35,5° – 36° شمال دائرة الإستواء.

وهي بموقعها هذا تحتل مكانة استراتيجية، حيث تعتبر منطقة عبور للجهات الأربع، وما زاد من أهمية موقعها؛ اختراق ترابها عدة شرايين ساهمت بشكل كبير في إعطاء وتيرة التنمية نوعا من الإنتعاش ولعل أهمها: الطرق الوطني رقم (05) المزدوج الذي يربط عاصمة البلاد بالمنطقة الشرقية، كذلك الطريقين الوطنيين رقم (09) و(28) اللذان يفتحان الأبواب للولاية نحو الساحل والصحراء على التوالي وكذا الطريق السيار شرق–غرب الذي عمل على تسهيل عملية التنقل من و إلى جميع الولايات خصوصا و أن للولاية أربعة مداخل لهذا الطريق.

للولاية حدود مع ست (06) ولايات: من الشمال تحدها ولايتي (جيجل، بجاية) ومن الجنوب فكل من (باتنة–مسيلة) أما من الشرق فولاية (ميلة) ومن الجهة الغربية نجد ولاية (برج بوعريريج) ، هذا ما توضحه الخريطة رقم(01) «الموقع الإداري لولاية سطيف حسب تقسيم : 1984».

الخريطة رقم : (01)

ولاية سطيف: الموقع الجغرافي

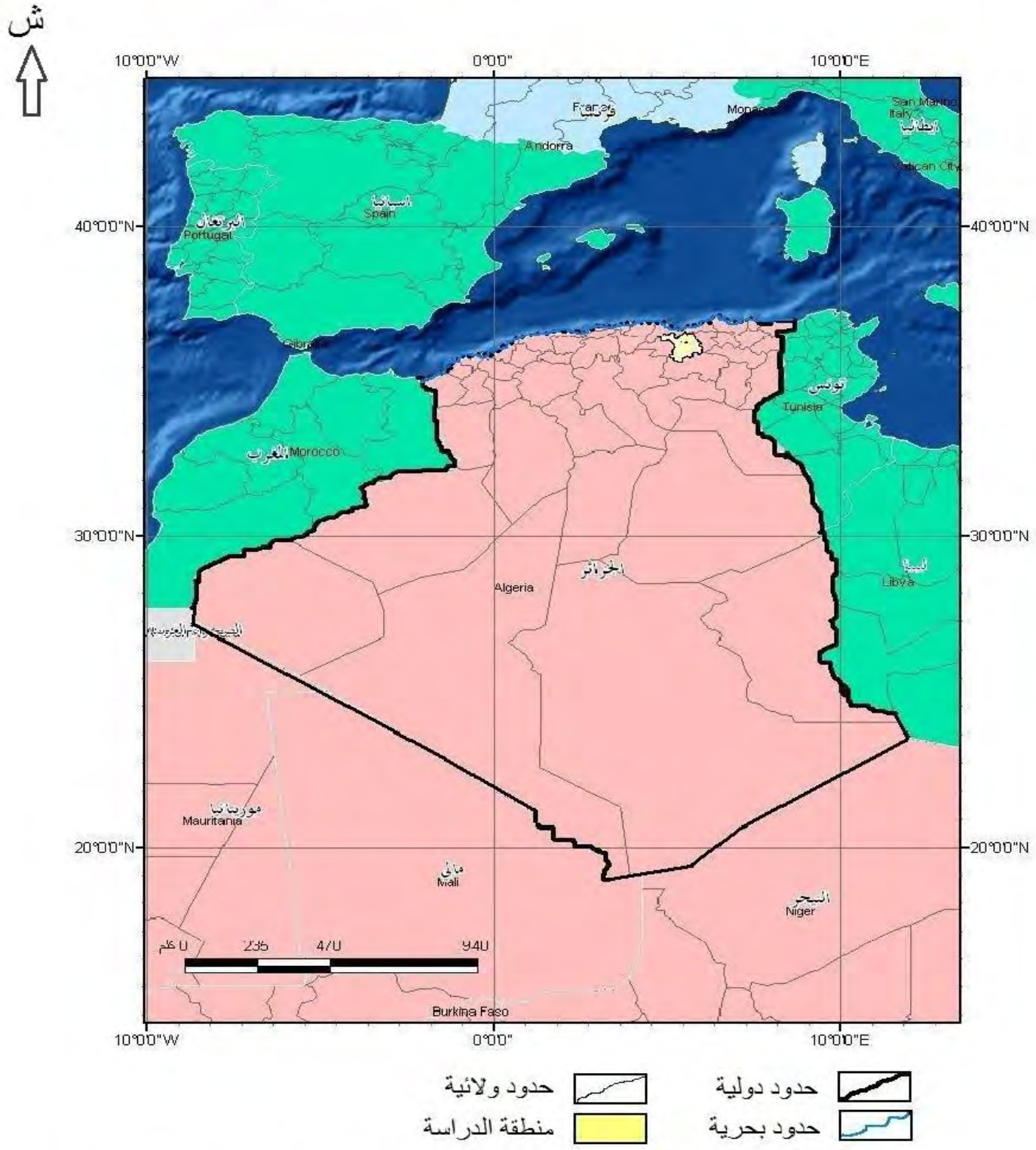

المصدر: خريطة العالم + معالجة الطالب

2- التنظيم الإداري:

- بمقتضى القانون رقم: 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

- بمقتضى القانون رقم: 90-09 المؤرخ في 04 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية: فإن ولاية سطيف تضم 60 بلدية تنشطها 20 دائرة كما توضحها الخريطة رقم (02) والجدول رقم (01) بالملحق.

أخريطخسلُ: 02

لاية سطيف: أز ِظـيـ ـُاإلد اسً 1984

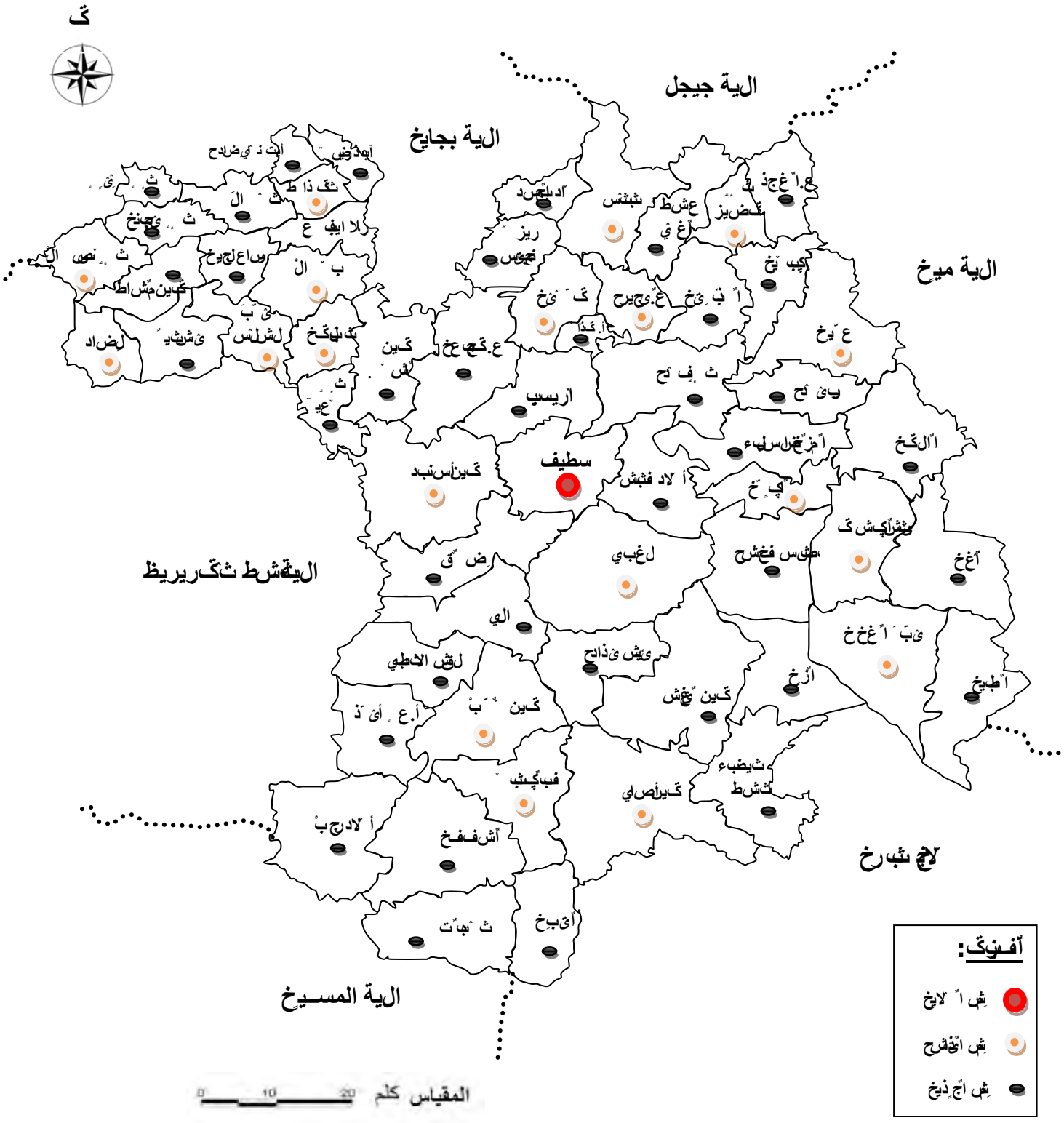

اّقذس: أذونــخ اإلحصائيـخ لايخ عطيف 2012

❖ **أولا: رأس المال الطبيعي والبشري لمجال الدراسة**

ثراء طبيعي و تنوع بيولوجي و طاقات بشرية

1- الخصائص و الإمكانيات الطبيعية لولاية سطيف

يمكن النظر إلى رأس المال الطبيعي على أنه يتألف من: الأرض، الموارد الطبيعية، الأنظمة الحيوية، وتكتسب هذه المكونات الثلاثة أهمية كبيرة بوصفها تشكل وظائف للتنمية المستدامة بعيدة المدى للاقتصاد. كما أن معرفة الخصائص الطبيعية لأي منطقة تعتبر القاعدة الأساسية لأي دراسة إقليمية لأن ذلك يساعد على تحديد الطرق المثلى في استغلال مواردها وطاقاتها، ومنه يمكن تحقيق التوازن المنشود ضمن الإطار العام لهذا المجال.

ولهذا سنتناول في هذا الجزء الأول من المبحث الخصائص العامة للمنظومة الطبيعية لولاية **-سطيف-** و ذلك اعتمادا على ما سبق من الدراسات من خلال التطرق إلى طبوغرافية المنطقة و مناخها و مصادر المياه فيها وكذا الغطاء النباتي فيها.

1-1 الناحية الطبوغرافية:

إن الموقع الانتقالي للولاية الذي يتوسط الأطلسين؛ التلي شمالا والصحراوي جنوبا جعل منها تتميز من الناحية الطبوغرافية بكثرة التنوع والاختلاف، وفيها نميز وجود ثلاث وحدات تضاريسية كبرى: منطقة جبلية شمالية، منطقة سهلية، منطقة جبلية جنوبية (الخريطة رقم 03).

1-1 -1 المنطقة الجبلية الشمالية: تقع شمال الولاية على امتداد 100 كلم وتتمثل في سلسلة جبال بابور التي تغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية، تتميز هذه المنطقة بالتعقيد وكثرة الإنحدارات، تتراوح ارتفاعاتها بين 800-2004م وتوجد أعلى القمم في الجهة الشرقية متمثلة في جبل بابور(2004 م)، جبل تاليوين(1698 م) الواقع ببلدية آيت تيزي. جبال سيدي ميمون(1646 م) ببلدية بني عزيز وكلما اتجهنا نحو الغرب تبدأ هذه الجبال بالميول نحو الإنخفاض حيث نجد جبل كاف عياد (1487 م). تضم هذه المنطقة 34 بلدية بمساحة إجمالية تقريبية 2871.6 كلم^2 أي بنسبة 43.84% من إجمالي مساحة الولاية.

2-1-1 منطقة السهول العليا:

تضم هذه المنطقة 22 بلدية تمتد على مساحة واسعة من الولاية تقدر ب 3217.19 كلم^2 أي بنسبة 53.23 % من إجمالي مساحة الولاية وهي منطقة سهلية ومنبسطة تتراوح ارتفاعاتها بين 800-1200متر تتخللها سلسلة من المنخفضات والمشكلة أساسا من السبخات مثل: بازر، الحمية، ملول وكذلك بعض الشطوط مثل: شط البيضاء، الملاح يقطعها على مستوى الحدود بين ولاتي سطيف- برج بوعريريج واد بوسلام إضافة إلى بعض الأودية مؤقتة الجريان ذات تصريف داخلي تصب معظمها في السبخات.

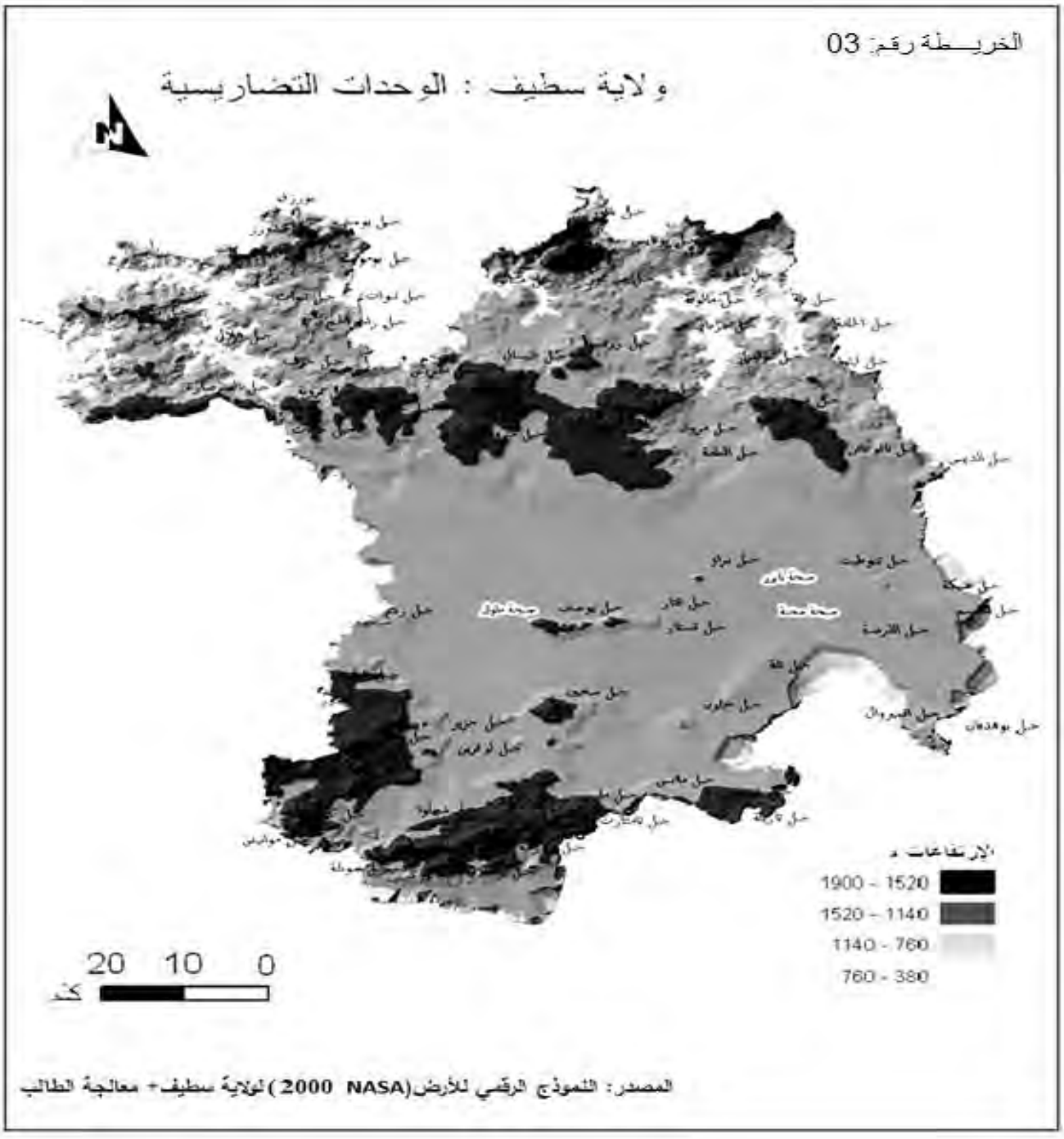

1-1-3 منطقة الجبال الجنوبية:

مقارنة بالمنطقتين السابقتين فإن هذه المنطقة أقل مساحة إذ تتربع على 460.84 كلم^2 بنسبة 7.04 % من المساحة الكلية للولاية، هذه المنطقة أيضا شديدة الانحدار حيث نجد بها قمما مرتفعة تتمثل قي سلسلة جبال بوطالب التي بها قمة أفرحان(1886م) وقمة جبل بوهلال (1897م) تضم هذه المنطقة 04 بلديات. تمتد هذه السلسلة على طول 60 كلم وتمثل النهايات الشرقية لسلسلة جبال الحضنة، أيضا تقل انحداراتها كلما اتجهنا نحو الشرق حتى نصل إلى سفوح الحضنة.

1-2- المناخ:

إن دراسة المناخ ذات أهمية بالغة في مثل هذه الدراسات، لكونها عاملا أساسيا يؤثر بمختلف خصائصه على المجال، فكميات التساقط ودرجات الحرارة واتجاه الرياح وغيرها من العناصر تمكننا من التحكم في أنواع المنتجات الزراعية والمشاريع المقامة في أي مجال، إضافة إلى أن المناخ أحد العوامل التي تتحكم في توزيع السكان وتواجدهم في المكان.

ومجال الدراسة ينتمي إلى نطاق المناخ القاري، المتميز بصيفه الحار والجاف وشتائه البارد والممطر ويمكن تلخيص خصائصه كما يلي:

1-2-1-التساقط

تتلقى المنطقة كميات متباينة من الأمطار، فالمنطقة الشمالية أكبر المناطق تساقطا، حيث تتراوح الكمية ما بين(650-1800ملم) ويرجع ذلك لكون هذه المنطقة تتميز بالارتفاع والقرب من سطح البحر. أما منطقة السهول العليا فتتلقى كمية تتراوح بين(300-500ملم) بينما التساقط بالمنطقة الجنوبية بين(200-500ملم) وذلك راجع لكون بعض مناطقها تقع في النطاق شبه الجاف (الخريطة رقم 04).

وعلى العموم فإن هذه الكمية معتبرة تتلاءم والمتطلبات الإيكولوجية للزراعات السائدة بالإقليم على غرار الزراعات الواسعة (القمح و الشعير) إذ يعتبر إقليم الدراسة من بين الولايات الرائدة من حيث الإنتاج على المستوى الوطني، إضافة إلى بعض الزراعات واسعة الإستهلاك كالبطاطا، البصل، الطماطم، الفلفل، الذرة و بعض الحمضيات.

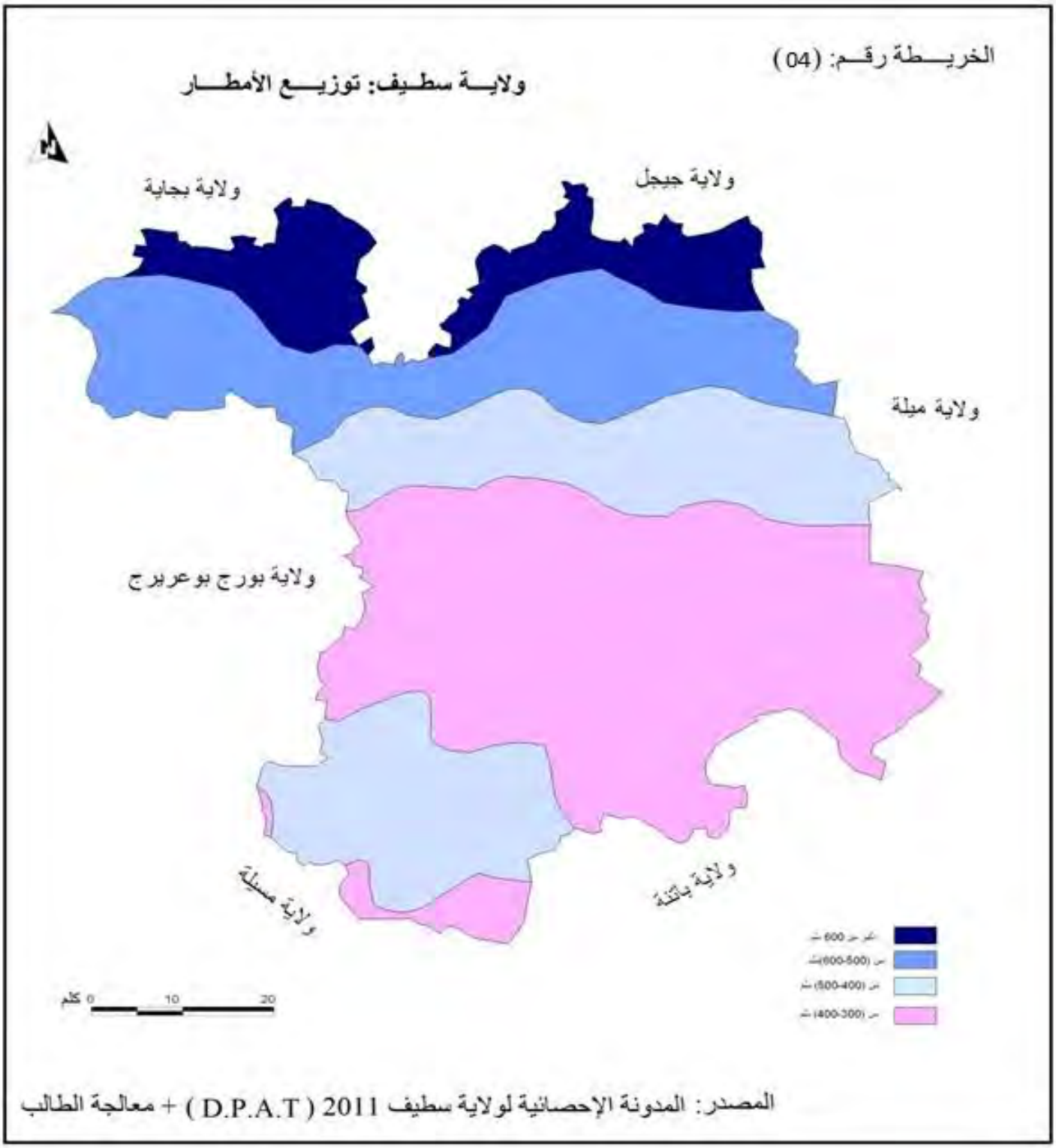

2 – الثلـــج: تتساقط الثلوج بكميات معتبرة في المنطقة حيث تبين المعطيات أن معدَل تساقطها مثلا في سطيف 19يوما و في جبل مغرس40 يوما، مع العلم أن فترة تساقطها في سطيف ما بين شهري فيفري و أفريل، بينما في جبل مقرس – شمال سطيف– تبدأ بسبتمبر و تنتهي بماي .وقد بلغ معدَل مكوث الثَلوج في الجبال الشمالية 165يوما في السنة ، و 22 يوما في السنة في جبال الحضنة بالجنوب ، و 14.7 يوما في السنة في السهول العليا حيث تساهم كما هو معروف في تغذية الأسمطة المائية الجوفية و طول فترة الجريان، و تساعد على توفير المياه في الفترة الجافة (آبار ارتوازية، أنقاب، ينابيع).

2– الجليد: تكتسي دراسة هذا العنصر أهمية بالغة، و يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على بنية التربة و على المحاصيل الزراعية تأثيرا سلبيا غالبا، وخصوصا في فصل الصيف الذي يصادف مرحلة إزهار النبات، والجدول الموالي يوضَح أيام الجليد عبر السنة[1].

جدول رقم (05) : المتوسط السنوي لأيام الجليد

الأشهر	9	10	11	12	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
أيام الجليد	0	0,3	4,9	12,9	14,8	11,9	9,5	4,9	0,8	0	0	0	60 يوما/السنة

المصدر: مذكرة تخرج للطالبين – جعران نورالإسلام و ليتيم ياسين –2010

من خلال الجدول نلاحظ أن أيام الجليد تصل إلى 60 يوما في السنة، حيث أن أكثر شهر ينزل فيه الجليد هو "جانفي" بمعدل 14.7 يوما، وتمتد أيام الجليد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي ، و بالتالي فإن ظاهرة الجليد من أبرز مميزات المنطقة .

[1] – جعران نورالإسلام و ليتيم ياسين: **ولاية سطيف– موارد طبيعية معطلة و طاقات بشرية عاطلة** – مذكرة تخرج معهد علوم الأرض زواغي سليمان جامعة منتوري قسنطينة –2010.

1-2-2-الحرارة: إن هذا النوع من المناخات يتميز بانخفاض كبير لدرجات الحرارة شتاء على العكس من الصيف أين ترتفع إلى مستويات قياسية. وتسجل أدنى درجات الحرارة في الفترة الشتوية (3.5°م) وأقصى الدرجات في الفترة الصيفية (حوالي 40°م).

1-2-3-الرياح: تعد عاملا أساسيا في تحديد أماكن الاستثمار، فمعرفة خصائصها تسهل كثيرا في اختيار المنطقة الملائمة، وسرعة واتجاه الرياح تتأثران بالعوامل الطبوغرافية المحلية بحيث تعمل الارتفاعات على التقليل من قوتها واتجاهها، وولاية سطيف تتعرض لهبوب ثلاثة أنواع من الرياح:

- رياح شمالية شرقية تهب ابتداء من شهر أكتوبر وحتى شهر ديسمبر.
- رياح شمالية غربية من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل، تسبب الأمطار.
- رياح جنوبية حارة (السيروكو) تهب بمتوسط 153 يوم/ السنة تأخذ هذه الرياح الاتجاه الجنوبي الشرقي خلال الفترة الجافة الممتدة من ماي إلى غاية شهر أوت، أين تنعدم الأمطار وترتفع درجات الحرارة، مما يتسبب في تعرية التربة كما لها تأثيرات سلبية على النباتات وتتسبب في زيادة عملية التبخر.

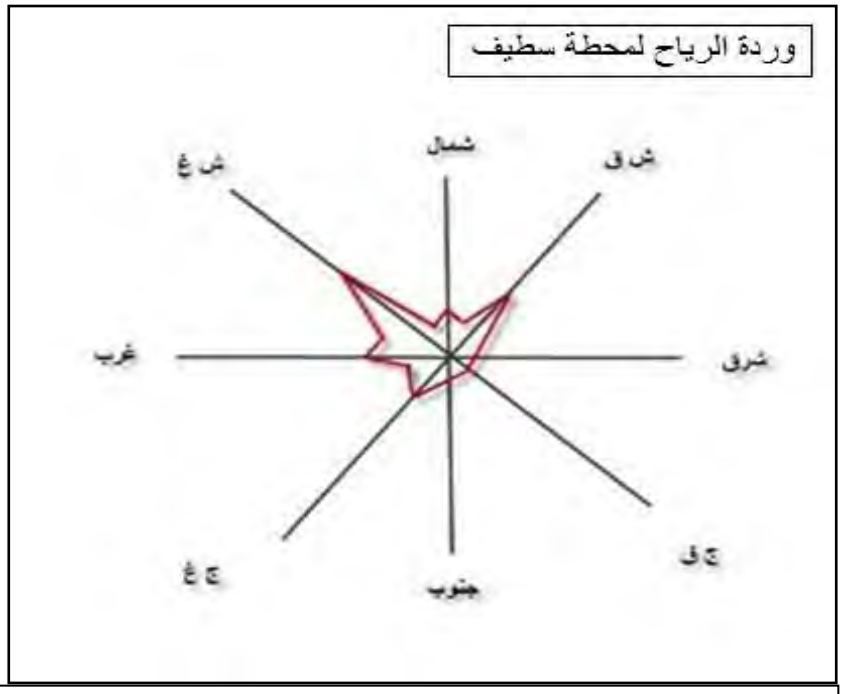

المصدر: تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي* مذكرة ماجيستير * – سليماني نبيل –2009

1-3- الموارد المائية (موارد محدودة و مشاريع تحويل واعدة)

قال الله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[1]

الماء شرط أساسي في وجود الحياة وهو عنصر حيوي بالغ الأهمية يجب المحافظة عليه لضمان التنمية المستدامة في كافة مجالات الحياة الأمر الذي يتطلب توعية المجتمع بأهمية هذه المادة وضرورة تغيير عادات الاستهلاك والابتعاد عن الإسراف والتبذير وخاصة في ظل محدودية الموارد المائية والزيادة السكانية التي ينتج عنها زيادة في الطلب مما يستوجب العمل على محورين:

- **الأول:** يعنى بتنمية الموارد المائية المتاحة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية التي تهدف إلى إضافة مصادر متاحة جديدة والحماية البيئية للمصادر الحالية التي تعانى من هبوط منسوب أحواضها الجوفية لقلة إمدادها وتزويدها بالمياه لشح الأمطار وتغير التقلبات الجوية التي تعيشها الكرة الأرضية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذا وقوع المنطقة في منطقة شبه جافة قليلة التساقط.

- **الثاني:** إدارة استخدام المياه وتخفيض الفاقد وترشيد استعمال المياه والانتقال من مفهوم إدارة التزويد إلى مفهوم إدارة الطلب على المياه وصولا إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية ورفع درجة الوعي المائي وجعل ترشيد استهلاك المياه ثقافة وقيمة أخلاقية وسلوكية عامة في المجتمع.

1-3-1- الشبكة الهيدروغرافـية:

إن الشبكة الهيدروغرافية لولاية سطيف كثيرة الانتشار والتشعب، خاصة في المناطق الجبلية، وأودية الولاية في غالبها ذات جريان غير منتظم، وذلك نتيجة المميزات المناخية، إضافة إلى كميات الأمطار المتساقطة فنجدها تقريبا جافة في الصيف، وغزيرة الجريان في الشتاء إلى حد وقوع فيضانات.

[1] عّج ألغّبء اديقس ة:30

يبلغ عدد الأودية بالولاية 55 وادي، أهم هذه الأودية **واد بوسلام** وهو دائم الجريان يجتاز عدة دوائر ليصل إلى **واد الصومام** في ولاية **بجاية**، أقيم عليه سد **عين زادة** بولاية **برج بوعريريج** الذي خصص لتموين سكان سطيف، البرج، العلمة بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية، أما معظم الوديان الأخرى فهي ذات جريان مؤقت في فصل الشتاء، كما أن وديان الولاية ذات نظامين مختلفين من التصريف:

- **تصريف خارجي:** الأودية تصب في البحر مباشرة.
- **تصريف داخلي:** تغذي أوديته الشطوط والسبخات.

إذن من خلال وصف الشبكة الهيدروغرافية لولاية سطيف يمكن القول أنها تنقسم إلى نوعين من حيث الجريان (مؤقتة و دائمة) وإلى نوعين من حيث التصريف (داخلي و خارجي) وهذا ما توضحه أكثر الخريطة رقم (05).

1-3-2-الموارد المائية المستغلة

إذا جئنا لدراسة الإمكانيات المائية للولاية، فإنه وحسب إحصائيات مديرية الري بالنسبة للولاية فمصادرها المتوفرة هي كالتالي:

جدول رقم (06) : الموارد المائية في ولاية سطيف :

القسم المائي	القسم المائي الشمالي	القسم المائي الاستغلالي	المجموع $3^{مليون م}$	المجموع %
عطاف	615	416	43,28	10,40
عفيف	170	150	132,7	88,05
المجموع	**785**	**566**	**175 ,35**	**100**

المصدر: مديرية الري لولاية سطيف 2012

الخريطة رقم: 05

ولاية سطيف : الشبكة الهيدروغرافية

المصدر : النموذج الرقمي للأرض MNT 2000 + معالجة الطالب

-**المياه السطحية:**

بحجم يقدر **بـ 43.28 مليون م**^{3} وهي متمثلة في سد كبير وهو سد **عين زادة** وثلاثة **(03)** سدود صغيرة في كل من:**عين أرنات، عين عباسة، عموشة** وأربعة عشر**(14)** سدا ترابيا أو ما يسمى بالحواجز المائية، كما تم الشروع في انجاز سدين كبيرين هما سد **ألموان** وسد **ذراع الديس**. وهي تختلف في استعمالاتها، من الشرب إلى الصناعة إلى السقي حسب حاجة المنطقة المتواجد بها خصوصا تلك الترابية التي غالبا ما تستعمل في الري.

- المياه الباطنية: تقدر كمياتها بـ **132.7 مليون م**^{3} تتوزع هي الأخرى بين الآبار العميق والسطحية إضافة إلى الينابيع؛ بحيث أن العميقة موجهة للسقي في الغالب بينما السطحية فبين السقي والشرب والصناعة.

إذا ما نظرنا إلى الكمية الحقيقية المخزنة بالسدود الصغيرة والحواجز المائية الواقعة بتراب الولاية وكذا المخزون الجوفي منها يتبين لنا قلتها و بعدها عن الكمية النظرية المتوقعة والمراد توفيرها، و هو ما أدى إلى التفكير في كيفية تعويض عدم الإكتفاء و ذلك باللجوء إلى مشاريع التحويلات الكبرى الذي باشرت فيه الولاية منذ 2007.

1-3-3- المشاريع و التحويلات الكبرى للتهيئة المائية بالولاية:

تم برمجة مشاريع هي في طور التنفيذ لتلبية حاجيات المستقبلية للولاية في إطار التحويلات الكبرى ، حيث تم برمجة سدين داخل مجال الولاية للتحويل من خارج الولاية، كما هو موضح في الجدول:

أ -تحويل اراقن -تابلوت – ذراع الديس : موجه ناحية منطقة العلمة بحجم **191** مليون م3 لتزويد التجمعات : بني عزيز ، العلمة ، جميلة ، بيضاء برج ، بئر حداد ة ، بني فودة ، لشودة ، عين السبت بمياه الشرب ، و تمثل هذه البلديات **336117** نسمة من سكان الولاية ، وسقي سهول العلمة حوالي **20000** هكتار.

ب -تحويل إغيل أمدى – الموان : وهو موجه لمنطقة سطيف بسعة **122** مليون م3 ، وذلك لتقوية القدرة المائية لها بتزويد التجمعات السكانية التالية : سطيف ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، قجال ، عين ارنات ، عين ولمان ،

مزلوق ، الأوريسيا، قلال ، قصر الأبطال ، أي مجموع **652628** نسمة من سكان الولاية ، وسقي حوض الهضاب العليا السطايفية ببلدية قلال : حوالي 16000 هكتار.

الشكل رقم:04 ولاية سطيف: مشاريع التحويلات الكبرى

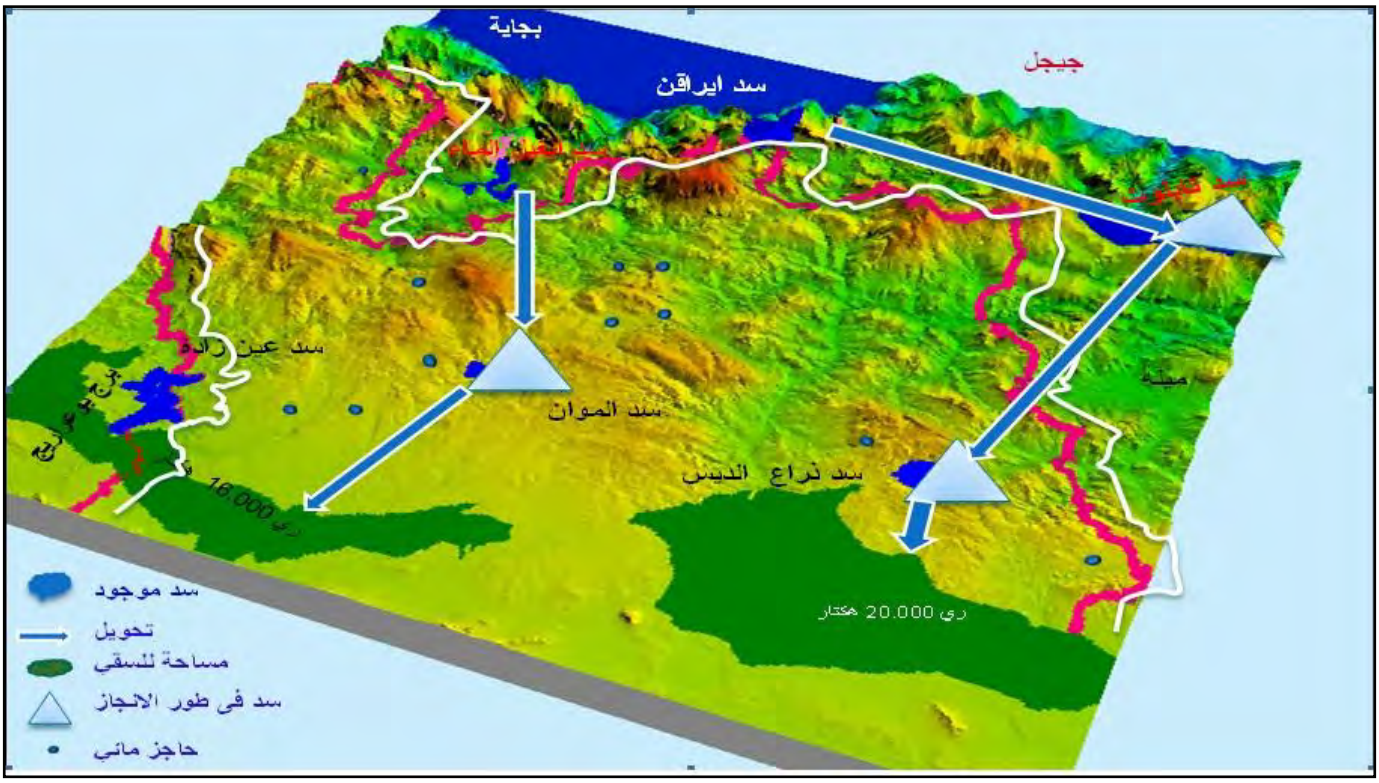

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف 2012

1-3-4- التنافس القطاعي على الموارد المائية المحلية:

جدول رقم (07) : الموارد المائية المستغلة في ولاية سطيف :

	هشلخ اعزغالي	ألكذ	ألق غ (ألبئر)³	نغجزبر ئعب ء أياه ألغزغخ) ٪(	نوعية اعزغالي
اعزغالي ٍياه ألغطحية	عذكين زادح	01	22070000	7.75	شش
	ألغذد الصغيرة	03	3800000	1.33	عي
	ألغذألزشابية	14	5740000	2.02	عي
اعزغالي ٍياهجلب هنية	الآبار العميقة	-	101770000	35.73	شش،عي، طكخ
	الآبار ألغطحية	-	19400000	6.81	شش،عي، طكخ
	البببيغ	-	132070000	46.36	شش،عي، طكخ
	ألغ ع	-	**284850000**	**100**	-

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية سطيف 2012

جدول رقم (08) : الموارد المائية المستغلة والقطاعات المتنافسة عليها في ولاية سطيف :

نوعية اعزغالي	الكمية ألغزغخ)3(	ألغجخ)%(
ألشة	**196831350**	**69.10**
ألمطبع افالئ) ألغم(	**63806400**	**22.40**
ألمطبع ا قبك	**24212250**	**8.50**
ألغ ع	**284850000**	**100**

المصدر: مديرية الري لولاية سطيف 2012

من خلال الجدولين رقم (07 +08) و الذي يوضح كمية المياه المستغلة في الولاية و كيفية استغلالها يتبين مايلي:

- إجمالي المياه المستغلة بالولاية بلغت 284.85 مليون م3.
- المياه المخصصة للتزويد بالشرب تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي المياه المستغلة بالولاية بنسبة بلغت 69.10 % وهي موجهة لتزويد التجمعات السكانية و مختلف المؤسسات العمومية .
- المياه الموجهة للإستغلال في القطاع الفلاحي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 22.40 % و هي مخصصة لسقي حوالي 22619 هكتار بمعدل 2820,92 م^3/ هكتار/ السنة و هو معدل ضعيف إذا ما قارناه بمعدل احتياج الهضاب العليا المذكور في المخطط الوطني و المقدر بـ 10000م^3/الهكتار/السنة[1] أي أن هناك **عجزا** في تغطية نسبة المياه الموجهة للسقي ، و للتذكير فإن المساحة المسقية في الولاية ستتضاعف لتصل إلى 58619 هكتار بعد الإنتهاء من مشروع التحويلات الكبرى الذي تم الإشارة إليه سابقا ،وللإشارة فإن طرق السقي صارت تساير الطرق الحديثة (الرش المحوري، التقطير) و انتشرت لدى الفلاحين بكثرة و ذلك لعدة أسباب أهمها توفر الدعم المادي و كذا سهولة الحصول على العتاد.
- القطاع الصناعي هو الأقل حظا من النسبة الإجمالية لكمية المياه حيث تصل النسبة إلى 8.5 % وذلك راجع أساسا إلى قلة الوحدات الصناعية الملخصة في وحدات المنطقتين الصناعيتين ببلديتي: سطيف و العلمة و بعض الوحدات في منطقة النشاطات لبلدية عين ولمان (وحدات إنتاج البلاط) .

1-4- الغطاء الغابـي و النباتي: (باعتباره نظام بيئي)

يتواجد بالمنطقة حوالي 100232 هكتار من الغطاء النباتي ، تتوزع بين الغابات والأحراش ، حيث تمثل الغابات حوالي 15.30% من المساحة الإجمالية للولاية ، و هذه النسبة بعيدة عن النسبة الأدنى للتوازن الإيكولوجي المقدرة بـ 25 %[2] ، وتصنف الغابات إلى غابات طبيعية بنسبة 62.60 % بمساحة 62750 هكتار، وغابات مغروسة بنسبة 37.40 % بمساحة 39144 هكتار ، و تتوزع الغابات حسب الأصناف التالية:

[1] - SNAT de L'Algerie 2025, Tome2 .

[2] P.A.W de Sétif 2009-2025

جدول رقم (09) : الأنواع الغابية و مساحتها في ولاية سطيف :

الاسم اللاتيني(الصنف)	المساحة(هكتار)	النسبة(%)
Pinus Halepensis الصنوبر الحلبي	48000	47.05
Quercus Ilex البلوط الأخضر	33000	32.35
Juniperus العرعار	8000	7.84
Cedrus Atlantica الأرز الأطلسي	4200	4.11
Cupressus السرو	4000	3.92
Quercus Suber البلوط الفلين	1600	1.56
Quercus Faginea البلوط الوارف	1100	1.07
Quercus Afares البلوط الفارس	800	0.78
Abies Numidica التنوب النوميدي	150	0.14
أخرى .	1150	1.12

المصدر : محافظة الغابات لولاية سطيف 2012

وتنتشر أهم الغابات الموجودة بالولاية في المناطق الجبلية الرطبة:

- **المنطقة الشمالية:** متمثلة في غابات بابور ، تامنتوت ، بني سليمان ، وهي تكون الشريط الشمالي تعتبر خزانا كبيرا للأصناف النباتية و الحيوانية المختلفة، و التشكيلات الأساسية المتواجدة بها هي الأشجار المورقة و هي في توازن مع الظروف الملائمة من مناخ و تضاريس، كما أنها تملك ضمن تشكيلاتها أصناف نباتية خاصة و فريدة من نوعها عالميا مثل الصنوبر النوميدي (التنوب النمودي) الذي يعتبر صنفا معمرا، و فيها أيضا حيوانات نادرة مثل " القرد المغاربي"، القرد الكسلان،الطائر كاسر الجوز.
- **المنطقة الجنوبية** : وهي غابات بوطالب ، ريغة ، طهرة ، في الشريط الجنوبي من الولاية، هي الأخرى تمتلك تشكيلات غابية ذات نسبة معتبرة من التشجير تتمثل أساسا في الصنوبر الحلبي، البلوط، العرعار و هي منطقة تتميز بالأحراش كالشيح و إكليل الجبل، الديس، الحلفاء...إلخ تتأثر هذه المنطقة بعدة عوامل تهددها بالتقهقر و التراجع ومن أهمها رياح السيروكو الحارة و جدير بالذكر أن المساحة الغابية كانت لتكون أكثر اتساعا مما هي عليه الآن لولا تلك الحرائق التي شهدتها المنطقة على إثر الأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها على مدى

عشرية من الزمن و كذا الجفاف الذي يميز السنوات الأخيرة مما يزيد في إمكانية تعرضها لحرائق طبيعية بفعل درجات الحرارة المرتفعة.

و للحد من التقهقر الذي يهدد الثروة الغابية و كذا العمل على الزيادة في مساحتها توجد إرادة من السلطات المحلية في هذا المجال من خلال تشجيع عمليات التشجير و كذا مشاتل الأشجار و الجدول التالي يبين توزيعها بين البلديات و كذا عدد الأشجار بكل واحدة منها.

جدول رقم (10) :مشتلات إنتاج الأشجار2012

البلديات	الأشجار					المجموع
	الصنوبر	الكروم	الزيتون	الغابية	المثمرة	
عين أزال	20200	-	-	7900	-	28100
بني ورتيلان	4100	-	-	626000	-	630100
سطيف	2000	-	-	300000	-	302000
عين أرنبة	11000	-	-	-	-	11000
غيمرة	-	-	-	-	-	-
تيشي	580700	545000	-	-	340000	1465700
مركز تجربة ستيفيس	-	-	-	-	-	-
المجموع	618000	545000	-	933900	34000	2130900

المصدر: محافظة الغابات سطيف2012

– تشكل الثروة الغابية لإقليم الدراسة مادة أولية لكثير من الصناعات التحويلية خصوصا في ميدان البناء، النجارة وكذا التدفئة و الجدول رقم (11) يوضح الإنتاج الغابي لسنة 2012 حسب محافظ الغابات لولاية سطيف.

جدول رقم (11) : الإنتاج الغابى في ولاية سطيف 2012

المجموع	الكمية (m^3)	نسبة الانتشار (%)
خشب الوقود	863,30	21,87
خشب الأشغال	973,91	24,67
خشب الصناعة	109,00 2	53,46
المجموع	**3946,21**	100

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2012

1-5- الموارد الفلاحية:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية، ذلك لأنه يوفر الإحتياجات الغذائية للإنسان، ومختلف المواد الأولية الموجهة نحو التصنيع، فهو بذلك الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متوازن.

ومنطقة الدراسة تعد من الولايات الفلاحية لما تملكه من مؤهلات معتبرة؛ إذ تتربع على مساحات واسعة ذات خصوبة عالية يضاف إليها الظروف المناخية التي تساعد على قيام الزراعات الواسعة والكثيفة، إلا أنها بالمقابل تعاني من بعض المعوقات الطبيعية و البشرية التي تحد من وتيرة التطور لهذا القطاع.

وفيما يلي سرد لبعض النقاط التي من شأنها أن تعطينا نظرة واضحة عن واقع هذا القطاع في الولاية.

1-5-1- تطور المساحة الزراعية في الولاية :

الشكل رقم: 05 منحنى تطور الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المسقية

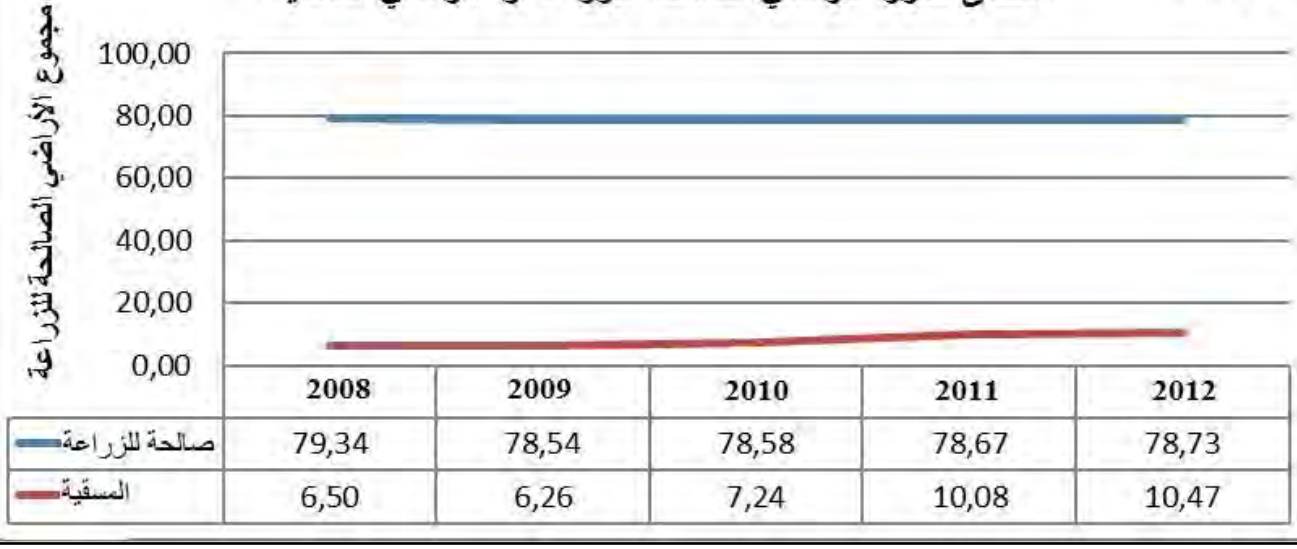

	2008	2009	2010	2011	2012
صالحة للزراعة	79,34	78,54	78,58	78,67	78,73
المسقية	6,50	6,26	7,24	10,08	10,47

من خلال الشكل رقم (05) المنجز انطلاقا من الجدول أسفله نستنتج مايلي:

- ثبات في المساحة الصالحة للزراعة على مدار الخمس سنوات منذ 2008 حيث تراوحت ما بين 78 إلى 79 % من المساحة الفلاحية الإجمالية و هذا يدل على استقرار هذا القطاع في الولاية التي تصنف أساسا على أنها ولاية فلاحية.

- نفس الملاحظة مسجلة بالنسبة للأراضي المسقية حيث تراوحت بين 6.5 – 7% إلا أن هناك زيادة ملحوظة في مساحة المحيطات المسقية و لو بنسب طفيفة .

1-5-2- التوزيع العام لأراضي الإقليم:

تقدر مساحة ولاية سطيف بـ 654964 هكتار موزعة كما يوضحها الشكل رقم (06) على النحو التالي:

أ/- تشغل مساحة الأراضي الفلاحية مساحة قدرها 459300 هكتار من إجمالي مساحة الولاية بنسبة 70.13% فيها:

- المساحة المستغلة فعلا 362156 هكتار أي بنسبة 78.73% منها 37850 هكتار هي المساحة المسقية أي بنسبة 10.47% من هذه المساحة وهي مخصصة للزراعات الواسعة.
- المساحة المخصصة للمستثمرات الفلاحية وهي أراضي غير منتجة تحتل مساحة تقدر بـ 41084 هكتار ممثلة نسبة 8.93% .
- النسبة الباقية والقدرة ب 12.34% أي ما يعادل مساحة 56606 هكتار, هي عبارة عن مراعي وممرات.

ب/- الأراضي غير الفلاحية تقدر مساحتها 195664 هكتار وتمثل نسبة 29.87% من إجمالي تراب الولاية، وهي موزعة كما يلي:

- المساحات الغابية، تقدر مساحتها 100779,53 هكتار أي نسبة 51.50% من هذه الأراضي.
- المساحة الباقية و المقدرة بـ 94885 هكتار (48.50%) هي أراضي غير زراعية تتمثل في المساكن، الطرق، التجهيزات...

الشكل رقم(06) : التوزيع العام لأراضي الولاية – 2012-

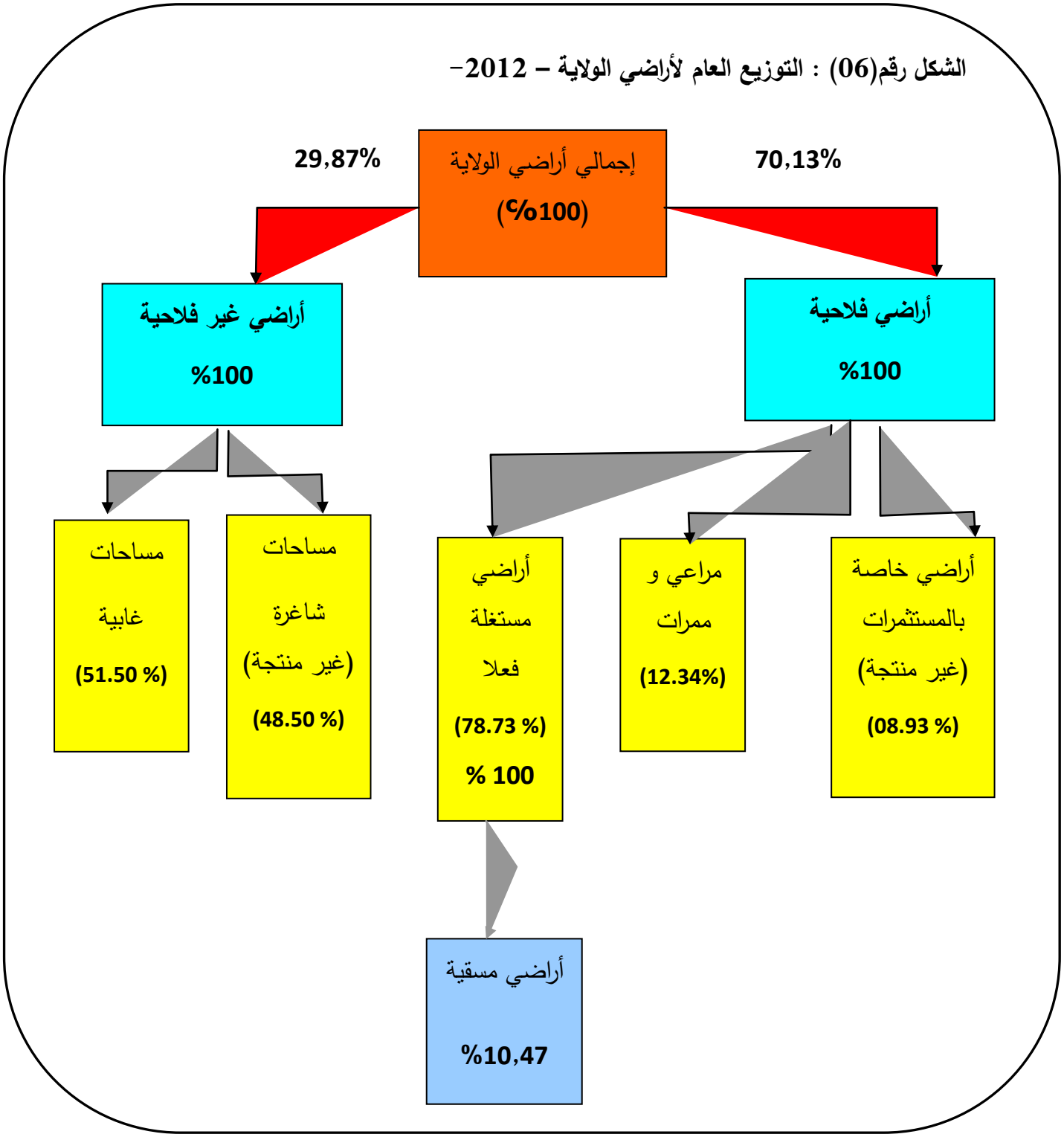

1-5-3-التوزيع المجالي لأراضي الإقليم:

انطلاقا من الجدول رقم(02) بالملحق قمنا بإنجاز الخريطة رقم (06) والتي توضح توزيع الأراضي الزراعية المستغلة والمسقية منها عبر بلديات الولاية، وقد لاحظنا من خلالها ما يلي:

أ/- توزيع متوازن للأراضي بين المناطق الثلاث؛ حيث جاءت المنطقة السهلية الوسطى أولا بنسبة فاقت 46% ممثلة في البلديات التالية: سطيف، العلمة، بني عزيز، بئرالعرش، عين أرنات...ثم تلتها المنطقة الجنوبية بحوالي 30% ممثلة في كل من: عين آزال، بيضاء برج، حمام السخنة، صالح باي، قصر الأبطال...ثم المنطقة الشمالية في المرتبة الثالثة بنسبة قاربت 24% وذلك نظرا لصعوبة طبيعتها وتضرسها الشديد لأنها عبارة عن منطقة جبلية، وأهم البلديات التي تمثل هذه المنطقة: بوقاعة، عين لكبيرة، جميلة، بوعنداس، بابور...

ب/- ضعف نسبة الأراضي المسقية إلى الأراضي المستغلة، حيث لم تتعد 30% في كل بلديات الولاية حيث سجلت أكبر النسب بكل من بيضاء برج (29.52%) عين السبت (26.39%)، عين ولمان (21.86%) قلال(20.74%) ...وفي بلديات أخرى تكاد النسبة تصل إلى مستوى متدني جدا (1%) فعلى سبيل المثال نجد بلديات: تيزي نبشار(1.87%) أولاد عدوان (1.23%) وقد سجلت أضعف نسبة ببلدية عين القراج حيث لم تتعد 1.11% رغم صغر مساحتها الفلاحية و يعود السبب في ذلك إلى:

- نقص الموارد السطحية الموجهة للزراعة في هذه الفترة، لذا فقد عملت الدولة على القيام بمشروع **«التحويلات الكبرى»** وذلك بإنجاز سدين في كل من **واد البارد** و **الموان** والهدف منهما هو الزيادة في المساحات المسقية، إضافة إلى إنشاء وحدات لتصفية المياه القذرة واستعمالها في عمليات السقي كما هو الحال في بلديات: بني عزيز، العلمة، عين ولمان هذه الأخيرة التي دخلت مجال الخدمة منذ 2012.
- عدم السقي نظرا لوفرة الأمطار(700-1100مم/سنويا) خصوصا في البلديات الشمالية والتي يفوق عددها 30 بلدية.

- رغم الاعتماد على الأنماط الحديثة للسقي نلاحظ عدم وفرة الهياكل الكبرى و التجهيزات اللازمة للسقي المنظم و الذي أبقى الفلاحة في الولاية على الطرق التقليدية (فلاحة بعلية خاصة الحبوب)، ونذكر من هذه الهياكل السدود الكبرى والصغيرة و الحواجز المائية.
- النشاط الفلاحي في الوقت الحالي يحتاج إلى رأس مال معتبر لمسايرته جعل أغلب السكان يتوجهون إلى القطاعات الأخرى(حرف، صناعة صغيرة ومتوسطة، تجارة و خدمات) وهذا ما يفسر لنا المفارقة العجيبة في الولاية حيث 56 % من سكان الولاية يقطنون الأرياف، بينما لايفوق عدد المشتغلين في الفلاحة 12% من السكان[1].
- الجانب التاريخي العقاري لأراضي الولاية الناتج عن الفترة الاستعمارية حيث أن أغلب الأراضي وخاصة السهلية منها وذات الخصوبة الجيدة ملك للدولة تابعة لوزارة الفلاحة تمّ تأميمها في فترة الحكم الإشتراكي بعد خروج المستوطنين، فهي تستغل على شكل مستثمرات سواء جماعية أو فردية مما نتج عنه عدم استغلالها كما ينبغي مثلما هو الحال لأراضي الملك الخاص.

[1] جعران نور الإسلام و ليتيم ياسين – مرجع سابق – ص: 37

الخريطة رقم: 06

ولاية سطيف : توزيع الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة و المسقية منها

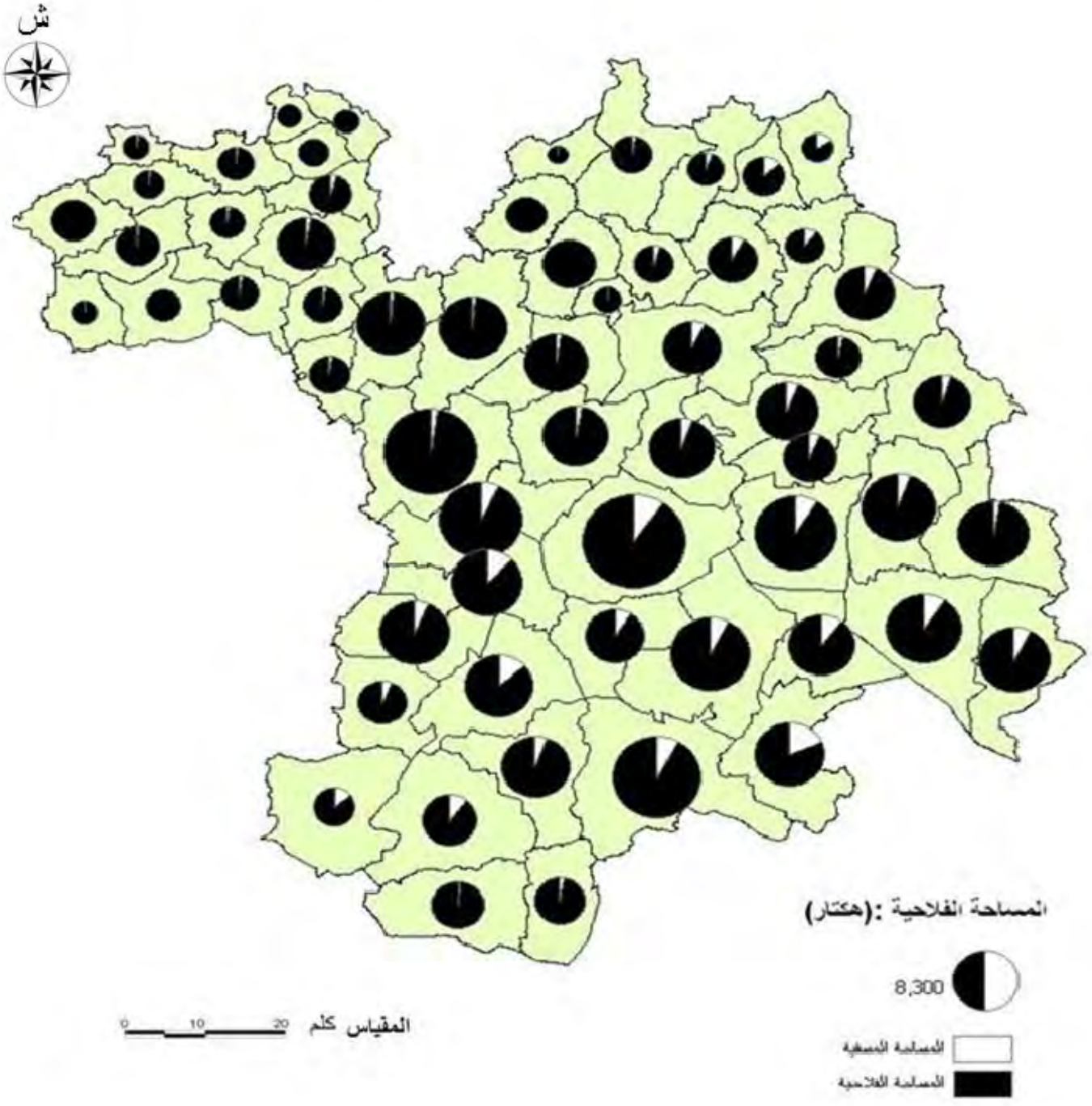

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2012 + معالجة

1-6-الإمكانيات الصناعية: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **الموقع:** تحتل ولاية سطيف موقعا إستراتيجيا لكونها تربط بين الشمال و الجنوب بشبكة من الطرق ذات البعدين الجهوي و الوطني أهمها الطريق الوطني رقم (05) و (28) و كذا الطريق السيار بـ أربعة (04) مداخل إضافة إلى خط السكة الحديدية مما يعني زيادة تأهيلها إلى قطب امتياز صناعي وتجاري.

- **الثروة الحديدية:** تستخرج من جبل عنين ببلدية بوعنداس يحتوي على نوعين من المعادن: الحديد ، النحاس ، قدر الاحتياطي على مستوى يتراوح بين 20-50 متر بـ 04 مليون طن.

- **الثروة المعدنية غير الحديدية:** تتمثل في كل من : الزنك، البلومب، تتواجد بعدة مناطق أهمها مدينة عين آزال (خرزة يوسف) ، جبل القطار، جبل سوبلة ، بني ورتيلان، واد البارد، بها احتياطي ضخم قدر العمق المتواجد به(775 م) ، إلا أنها لم تستغل كون هذه المناطق تعاني العزلة و اللاأمن، لكن السلطات المحلية ووعيا منها بأهمية هذه المناطق في تزويد السوق المحلية بهذه المعادن فإنها تجري دراسات لإستغلالها مستقبلا .

- **المحاجر:** توفر مادة الجبس توجد بكل من جميلة تستغل لتزويد مصنع الإسمنت بعين لكبيرة كما أنها توجد بمدينة **قلال** حيث يتم استغلالها من طرف الخواص.

- **الملح:** أهم منطقة لاستخراجه هي **قجال** و تعتبر من أهم المناطق على مستوى الشرق متمثلة في شركة(ENASEL) ، حيث تتراوح كمية الإنتاج بين 60000 و 140000 وحدة /اليوم (ما يعادل 60 طن من مختلف المنتوجات).

- **الكلس:** تتوفر الولاية على عدة مناطق لاستخراجه من أهمها : **فرماتو، عين الروى، جبل حتي.**

- **الرمل:** و هو الرمل المستعمل في البناء حيث أن أهم منطقة يستخرج منها هي **جبل مقرس.**

- **العقار الصناعي:** كما تم الاشارة من قبل فإن الولاية تمتلك مناطق صناعية ومناطق نشاطات يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم(12): المناطق الصناعية ومناطق النشاطات بالولاية:

نوع المنطقة	عدد البلديات	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة المشغولة (هكتار)	المساحة غير المشغولة (هكتار)	نسبة الاشغال (%)
منطقة صناعية	02	534,14	439,06	0	100
	03 مشاريع	700	-	-	-
منطقة نشاط مبعد	25	355,99	252,88	18,94	93

المصدر :المخطط الولائي للتهيئة 2010

إن العدد المعتبر لمناطق النشاطات على مستوى الولاية(25 منطقة نشاطات) يبين لنا الإنتشار الواضح للنشاطات و الأشغال في إقليم الولاية انتشارا جيدا، وبالنظر للمساحات المستغلة فإننا نجد أن هناك تشبعا في كل من المنطقتين الصناعيتين الوحيدتين في الولاية (سطيف و العلمة) بينما بقيت على شكل مساحة عقارية صغيرة على مستوى مناطق النشاطات، وبالتالي فإن ذلك يستوجب الإسراع في توفير محافظ عقارية صناعية جديدة تلبي الطلب المتزايد على العقار الصناعي من طرف المستثمرين الذين يتزايدون يوما بعد يوم في المنطقة، مع التركيز على التوزيع العادل وحسب الطلب للمناطق الصناعية في جميع إقليم الولاية (برمجت 03 مناطق صناعية جديدة بكل من : بوقاعة **– شمالا–**. ، بئر العرش **– وسط–** ، عين آزال**– جنوبا–**)

و عليه فإن الولاية تملك من الموارد المساعدة على إقامة صناعات مختلفة ما يؤهلها لأن تكون من الولايات الصناعية إذا ما استغلت الوحدات الصناعية الموجودة بها أحسن استغلال و سنتعرف عن مختلف الوحدات التي تتوفر عليها الولاية سواء التابعة للقطاع العام أم القطاع الخاص في نقطة قادمة من هذه الدراسة.

1-7-الإمكانيات السياحية:

إن ولاية سطيف لها من الإمكانيات و المؤهلات في هذا القطاع ما يجعلها منطقة جاذبة للسياح من الدرجة الأولى، و قد قسمناها في هذه الدراسة إلى نوعين هما:

1-7-1-الموروث الطبيعي و التاريخي: و هو بدوره يتمثل فيما يلي:

أ- محطات المياه المعدنية:

ولاية سطيف تمتلك 06 محطات منها 03 مستغلة في كل من حمام قرقور(بلدية حمام قرقور) ، حمام أولاد يلس(بلدية مزلوق) ، حمام السخنة (حمام السخنة) و 03 غير مستغلة في كل من : أولاد تبان (حمام سيدي منصور)، الحامة (حمام بوطالب)، الرصفة (حمام النخلة) و هي موضحة بشيء من التفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (13) : توزيع أهم المحطات المعدنية عبر بلديات الولاية:

البلدية	المحطة	درجة الحرارة (°)	نوعية المياه	الاستغلال
عين الكبيرة	حمام قرقور	48	مياه كبريتية+ مياه الشرب	مستغل
أولاد يلس	حمام الصنم	47	مياه الشرب	//
بوعنداس	حمام الرخرخ	50	مياه الشرب+ مياه الاستشفاء	//
سيدي أمبارك	حمام الحجر	55	مياه كبريتية كلسية+ مياه الشرب	مستغل
ثنية الأحد	الحمة	52	مياه الشرب	//
العلمة	الرخرخ	33	مياه الشرب	//

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2012

إن هذه المحطات المستغلة في الولاية على غرار حمام قرقور و حمام السخنة ذات صيت إقليمي و وطني لما يتمتع محيطه من خدمات إذ تتوفر كلا المحطتين على مركب للعلاج و الاسترخاء، و مع هذا لا يعني أن الباقي غير مقصود بل بالعكس من ذلك فإن إقبال السكان على المحطات الباقية يعادل و أحيانا يفوق الأولى و ذلك لإنخفاض التكاليف بها رغم النقص الفادح للخدمات الترفيهية و وسائل النقل الموصلة إليها.

ب- المواقع الطبيعية و الغابية:

كما سبق ذكره في الدراسة الطبيعية فإن الولاية تمتلك مساحة غابية قدرت سنة 2012 بـ 100016 هكتار[1] و هي تتضمن عدة مواقع إلا أنها و للأسف غير مصنفة لا وطنيا و لا عالمياأهمها:

- **حظيرة بابور**: هي محمية تقع في قلب الأطلس التلي بمساحة إجمالية قدرت بـ: 2367 هكتار المعروفة بتنوعها البيولوجي لدى العام و الخاص منها شجر التنوب النوميدي (sapin) و هو نوع فريد في شمال افريقيا و كذلك الطائر الفريد و النادر في العالم والمعروف باسم كاسر الجوز القبائلي، بالاضافة الى الثروة الحيوانية، الزراعية، المائية و الموروث الثقافي التي تزخر بها المنطق ة، الغريب أنها كانت مصنفة في العهد الفرنسي على مساحة 2367 هكتار بقرار صدر في سنة 1921 ثم قلصت إلى 1701 هكتار بعد سنة و هي إلى الآن غير مصنفة وطنيا .

- **جبال تمنتوت-بني عزيز**-: و هي عبارة عن غابات تشتهر بأشجار الفلين ذات الجودة العالمية.

- **جبال بوطالب**: تنتمي إلى الأطلس الصحراوي كانت تتميز بمناظرها الخلابة و تتميز بالكثافة إلا أنها في السنوات الأخيرة و نتيجة للظروف الأمنية تعرضت للكثير من عمليات الحرق.

ج- المواقع الأثرية التاريخية: و كغيرها من الولايات تعاقبت على ولاية سطيف عدة حضارات تركت بصمتها على العديد من المناطق و التي منها:

- **المدينة الأثرية جميلة (كويكول)** : تقع على بعد 50 كلم شرق مقر الولاية تعتبر من أبرز المعالم الوطنية و العالمية، حيث تشهد إقبال الكثير من السواح خصوصا في فصلي الربيع، و الصيف ، و لإعطاء المدينة حركية أكبر في مجال السياحة عمدت السلطات إلى تنظيم مهرجان أصبح يعرف بـ"مهرجان جميلة الدولي" و ذلك منذ

[1] -تقرية أمظبُح ألاغخ- عطة ق-2012

2006 ، تتربع على مساحة تقدر بـ 42 هكتار، تحتوي على مسرح، حمامات كبرى، ساحتي السوق، منازل فخمة إضافة إلى قوس كركلا الشهير.

صورة رقم (01) منظر لقوس النصر بكركلا بمدينة كويكول

– **الآثار الرومانية بمنطقة "مونص"** : تقع ببلدية بني فودة، و هي غير بعيدة عن المدينة الأثرية الجميلة، تعبر

صورة (02): بقايا مدينة مونص الرومانية

هي الأخرى عن معالم الحضارة الرومانية في القرون الميلادية الأولى.

– **آثار الدولة الفاطمية ببني عزيز** : هذه البلدية تقع على بعد 65 كم شرق مقر الولاية، لا تزال بعد على مستوى الحفريات، حيث بدأت تظهر عدة معالم تعبر عن الحضارة الإسلامية في عهد الفاطميين الذين أسسوا دولتهم في هذه المنطقة ثم ارتحلوا فيما بعد إلى مصر.

الصورة رقم : (03) يقايا سور قلعة شمال بني عزيز

كما توجد بالولاية عدة آثار سواء للحضارة الرومانية ، العثمانية(الجامع العتيق) أو حتى الفرنسية (تمثال عين الفوارة).....إلخ.

-**المتاحف:** يوجد في الولاية متحفان أحدهما بمقر الولاية و هو : المتحف الوطني للآثار، إضافة إلى متحف مدينة جميلة.

و الخريطة رقم (07) توضح أهم المواقع السياحية و الفنادق عبر تراب البلدية.

الخريطة رقم: 07

ولاية سطيف : الموارد السياحية و توزيع المواقع الأثرية

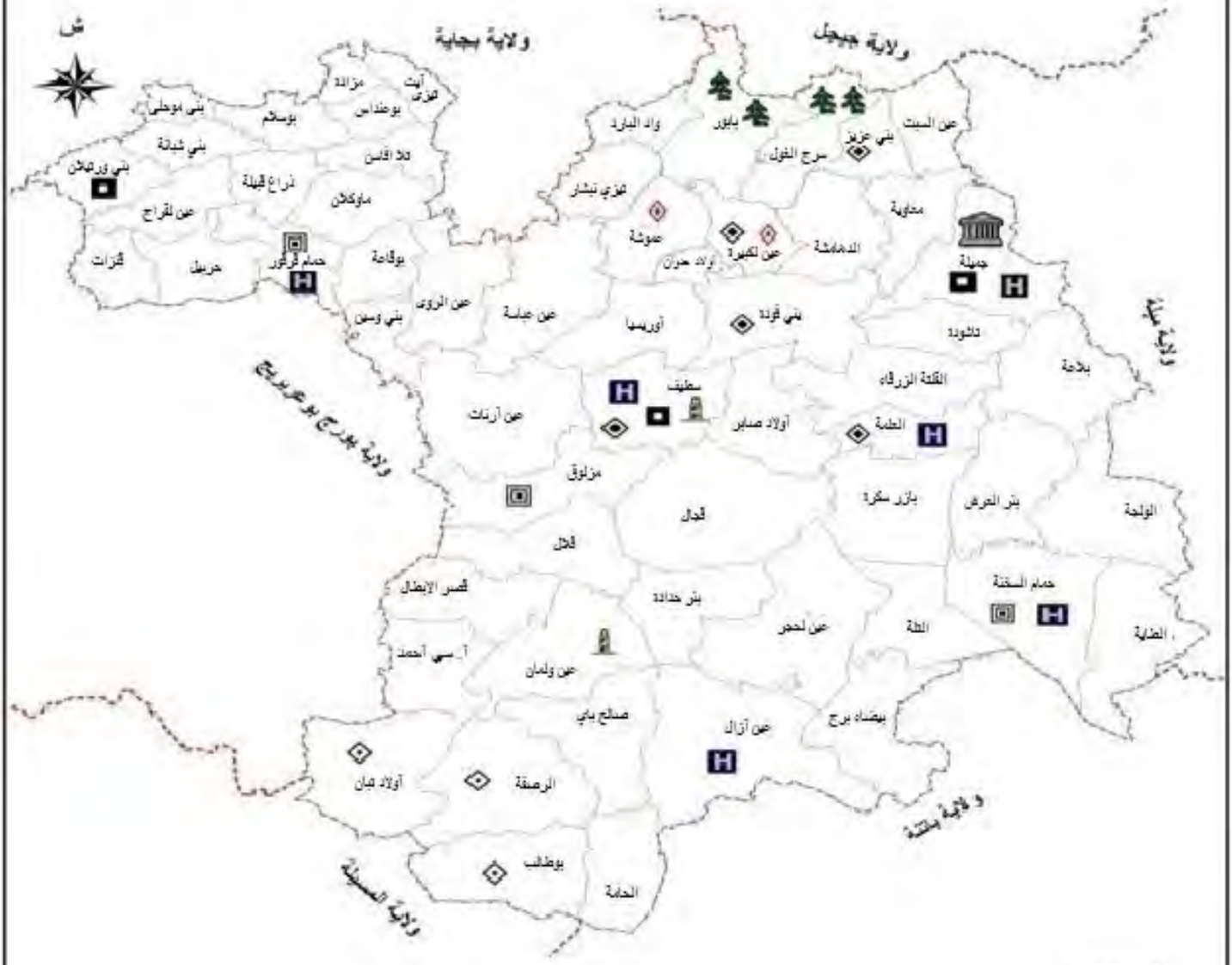

المفتاح

- موقع جميلة
- فندق مصنف
- متحف
- مواقع أثرية
- الحمامات المعدنية
- معلم تاريخي
- حمام معدني غير مستغل
- منبع مائي غير مستغل
- حضيرة طبيعية

المقياس 0 — 10 — 20 كلم

المصدر: مديرية السياحة لولاية سطيف 2012 + معالجة الطالب

1-7-2-الخدمات الفندقية :

تملك الولاية قدرات لا بأس بها في مجال الهياكل الفندقية حيث تتوفر على 49 فندقا موزعة على 11 بلدية منها 17 مصنفة بطاقة استيعاب قدرها: 1120 سريرا و 32 غير مصنف بسعة استقبال 1380 سريرا و هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (14): الإمكانيات الفندقية في ولاية سطيف 2012 :

البلدية	فنادق			فنادق غير مصنفة		
	الفئة	عدد الغرف	عدد الأسرة	الفئة	عدد الغرف	عدد الأسرة
عطيف	11	439	664	20	493	895
أولاد صابر	02	36	76	03	117	213
بوعنداس	-	-	-	01	10	18
قجال	01	94	310	01	12	26
بوقاعة	-	-	-	01	22	40
بني عزدين	-	-	-	01	24	30
عين الكبيرة	02	28	56	02	44	101
العلمة	-	-	-	01	08	22
بوطالب	-	-	-	01	10	15
الكاف الأحمر	-	-	-	01	08	20
عين أزال	1	28	14	-	-	-
المجموع	**17**	**625**	**1120**	**32**	**748**	**1380**

المصدر: مديرية السياحة للولاية 2012

تلعب الفنادق وهياكل الإيواء دورا كبير في التنمية المحلية المستدامة وهذا بسبب العوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تضيفها إلى الاقتصاد المحلي من خلال عمليات توفير مناصب الشغل والعوائد المالية التي توفر من خلال الاهتمام بهذا النوع من الهياكل هذا من جانب ومن جانب آخر فهي تساهم في تنشيط السياحة الناتجة عن استغلال الإمكانيات الطبيعية والأثرية الموجود في الولاية وبالتالي التخفيف من استغلال الأراضي

الفلاحية وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية والخدماتية، إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول قلة هذه الهياكل بالرغم من الإمكانيات السياحية المتاحة هذا بالإضافة إلى تمركز معظم الهياكل في بلدية سطيف وتنعدم في البلديات الأخرى كما أن الملاحظة المسجلة هي ضعف الخدمات التي تقدمها هذه الفنادق و ذلك ما يدل عليه نقص درجة تصنيفها حيث أننا لا نجد أي فندق برتبة 05 نجوم في ولاية تعتبر العاصمة الاقتصادية للوطن ، في حين نسجل فندقا واحدا (1) برتبة 4 نجوم إضافة إلى اثنين (02) برتبة 03 نجوم ،و اثنين برتبة 02 نجوم ،و03 برتبة نجمة واحدة و هي النقطة التي تعاب على الخدمات الفندقية في الولاية التي تشهد إقبالا معتبرا من الزوار و السياح الذين قدر عددهم نهاية سنة 2012 بـ 367570 زائر بينهم من داخل الوطن 336622 و 30948 سائح أجنبي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (15): عدد النزلاء و أصلهم لولاية سطيف:

نوع الفندق	داخلي	أجانب	المجموع
فندق	140809	11363	152172
غير فندق	195813	19585	215398
المجموع	**336622**	**30948**	**367570**

المصدر : مديرية السياحة للولاية 2012

1-7-3- الوكالات السياحية:

تعتبر الوكالات السياحية القلب النابض للسياحة والمنشط الأساسي للرحلات السياحية ورحلات الاستجمام وهي المحفز والمعلن على الإمكانيات المحلية في هذا الجانب إلا أننا نلاحظ أن هناك 43 وكالة سياحية وأسفار تنشط على مستوى ولاية سطيف تقدم خدماتها على طول أيام السنة حسب الجدول رقم (15) ، وبطبيعة الحال فعددها يعتبر نوعا ما كاف لتنشيط السياحة والقيام بهذا القطاع في الولاية إلا أن معظمها يتجاهل هذا النوع من المهام و الإعلان والترويج للسياحة الداخلية وتبني عمليات التوعية من خلال العروض والاقتراحات، بينما تقتصر أعمالهم على أسفار الحج والعمرة و لا تحاول حتى استقطاب السياح الأجانب.

جدول رقم(16): الوكالات السياحية في ولاية سطيف 2012

ألجلدية	ألكذد
عطيف	27
ألكِ ّخ	9
ث ْس ثيلا ْ	1
كين و ّب ْ	2
ثبلكّخ	2
عياصّاي	1
عي ّ ألى بيرة	1
ألغ ّع	43

- إن العلاقة بين المواقع التراثية و الوكالات السياحية و التنمية هي علاقة ديناميكية يجب أن تدار بطريقة مستدامة، بحيث يجب أن تؤكد عمليات التخطيط والاستغلال على أهمية الحفاظ على هذه المواقع التراثية وتخطيط استثمارها السياحي من أجل حصول الزائر على التجربة المفيدة والممتعة وتكرار الزيارة، ومن المهم جدًا إدراك الدور الكبير الذي تلعبه هذه الموارد والمنشآت السياحية، وأهمية الحفاظ عليها كونها مصدرا غير متجدد و أن للأجيال المستقبلية حق فيه، وتأكيد حتمية إدارة عناصرها بطريقة تظهر التقدير والاحترام للذين عاشوا قبلنا وتظهر الحرص والاعتبار للذين سيأتون من بعدنا، وهي أيضًا مصدر للإحساس بالجمال والسلوكيات الإنسانية حيث يوفر إمكانية معايشة التنوع الثقافي، ويوفر تعبيرات مرئية لأحداث من الماضي ويمثل تعبيرات فيزيائية لتغيرات فكرية مع مرور الزمن، هذا علاوة على أنه يمثل موردا ماليا واجتماعيا غير محدود مما يضيفه للمجتمع المحلي من خلال التكامل بين القطاعات وتوفير لمناصب العمل للمواطن المحلي.

إن الموروث الطبيعي و الأثري للولاية كان يمكن أن يجعل منها ولاية سياحية بدرجة اكبر و أحسن من التي هي عليه الآن، و ذلك راجع أساسا إلى عدة عوامل : العجز الواضح في الهياكل و المرافق السياحية (الفنادق، المركبات،.....) نتيجة لنقص الإهتمام أو بالأحرى إهمال السلطات الولائية لذلك (و هي السمة الغالبة للقطاع على المستوى الوطني)، زيادة عليه عمليات التخريب و التهميش للآثار إضافة إلي الحرق العمدي لمساحات غابية معتبرة، نتيجة لنقص الوعي السياحي سواء لدى السلطة أو حتى السكان في حد ذاتهم لذا واجب على السلطات التفكير في هذا القطاع المريح غير المكلف و الصديق للبيئة ، وذلك بنشر ثقافة السياحة العلمية، الثقافية وحتى التجارية بعد أن تولي اهتماما خصوصا للبنى التحتية من خلال تحسين مختلف الشبكات و التي من شأنها إعطاء دفع للسياحة التي تعتبر من مقومات التنمية المستدامة.

خلاصة المبحث

إن المتبصر في المعطيات التي تم تقديمها من خلال هذا المبحث يمكن له القول أن إقليم الدراسة مقسم إلى منطقتين :

- **<u>منطقة جبلية:</u>** في الجهتين الشمالية والجنوبية، تتميز بكثرة الإرتفاع وشدة الإنحدارات مما يسبب عائقا لتوطن السكان والنشاطات، إلا أنها بالمقابل تملك مخزنا مائيا هاما، سواء تعلق الأمر بالمياه المتساقطة من خلال الأمطار والثلوج أو المياه الباطنية التي تنام عليها أراضي هذه المنطقة.
- **<u>منطقة سهلية:</u>** مسيطرة على مجال الولاية، تتميز بالإنبساط وضعف الإنحدارات إضافة إلى وجود كميات معتبرة من المياه السطحية والباطنية، هذه العوامل مساعدة على جذب السكان وقيام النشاطات بها، إذن هي مواطن قوة بالنسبة لها.
- ساهم هذا التنوع والإختلاف على مستوى المجال في تنوع موارد الإقليم وإمكاناته، حيث تتوفر الولاية على المساحات الواسعة الصالحة للإستغلال الزراعي كما تتوفر على المساحات العقارية الصالحة للإستغلال العمراني والصناعي، كما تحتوي على الغابات الكثيفة التي تعتبر موردا بيئيا و اقتصاديا سياحياهاما.

إذن فمجال الولاية له من الإمكانيات الطبيعية ما يجعله يوفر مناخا ملائما لتوطن السكان والإستثمارات خصوصا أن أغلب مناطقه(53.23 %) تتميز بالإنبساط وقلة التعرية ووفرة المياه، **لكن الواقع أنها في غالبها على حالتها الطبيعية راكدة ومعطلة وتحتاج إلى دفع نوعي للتشغيل والديناميكية والإستغلال العقلاني من طرف العنصر البشري الذي يستوطن على هذا المجال الجغرافي** [1] يبقى فقط كيف يمكن تحويل نقاط الضعف المتمثلة في الجبال إلى نقاط قوة من خلال جذب السكان وبالتالي قيام نشاطات فيها، لأن هذه المنطقة تشهد قلة في عدد السكان مقارنة بالمناطق السهلية، وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني من خلال دراسة التركيبية البشرية لمجال ولاية سطيف.

[1] جعران نور الإسلام و ليتيم ياسين – مرجع سابق – ص: ....

2- الموارد البشرية (طاقات بشرية و مجتمع شاب مستقر)

تمهيد:

إن الموارد البشرية ترتبط بالتنمية المحلية المستدامة بعلاقة تبادلية، فمن ناحية تهدف التنمية المحلية المستدامة إلى تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية ولاسيما تحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والمدينة وبين المرأة والرجل، ومن ناحية أخرى تلعب الموارد البشرية دورا مهما في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة.

وقد تم الإعتماد على المؤشرات التي تساعد على إيضاح الصورة الحقيقية للسكان في ولاية سطيف ومنها: مراحل النمو، معدلاته، الكثافة، التركيب العمري والنوعي، التوزيع عبر المجال والعوامل المتحكمة في ذلك...

2-1 مراحل نمو السكان:

عرفت الولاية نموا سكانيا مستمرا منذ القدم نظرا لموقعها الاستراتيجي ولتنوع عناصر الجذب السكاني وعوامل التثبيت و الإستقرار فيها، فقد تطور عدد السكان بشكل ملحوظ وتبينه نتائج الإحصائيات السكانية العامة المتتالية التي أجريت بالبلاد وهي كالتالي:

- إحصاء 1966 بلغ عدد السكان 729 474 نسمة.
- إحصاء 1977 بلغ عدد السكان 540 686 نسمة أي بزيادة نمو سنوية تقدر ب:3.45 %
- إحصاء 1987 بلغ عدد السكان 1.000.694 نسمة أي بزيادة نمو سنوية3.80 %
- إحصاء 1998 بلغ عدد السكان 1.311.413 نسمة بزيادة نمو سنوية4.48 %
- إحصاء 2008 بلغ عدد السكان 1.489.979 نسمة أي بزيادة نمو قدرت بـ 1.30 %
- تقديرات 2012 بلغ عدد السكان 1.661.798 نسمة أي بزيادة نمو 1.3 %

إذن شهدت ولاية سطيف فترات نمو سريعة خصوصا في النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث تضاعف عددهم أكثر من ثلاث مرات والشكل رقم (07) يوضح نموهم من 1966 إلى غاية 2012.

الشكل رقم (07): تطور عدد السكان و معدلات النمو من 1966 إلى غاية 2012

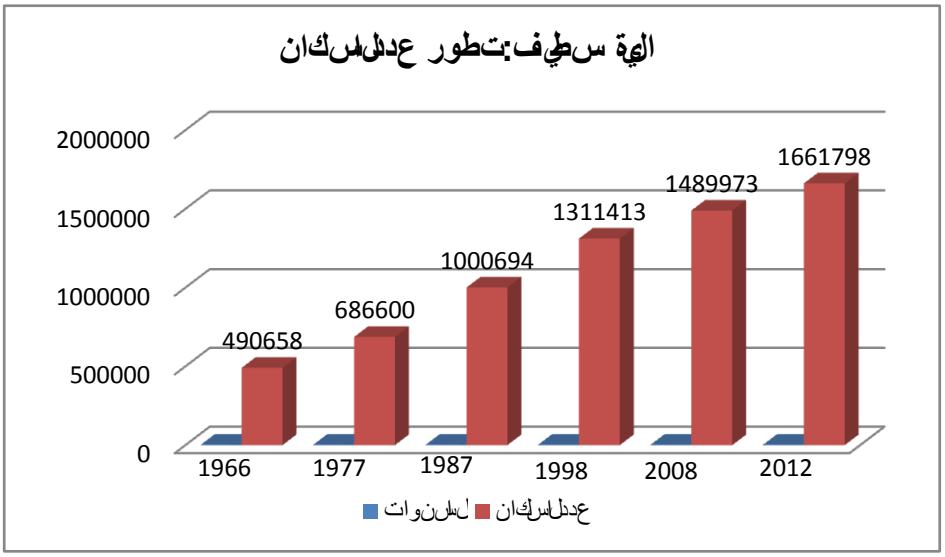

إذن فمعدلات النمو في الولاية تشهد استقرارا إن لم نقل تناقصا مستمرا بالمقارنة مع معدلات النمو الوطنية في نفس الفترات و هذا راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها زيادة الوعي بالمشاكل الحضرية التي تعاني منها أغلب البلديات في الولاية و أكبر تلك المشاكل السكن الذي يشكل هاجس بالنسبة للشباب و هو ما أدى إلى تأخر سن

الزواج و بالتالي نقص الزيادة الطبيعية رغم ما تنجزه الولاية في هذا المجال إلا أنه يبقى غير كاف و هذه النقطة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل في نقاط لاحقة من هذا الفصل.

2- 4- التركيب السكاني حسب العمر والنوع:

تشكل الخصائص الديموغرافية عنصرا مهما لرصد الاختلافات بين المجموعات السكانية المختلفة، وهي مميزات ترتبط إلى حد كبير بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ولها دلالات بالغة على مدى التطور الذي بلغته مختلف دول العالم، ويمثل العمر والجنس الخصائص الأساسية للسكان، ويعتبران من أهم عناصر التركيبة الديموغرافية الجديرة بالتحليل، فلكل مجموعة سكانية تركيبة مختلفة بحسب العمر والجنس تترتب عنها انعكاسات ديموغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية جمة، وتلك تمس شتى الميادين كالتكوين، العمل، الصحة والإحاطة الاجتماعية.

ويعد الهرم السكاني سجلا تاريخيا تنعكس عليه جميع الأحداث، ويمكننا من إبراز التركيب العمري والنوعي لأية مدينة، ويظل ارتباطه وثيقا بنمو السكان.

ومن خلال المعطيات المتوفرة عن ولاية سطيف حسب التقديرات لسنة 2012 والإحصاءات السابقة، خصوصا التعداد السكاني 2008 تم إنجاز الشكل رقم (08) والجدولين(03) (04) بالملحق المتعلقين بالتركيب العمري لسنتي 2008 و2012 على التوالي.

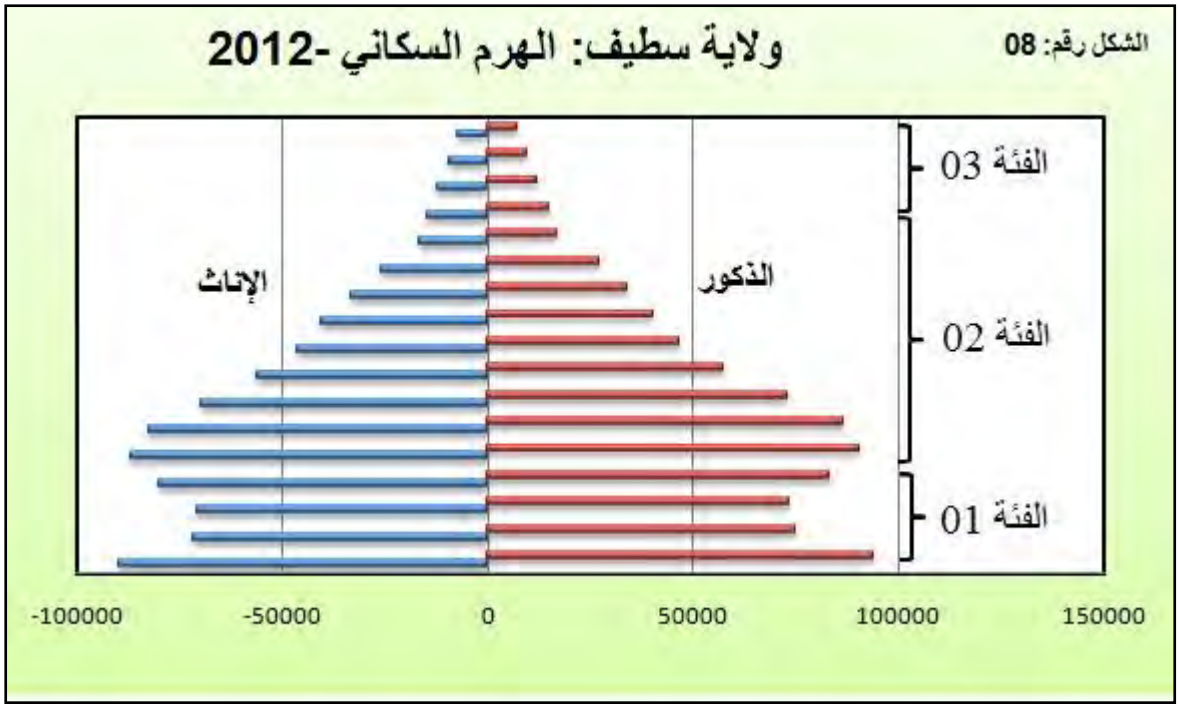

من خلال هذا الشكل قسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوع كذلك وهي كالتالي:

-فئة صغار السن(0-14 سنة): وهي تمثل قاعدة الهرم بنسبة 29.74% سنة 2008 لتنخفض إلى 28.65% سنة 2012 ، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض عدد المواليد بعد شيوع ظاهرة تحديد النسل في أسر الولاية. يضاف إليها انخفاض نسبة الزواج عند الشباب وهي مشكلة اجتماعية أثرت في هذا المجتمع مما جعله يميل نحو التهرّم. وإذا جئنا إلى نسبة النوع فإن القاعدة محترمة حيث بلغت سنة 2008 104ذكر/100أنثى، وبقيت على حالها تقريبا سنة 2012 حيث قدرت بـ 103.85ذكر/100أنثى.

-فئة متوسطي السن(15-59سنة) (القوة العاملة): والتي من خلالها نحسب الطلب على العمل ونسبة البطالة ونسبة الإعالة قدرت نسبتها سنة 2008 بحوالي 64.03% لكنها ارتفعت سنة 2012 متجاوزة القيمة السابقة و لو بشيء طفيف بحوالي64.12%، هذه الفئة هي الطبقة النشطة في المجتمع، مما يفسر زيادة الطلب على العمل في سوق العمل المحلي، وهنا يمكن القول أن المجتمع السطايفي مجتمع شاب.

أما نسبة النوع فهي تقريبا متوازنة، إذ سجل خلال سنة 2008 101ذكر/100أنثى بينما سنة 2012 ارتفعت قليلا ووصلت إلى 102 ذكر/ 100 أنثى.

-فئة كبار السن(أكثر من 60 سنة): تعتبر نسبتها ضعيفة جدا بالنسبة لسكان الولاية، حيث سجلنا خلال سنة 2008 نسبة 6.23% وقد ارتفعت قليلا لتصل إلى 7.23% سنة 2012 لكن هذه النسبة مرشحة للإرتفاع في ظل تحديد النسل، أما نسبة النوع في هذه الفئة فقد وصلت إلى 93ذكر/100أنثى عام 2008 وانخفضت سنة 2012 إلى 88ذكر/100أنثى وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أن أمل الحياة عند الذكور أقل منه عند الإناث بسبب الحوادث في العمل، الظروف الأمنية، وهذه الفئة تتطلب رعاية كبيرة سواء من طرف الأبناء أو من طرف الهيئات الرسمية،عن طريق إنجازأماكن الراحة والاستجمام والرعاية الصحية.

وحوصلة لما جاء فإنه يمكن القول عن الولاية أنها تمتلك طاقة شبابية معتبرة يمكن استخدامها كموارد بشرية في مختلف الميادين ويمكن أن تعطيها دفعة كبيرة في مجال تحقيق التنمية.

2- 3- توزيع السكان حسب التجمعات السكانية (تقديرات 2012):

إن هذا العامل هام في عملية التنمية وتوزيع الثروة وترشيد النفقات العمومية وتقدير احتياجات العامة للهياكل والمؤسسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير الشروط الموضوعية لتأهيل التجمعات الثانوية الريفية والنصف حضرية ورفعها إلى مصاف تجمعات حضرية كبرى مع التفكير في تمدين القرى والمداشر بتوفير جميع مستلزمات وشروط التحضر لأجل تثبيت ساكنها وترغيب النازحين للعودة إليها وفق نظرة مستقبلية مدروسة لإعادة انتشار سكاني منظم يواكبه إحداث وتشكيل بؤر سكنية جديدة على نمط القرى الفلاحية بأسلوب جديد يدمج فيه الاستفادة من البناء الريفي وقطعة أرض معدة للبناء بتجزئة ريفية مبرمج فيها جميع المرافق مع امتيازات إضافية تسمح للمجموعة المحلية بالتحكم وتوجيه وتوزيع كتلتها البشرية وتثبيتها للحد من الهجرة الداخلية غير المنتظمة التي ولدت أعباء ومطالب إضافية ومشاكل اجتماعية واقتصادية جمة أثرت سلبا على الحياة العامة.

عرفت الولاية حسب جميع التعدادات نموا وتزايدا متواصلا لسكان التجمعات(ACL,AS) على خلاف سكان المناطق المبعثرة(ZE)حسب ما هو مستعرض في الجدول التالي:

جدول رقم (17): السكان المتجمعين و السكان المبعثرين بولاية سطيف.

تقدير اد 2012		ركذاد 2008		ركذاد 1998		ركذاد 1987		ركذاد اد أزعكبد
أغجخ %	أكذ	أغجخ %	أكذ	أغجخ %	أكذ	أغجخ %	أكذ	
75.9	1261260	75,5	1118694	68,4	897592	57,8	57810	أغىب ا زجمعي (ACL/AS)
24.1	400535	24,5	363642	31,6	413821	42,2	422514	أغىب أبعثري (ZE)
100	1661798	100	1489979	100	1311413	100	1000649	عىب الاية

المصدر:احصاءات 2008،87،98، تقديرات 2012

الشكل رقم: 09 رشعلاتو عجتلىنحنمفيطسةيلا

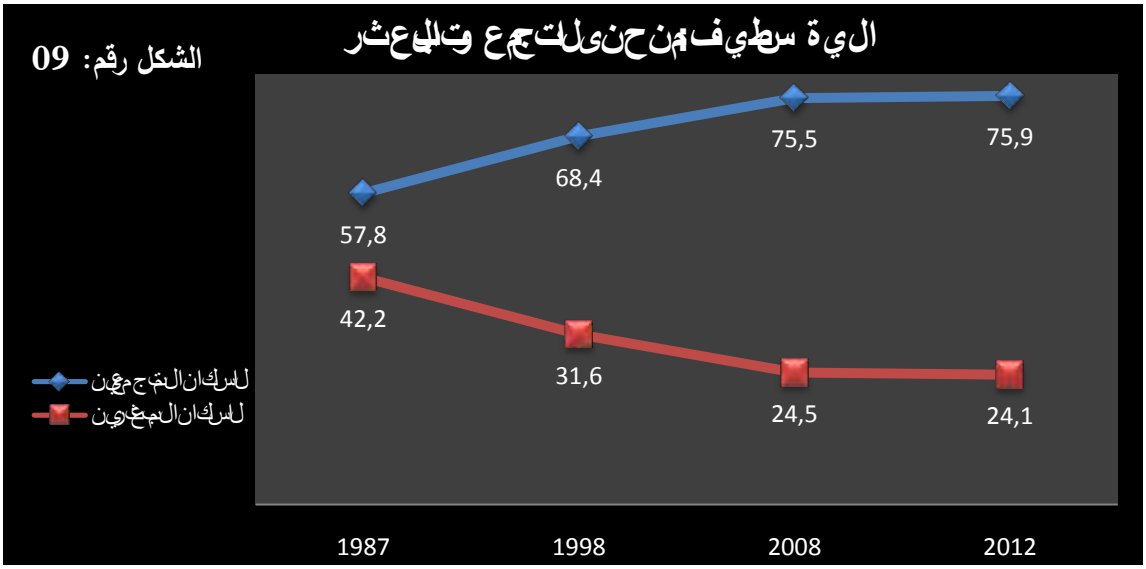

اعتمادا على الجدول رقم(05) بالملحق تم إنجاز الخريطة رقم(08) الخاصة بتوزيع السكان حسب التجمعات السكانية، حسب تقديرات 2012.

الخريطة رقم: 08

ولاية سطيف : توزيع السكان حسب التجمعات السكانية 2012

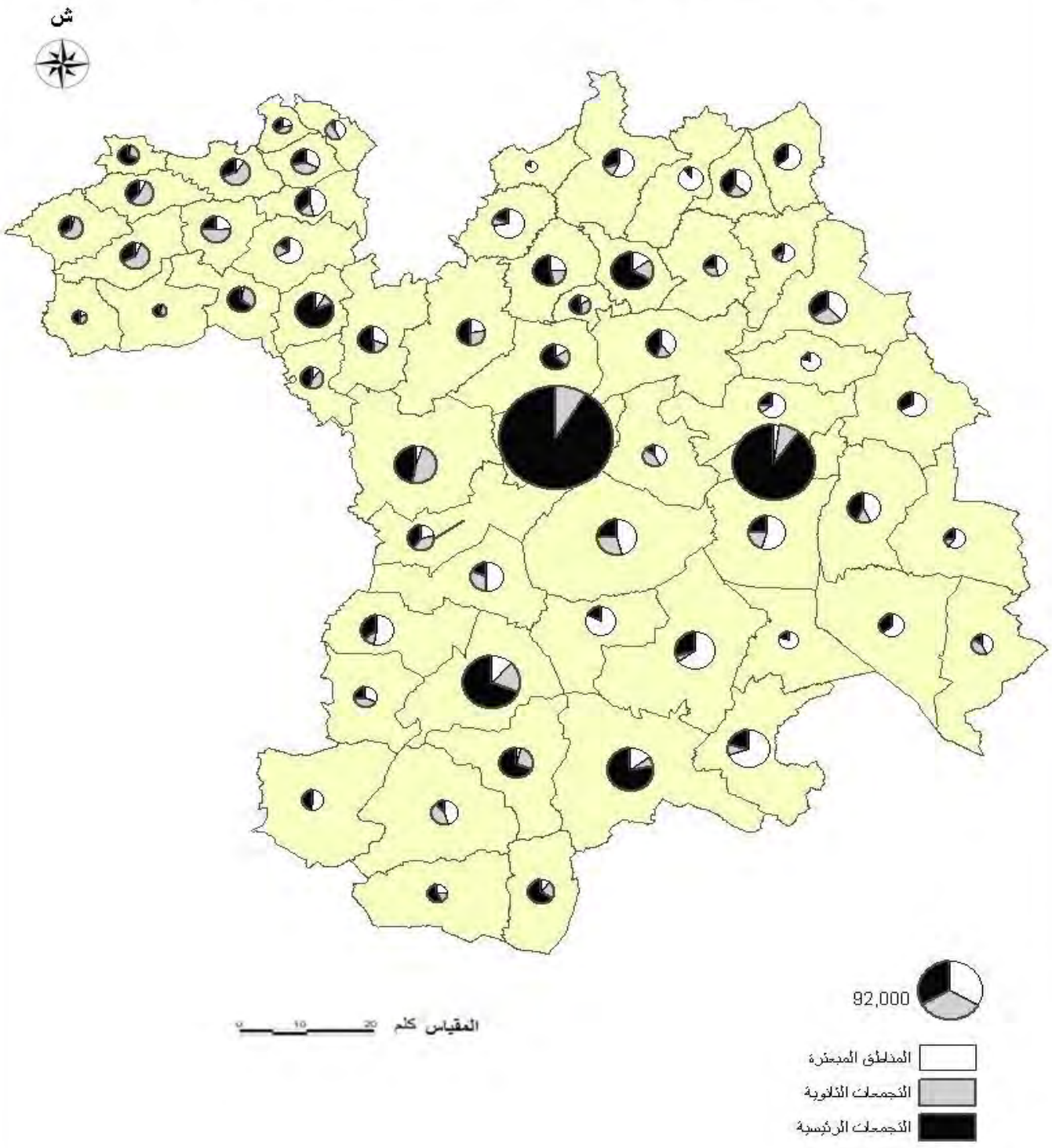

المصدر: المدونـــة الإحصائيـــة لولاية سطيف 2012

وإذا جئنا لتحليل المعطيات الموجودة فإنه يمكننا القول بأن أغلب سكان الولاية يوجدون بالتجمعات الرئيسية بنسبة 58.66% وقد ارتفعت مقارنة بآخر تعداد سكاني حيث كانت تمثل 57% أما سكان التجمعات الثانوية الذين قدرت نسبتهم 17.24% انخفضت شيئا ما مقارنة بـ18% سنة 2008. وطبيعي أن يكون ذلك على حساب سكان المناطق المبعثرة الذين انخفضت نسبتهم بصورة واضحة فمن 44.08% سنة 1998 إلى 25% نهاية سنة 2008 إلى 24.10% أواخر سنة 2012. ويعود السبب في ذلك إلى نزوح سكان هذه المناطق نحو التجمعات الأخرى بحثا عن العمل والخدمات، إضافة إلى ترقية بعض هذه التجمعات من منطقة مبعثرة إلى تجمع ثانوي فتجمع رئيسي. وفيما يلي بالتفصيل توزيعهم عبر التجمعات:

الشكل رقم: 10

2-4: الكثافة السكانية:

تعد من المقاييس الأكثر تداولا في الدراسات السكانية، وهي من أهم المعايير التي تعكس توزيع السكان على الإقليم الولائي فهي ناتجة عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة، كما أنها تبين الاختلافات بين البلديات المشكلة للإقليم، و كذا توضح لنا نتائج التركز في بلديات دون الأخرى و تأثيره على الموارد و التجهيزات.

وإذا جئنا لدراسة حالها في ولاية سطيف، فقد بلغت 152.58 نسمة/كلم^2 سنة 1987 أما سنة 1998 فوصلت إلى 200 ن/كلم و في الإحصاء العام لسنة 2008 إلى 226 ن/كلم^2 لتصل حسب تقديرات 2012 إلى 254 ن/كم و بالتالي فهي في تزايد وارتفاع مستمرين حيث نجد الكثافة السكانية كبيرة بالمدن الحضرية الكبرى مثل: سطيف، العلمة، عين ولمان، عين آزال، بوقاعة، عين لكبيرة ثم تبدأ في التناقص في باقي البلديات وذلك حسب مساحتها من جهة وتوفرها على الخدمات والتجهيزات من جهة أخرى.

ومن خلال الجدول رقم(06) بالملحق قمنا بإنجاز الخريطة رقم(09) والتي توضح الكثافة السكانية عبر البلديات، حيث قسمت إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى– كثافة مرتفعة جدا–: وتضم كلا من بلديتي سطيف والعلمة حيث تقدر الكثافة بهما على التوالي 2602 ن/ كلم^2، 2456 ن/ كلم^2 ويرجع ارتفاع الكثافة بهما إلى عدة عوامل:

- كون سطيف مقرا للولاية والعلمة مركز دائرة منذ القدم إضافة إلى قربها من عاصمة الولاية.
- سيطرتهما على معظم النشاطات الإقتصادية وتوفرهما على تجهيزات هامة تضمن توفير الخدمات للسكان.
- موقعهما الممتاز بمحاذاة الطرق الوطنية النشطة(رقم 05،78،75،09،28...).

الفئة الثانية –كثافة مرتفعة– : تضم 07 بلديات هي: عين لكبيرة، بوقاعة، بوعنداس، عين ولمان، بني عزيز، تلا إيفاسن، بني موحلي، تنحصر الكثافة بها بين 370–646 ن/ كلم ^{2}. هذه البلديات استحوذت في السنوات الأخيرة على أحسن المشاريع والتجهيزات مما جعلها جاذبة لسكان البلديات المجاورة، وما نلاحظه في هذه الفترة هو دخول كل من بلديتي بوعنداس وبني موحلي وذلك راجع لصغر مساحتيهما، وهما واقعتان في المناطق الجبلية الشمالية التي قلنا أنها تتميز بالصعوبة من خلال دراسة تضاريسها.

الخريطة رقم: 09

ولايـــة سطيف: توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات - 2012 -

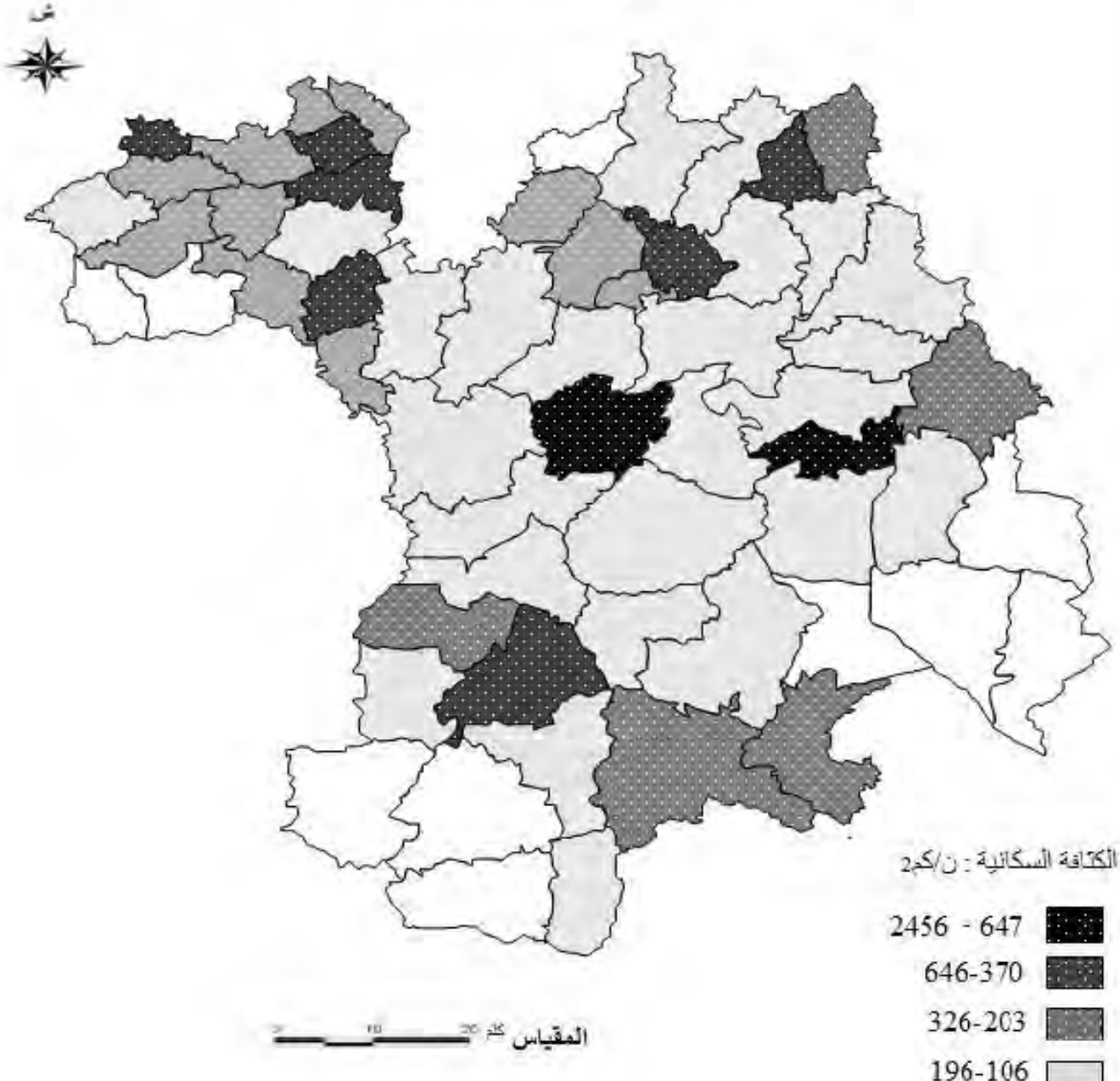

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2012 + معالجة الطالب

الفئة الثالثة –كثافة متوسطة–: تنحصر بين 203–326ن/كلم^{2}تضم هذه الفئة 16 بلدية أهمها: تيزي نبشار، عموشة، حمام قرقور، بيضاء برج، عين آزال. الملاحظ على هذه الفئة أن 13 بلدية منها تقع في المناطق الجبلية الطاردة، لكن صغر مساحتها جعلها تحتل منطقة وسطا ما عدا بلديات: قصر الأبطال، بيضاء برج و عين آزال الواقعة في المناطق المنبسطة في جنوب الولاية.

الفئة الرابعة–كثافة ضعيفة–: قيمها محصورة بين 106–196ن/ كلم^2 تضم 22 بلدية تختلف الأسباب التي جعلت هذه البلديات تنتمي إلى هذه الفئة ومنها:

– كون أغلب هذه المناطق جبلية صعبة التضاريس: ماوكلان، سرج الغول، بابور، أولاد سي أحمد.

– الوضع الأمني المتدهور والذي تسبب في هجرة نسبة كبيرة سكان هذه المنطقة.

– التقسيمات الإدارية والتي أفرزت بلديات جديدة تنعدم إلى أبسط التجهيزات.

الفئة الخامسة–كثافة ضعيفة جدا–: تضم هذه الفئة 13 بلدية تنحصر قيمها بين 48–98 ن/كلم^2 الملاحظ على بلديات هذه الفئة أنها تقع على هامش الولاية في الجهات الأربع (على الأطراف) ما أدى إلى عزلتها وبالتالي شهدت نزوحا عكسيا نحو البلديات القريبة والتي توفر الخدمات للسكان، إضافة إلى وقوع هذه البلديات في مناطق جبلية عانت خلال السنوات الأخيرة من مشكلة انعدام الأمن مما أدى إلى تخريب أغلب التجهيزات التي كانت فيها رغم بساطتها.

من خلال ما سبق فإننا نلاحظ توزيعا سكانيا غير عادل ولا متوازن، فالكثافة المرتفعة دائما موجودة في المناطق الحضرية ذات التجهيزات والخدمات على العكس من ذلك في باقي البلديات،و هو ما يؤثر على هاته المكتسبات مستقبلا، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على الميزانيات المخصصة لها، فتبقى تلك البلديات الطاردة للسكان بميزانيات ضعيفة و بالتالي سيرورة التنمية فيها تبقى تتسم بالبطء و عدم الكفاية، و هو ما يتنافى مع بعد من أبعاد التنمية المستدامة و هو التوزيع العادل و المتساوي للثروة بين أفراد المجتمع.

خلاصة المبحث:

إن الدراسة السكانية لولاية سطيف أعطت صورة واضحة عن أهم عنصر في المجال ألا وهو الإنسان، ومن خلالها تبين لنا ما يلي:

- ولاية سطيف ذات المجال الواسع والمتنوع تحتوي على ثقل سكاني معتبر حيث يقدر بحوالي 1661798 نسمة حيث تحتل ولاية سطيف المرتبة الثانية وطنيا بعد الجزائر العاصمة في عدد السكان، والمرتبة الأولى في إقليم الهضاب العليا الشرقية الذي تنتمي إليه.
- شهدت ولاية سطيف كغيرها من الولايات استقرارا بعد مرورها بعدة بمراحل كان فيها معدل النمو مرتفعا.
- توزيع السكان خاضع لعدة اعتبارات، فبعض المناطق مكتظة (المنطقة السهلية) والأخرى منها تكاد تخلو من السكان (المنطقة الجبلية)، فأغلبية السكان يستقرون في منطقة السهول العليا، بينما المناطق الجبلية من الولاية تعاني التفريغ المتواصل على إثر الهجرة والنزوح من المناطق الريفية المبعثرة والتجمعات الريفية نحو الأوساط الحضرية مما نتج عنه الفراغ شبه الكلي لبعض البلديات من السكان حيث معدلات نموها سالبة كما أن معدلات تجديدها السكاني ضعيفة أو منعدمة تماما.
- عدم التوافق بين توزيع العنصر البشري ومجاله السكني حيث يقطن أغلب السكان في الريف بينما أغلبهم لا يمارسون النشاط الفلاحي.
- التوزيع غير المتوازن في المجال ما أدى إلى عدم التساوي في الحظوظ في إطار التنمية المحلية.
- القطاع الخدماتي هو السائد في الولاية من خلال استقطابه لأكثر من نصف اليد العاملة في الولاية (الولاية معروفة بالنشاط التجاري)
- يمكن اعتبار التركيبة السكانية شابة (بنسبة 51.77%) وهي قوة لا يستهان بها.
- وجود تقارب نسبي بين الذكور و الإناث.

وعلى العموم فإن الولاية تمتلك طاقات بشرية هائلة يمكن الإستثمار فيها خصوصا وأن الفئة النشطة هي المسيطرة على المجتمع و عليه العنصر البشري بولاية سطيف يستدعي التدخل للتوجيه قصد جعله وسيلة وهدفا للتنمية في آن واحد كما أن المجموعات السكانية تستلزم الهيكلة والتوجيه عن طريق البرامج والتجهيزات والمخططات التي تهدف إلى استقرار السكان في مناطقهم وهي النقطة التي سنتناولها بالدراسة في المبحث القادم و الذي يدرس واقع القطاعات الإقتصادية و كيفية التفاعل بينها و ماذا قدمت لحد الأن للتقدم نحو التنمية المحلية المستدامة.

تمهيد:

يتطرق هذا المبحث لدراسة الجانب الإقتصادي أو ما يصطلح عليه **بـ «الإقتصاد المحلي»** لمجال الدراسة، ونعني به تشخيص حالة القطاعات الإقتصادية من خلال رصد إمكانيات ومعوقات كل قطاع وكذا التفاعل الحاصل ضمنيا بين هذه القطاعات في محاولة للتعرف على مدى قدرات الولاية لإستقبال الإستثمارات (الوطنية و الأجنبية) و كذا توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى التكامل بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة.

1- توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية:

لتقييم النشاط الإقتصادي للسكان استعملنا مفهوم **«السكان النشيطون فعلا»** وهم الأفراد من كلا الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-60 سنة ويمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، وتحتل دراسة توزيعهم عبر مختلف الفروع والنشاطات الإقتصادية السائدة في المجتمع مكانة هامة في تحليل خصائص السكان، وقد قسمت هذه الأنشطة منذ أربعينيات القرن الماضي إلى ثلاثة قطاعات كبرى يحتوي كل واحد منها على سلسلة من الأنشطة وهي كما يلي:

- **القطاع الأول:** ويشمل الأنشطة الزراعية والصيد، وتمثل نسبة النشيطين فيه مؤشرا جيدا لمستوى التنمية الإقتصادية، لأنه على علاقة متبادلة مع نصيب الفرد من الدخل القومي.

- **القطاع الثاني:** ويضم الأنشطة الإستراتيجية والصناعية والبناء و إنتاج الكهرباء والغاز والمياه، فهو إذن قطاع منتج للمواد بجميع أنواعها، ويغطي أنشطة متنوعة أهمها النشاط الصناعي.

- **القطاع الثالث**: يتكون من خليط من الأنشطة البسيطة مثل الخدمات المنزلية والحديثة المعقدة مثل: البحث العلمي، التجارة، البنوك، التأمينات، النقل... ولا ينتج هذا القطاع موادا وإنما تتمثل وظيفته في تقديم الخدمات[1].

[1] **د.ك** ِ ّ جّيب: عاقتصاب ا ُ ع ِ أثابت والمتحول)ص148،149، 150 (

1-1- توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية:

إذا قمنا بإسقاط ما سبق على مجال الدراسة فإننا نجد أن الفئة النشطة من السكان تقدر بـ **541672** نسمة و النشطة فعلا سنة 2012 هي **351714** نسمة أي بمعدل تشغيل **64.93 %** موزعة على القطاعات الثلاثة كما يوضحها الجدول رقم (18) وهو عبارة عن مقارنة بين ما جاء في آخر تعداد للسكان سنة 2008 وتقديرات مديرية التخطيط لسنة 2012.

جدول رقم (18) : توزيع السكان حسب القطاعات الإقتصادية لولاية سطيف :

القطاع	2008		2012	
	عدد المشتغلين	النسبة%	عدد المشتغلين	النسبة%
القطاع I	111594	32.01	109476	28.68
القطاع II	80571	23.11	82672	21.66
القطاع III	156462	44.88	189566	49.66
المجموع	**348627**	**100**	**381714**	**100**

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2012

الشكل رقم: 11

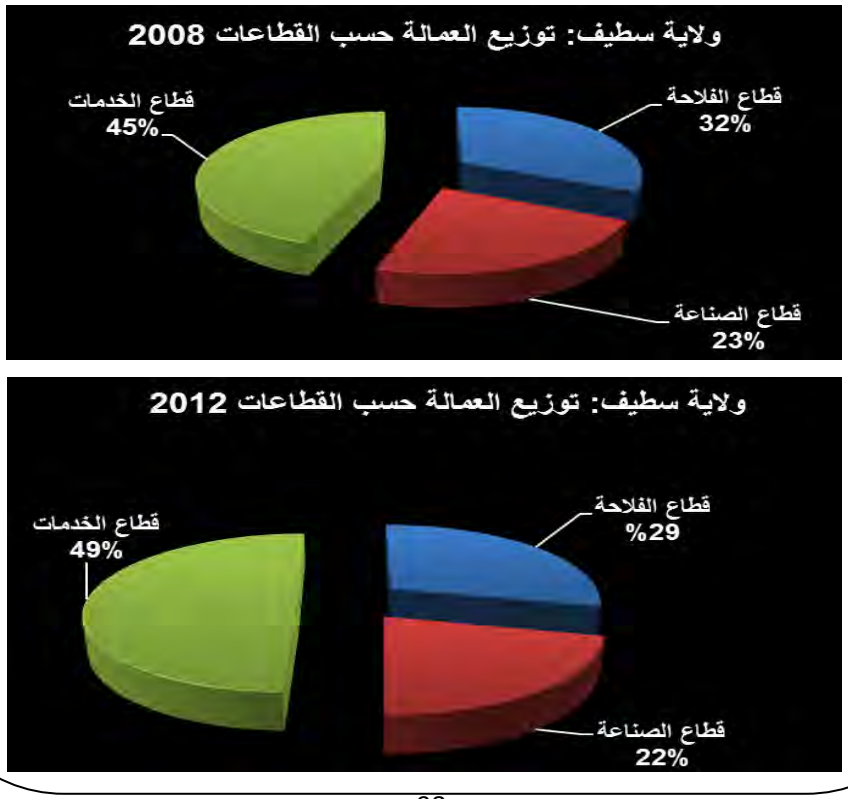

من خلال هذا الجدول والشكل (11) نستنتج مايلي:

- زيادة معتبرة للفئة العاملة بين الفترتين 2008-2012 قدرت بـ 33087 نسمة، وهي مسجلة خصوصا في القطاعين الثاني والثالث وذلك لميول سكان المنطقة إلى الأعمال الحرة ممثلة في التجارة والأشغال العمومية وخير دليل على ذلك الأسواق التي تعرف بها كل من مدينتي سطيف والعلمة وهي على التوالي **(1006 مسكن - الباطوار)**، **(سوق دبي)** وما يوفران من فرص للعمل، إضافة إلى ورشات البناء الكبرى المنتشرة عبر كامل تراب الولاية.

- تغيرات طفيفة في نسب المشتغلين في كل قطاع على حدى خلال الفترتين، في حين نلاحظ تباينا بينهما عبر كل القطاعات حيث سيطر القطاع الثالث بنسبة قاربت 50% في كلا المرحلتين، ثم يأتي القطاع الأول بنسبة قدرت بـ 28.68% و ذلك كون أغلب بلديات الولاية ذات طابع فلاحي بامتياز خصوصا عودة السكان لممارسة هذا النشاط في إطار التحفيزات و القروض التي تمنحها الدولة مؤخرا لمحاولة لبعث هذا النشاط، و رغم ذلك تبقى النسبة قليلة. بينما القطاع الثاني بقي ثالثا بنسبة لم تتعد 21.66%.

1-2- التوزيع المجالي للسكان حسب القطاعات الاقتصادية:

من خلال الجدول رقم(07) بالملحق، قمنا بإنجاز الخريطة رقم (10) والتي نستخلص منها مايلي:

- كل من القطاعين **II** ، **III** يسودان المراكز العمرانية الهامة كـ: سطيف، العلمة، عين الكبيرة، عين ولمان... وهذا لامتلاكها الوحدات الصناعية الموجودة عبر كامل تراب الولاية إضافة إلى توفرها على أغلب التجهيزات والخدمات.

- **المناطق الشمالية من الولاية** يسودها القطاع الثاني متمثلا في البناء والأشغال العمومية، وذلك لغياب وحدات صناعية كبرى، إضافة إلى أن طبوغرافية المنطقة لا تسمح بمزاولة نشاط فلا حي متطور هناك.

- **المناطق السهلية (الجنوبية خاصة):** بالرغم من تسجيل نسب مرتفعة للمشتغلين في قطاع الفلاحة إلا أن قطاع الخدمات هو المسيطر إلا في بعض الدوائر كحمام السخنة، بئر العرش، قجال.

من خلال هذا الوصف لحالة توزيع اليد العاملة حسب النشاطات تبين لنا أن القطاع السائد هو الثالث، وهذا أمر طبيعي إذا ما علمنا أن معظم الدول في العالم يسودها هذا القطاع، لأننا في عصر التكنولوجيا وتقديم الخدمات بعدما ولى زمن الصناعة وقبله زمن الفلاحة. لكن إذا عدنا إلى لطبيعة الولاية فإننا نلاحظ تقهقرا واضحا للقطاع الأول باعتبارها من الولايات الفلاحية بالدرجة الأولى هذا راجع ربما لسيطرة الآلة و تعويضها لعدد معتبر من الفلاحين إضافة إلى عزوف أهل هذه المناطق عن هذه المهنة و لجوءهم إلى أعمال أقل تعبا وأكثر فائدة، لذا وجب إعادة التفكير في إيجاد سبل من شأنها إعادة التوازن لهذا القطاع الحساس.

الخريطة رقم: 10

ولاية سطيف: توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية -2012-

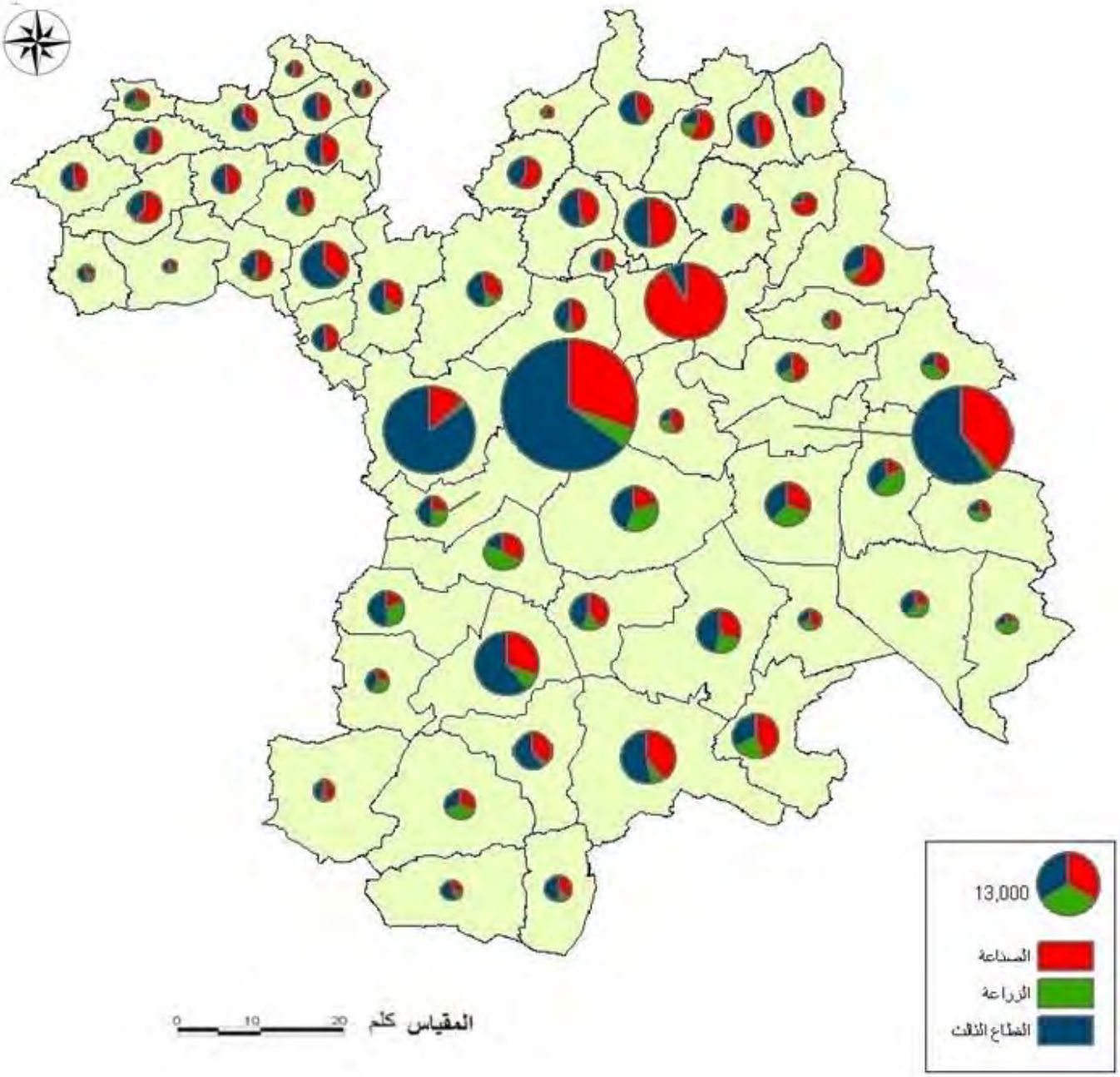

المصدر: المدونة الإحصائية لولاية سطيف 2012 + معالجة الطالب

2- القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية، ذلك لأنه يوفر الإحتياجات الغذائية للإنسان، ومختلف المواد الأولية الموجهة نحو التصنيع، فهو بذلك الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متوازن.

ومنطقة الدراسة تعد من الولايات الفلاحية لما تملكه من مؤهلات معتبرة؛ إذ تتربع على مساحات واسعة ذات خصوبة عالية يضاف إليها الظروف المناخية التي تساعد على قيام الزراعات الواسعة والكثيفة، إلا أنها بالمقابل تعاني من بعض المعوقات الطبيعية و البشرية التي تحد من وتيرة التطور لهذا القطاع.

وفيما يلي سرد لبعض النقاط التي من شأنها أن تعطينا نظرة واضحة عن واقع هذا القطاع في الولاية.

2-1-الإنتاج الزراعي:

سنركز في هذه النقطة على أهم المنتوجات الزراعية التي تميز الولاية وترتيبها من حيث الأهمية والمساحة الزراعية التي تشغلها والشكل رقم (12) المنجز انطلاقا من الجدول(08) في الملحق يبين ذلك:

من خلال تحليلنا لهذا الشكل يمكن تقسيم الإنتاج الزراعي لولاية سطيف كما يلي:

الحبوب (القمح والشعير): يحتل المرتبة الأولى ويعود السبب في سيطرة هذا المحصول في الولاية كونها تتميز بمناخ يساعد على قيام الزراعات الواسعة إضافة إلى انبساط الأراضي الذي يسهل استغلال أكبر مساحة ممكنة ، ومن بين أهم البلديات التي تسيطر على إنتاج هذا المحصول: عين آرنات (187220 قنطار بمردودية بلغت 17.86 ق/هكتار)، عين الروى (94190 قنطار بمردودية بلغت 21.42 ق/هكتار) عين آزال و قجال (89000 قنطار والمردودية حوالي 12 ق/هكتار – ضعفها راجع لشساعة المساحة الزراعية)

الصورة رقم: (04)

عملية الحصاد في الولاية 2012

انبساط أراضي ولاية سطيف

الأعلاف: يعد ثاني محصول من حيث الأهمية حيث تعد بلدية قجال أكبر منتج له بـ 211000 قنطار، على مساحة إجمالية قدرت بـ:3650 هكتار ومردودية وصلت إلى 57.80 ق/ هكتار.

الشكل رقم: 12 توزيع المساحات المزروعة بالأعلاف على مستوى بلديات الولاية سنة 2012

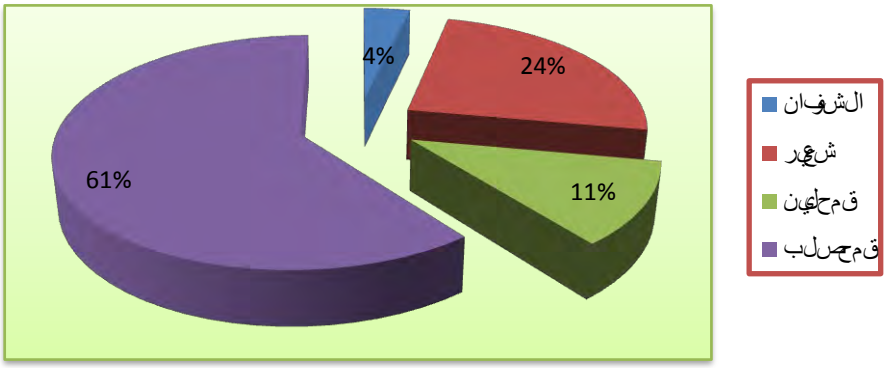

الأشجار المثمرة: رغم أنها تحتل مساحة كبيرة نوعا ما (32565.34 هكتار) إلا أنها لا تزال لم تحظ بالأهمية اللازمة ولم تعط المردود الكاف حيث وصل الإنتاج إلى 497377.75 قنطار أي بمردودية قدرت بـ 15.27 ق/هـ وأهم الأشجار التي تتميز بها الولاية: الزيتون، التين، الرمان، الخوخ، المشمش،التفاح تتركز أساسا في المناطق الجبلية (الشمالية والجنوبية) وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الأشجار المثمرة في ولاية سطيف إلى غاية 2012/12/31

أ ع	أ غ ب ئ خ ش ئ خ ئ ز ب س	ك ذ ذ الأ ئ ف ب س	أ ش د د ط ل ب س ز ب س	الإنتبـاط ـ ط ل ب س	ِلاظ خ
زيتو ْ	19552,40	1817636,00	11,98	234282,49	ز َ أضيت48389,80
أتيـ ّ	6221.96	577580	16,95	105450.75	
أ ئ ّ ك	820.29	/	29,44	24153.05	
ا ٍ ص	2218.84	/	10,58	23472.60	
ئ ت أ ِن	74.10	/	10,11	749	
غ ف ش ع ً	45.73	/	25,02	1144.00	
أ ش ب ْ	162.87	/	34,31	5588.76	
س ك ش ّس	30.37	/	30,42	924	
أ خ ث ئ	147.44	/	29,87	4404.70	
الإع ب ئ	931.37	/	37,62	35037.40	
ّ ز اف ب ك	1382.05	/	35,45	48991.9	
أ ج ش ل ق	204.94	/	32,33	6625.34	
أ غ ص	747.65	/	8,67	6480.76	
ى ل ش ـ	25.33	/	2,88	73.00	
أ غ ـ ع	**32565,34**	/	/	**497377,75**	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2012

كما تتميز الولاية بمحاصيل أخرى كالخضر الجافة وبعض الزراعات الصناعية كالتبغ هذه الأخيرة التي تنتشر في البلديات الجنوبية للولاية.

2-2-الإنتاج الحيواني:

تعتبر الثروة الحيوانية موردا اقتصاديا هاما، من خلال تزويده للسكان بأهم المواد الغذائية كالحليب و مشتقاته، اللحوم، البيض، الصوف..

و ولاية سطيف من الولايات التي تملك ثروة حيوانية لا يستهان بها على المستوى الوطني، و قد حاولنا في هذه النقطة إبراز أهم المنتوجات الحيوانية بها :

يوجد بالولاية عدد كبير من الهياكل الفلاحية لتربية المواشي والدواجن منتشرة بربوع البلديات بأعداد متفاوتة منها 18352 منشأة أو إسطبل لتربية المواشي بطاقة نظرية إجمالية تبلغ 630375 رأس وعدد حقيقي بلغ 723989 موزعة كالتالي: الأغنام بنسبة 69.69 % و 17.73 % أبقار و 11.31 % من الماعز، بلغ إنتاج الولاية من اللحوم الحمراء 187260 قنطار أي 11.27 كلغ للفرد الواحد سنويا، أما بالنسبة للدواجن فبلغ عدد المنشآت (الخم) 3384 خم بسعة إجمالية تقدر بـ 10834 × 10 ^{3} .

جدول رقم (19): الإنتاج الحيواني في ولاية سطيف(موسم 2011-2012):

البيان	الأغنام	الماعز	الأبقار	الخيول	الأرانب	الدواجن البيضاء (10^3)	الدواجن الحمراء (10^3)	النحل (خلية)
النسبة	504564 %69.69	128374 %17.73	81952 %11.31	9099 %1.25		411300	10834	55700
المجموع	723989					7370,156		
الكمية	187260					554084	239474	1549

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2012

إن التطرق لكل من الإنتاج النباتي و الحيواني في إقليم الدراسة الهدف منه هو معرفة مدى تحقيقه للإكتفاء الذاتي من عدمه و كذا معرفة مدى احتياج وتلبية هذا الطلب معتمدين في ذلك على الأراضي الزراعية المتوفرة بالولاية.

المعروف أن: عدد الخم = المساحة الزراعية / المساحة الخاصة بالخم الواحد

و كما سبق الإشارة إليه حول المساحة الرعوية في الولاية قدرت بـ: 56606 هكتار.

إذن: طاقة الحمل بالنسبة لكل نوع و كذا العجز المسجل يكون كما في الجدول الموالي:

النـــــوع	طاقـــة الحمل	العجـــز
الأغنـــــام	9	5
الأبقـــــار	2	0
المـــــاعز	1	0

ملاحظة: لمعرفة قيمة العجز : كل هكتار يتحمل بين: 2-4 رؤوس [1].

إذن من خلال الجدول تبين أن المساحة الرعوية تحمل فوق طاقاتها خصوصا فيما يخص الأغنام التي تمارس على المجال الرعوي ضغطا كبيرا و جائرا و هو ما يؤدي إلى تدهور تلك المراعي و قدرتها على الاحتمال ما يساهم بشكل كبير في مشاكل التصحر.

إن الإنتاج الحيواني في الولاية لا يقتصر على ما سبق و إنما هناك أنواعا أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

الدجاج و الديك الرومي: حيث قدر إنتاجها لنفس الموسم على التوالي: بـ **10834** × **10** ^{3} و **411300** × **10** ^{3} و قد قدرت كمية اللحوم البيضاء المنتجة بـ **239474** قنطار إضافة إلى **554084** × **10** ^{3} بيضة

النحل: لقد أحصت الولاية حوالي، **55700** خلية نحل و صل إنتاج العسل بها كمية قدرت بـ: **1549** قنطار.

الشكل رقم: 13 **ولاية سطيف:** نسب إنتاج اللحوم البيضاء و الحمراء موسم 2011-2012

[1] قسم الفلاحة لولاية سطيف – مديرية المصالح الفلاحية – مكتب الإحصائيات الفلاحية – سنة 2005 – ص 93-

إن هذا الكم من الثروة سواء من حيث عدد الرؤوس أو من حيث كمية الإنتاج يوحي لنا أنه بإمكان الولاية إقامة وحدات إنتاج لمختلف المواد من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لإنتاج مواد: الحليب و مشتقاته، حفظ و توزيع البيض إلى غير ذلك من أنواع الاستثمار بهذا القطاع، كما أن هذه الموارد الطبيعية الفلاحية والحيوانية تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية المستدامة من خلال استعمالها كمدخلات إنتاجية وغذائية وتصنيعية...الخ.

2-3- الصيد القاري:

هي تربية الأحياء المائية في مناطق ومساحات محددة تحت الإدارة والتحكم المباشر للإنسان ثم اصطياده باستعمال مراكب صيد مجهزة وذلك بعد الحصول على ترخيص للصيد لمدة سنة قابلة للتجديد، وتتلخص أهميته في إمكانية حماية الأمن الغذائي وتأمين بروتين حيواني ذو قيمة غذائية عالية، وقد بلغ الإنتاج بولاية سطيف سنة 2012 حوالي 489.322 طن[1] من سمك الشبوط على سبيل المثال، على مستوى السدود التابعة للمديرية و هذا الإنتاج مرشح للارتفاع مستقبلا بعد إنجاز الولاية لمشروعي السدين الجديدين.

الصورة رقم: 05 : عملية زرع الأسماك في الحواجز المائية و السدود

- **الحاجز المائي الزايري** : 150 000 وحدة من صغار سمك السندر و06 أمهات من هذا السمك.
- **سد عين زادة** : 300 000 وحدة من صغار سمك الشبوط الفضي و كبير الفم.

أنواع الأسماك : تقوم مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية سطيف سنة 2012 باستزراع في عدد من السدود و الحواجز المائية مجموعة من الأنواع السمكية منها: **البوري – البلطي النيلي – القط الإفريقي- الشبوط**

[1] إئحظبئبد أمدئية أغ يّة ُظ٤ذ ُاجحريثغطق 2012.

كما توضحه الصورة:

الصورة رقم (06): أنواع السمك المستزرع في الولاية

- إن الإعتماد على الصيد القاري من أهم النقاط التي يمكن ملاحظتها في الاقتصاد المحلي لولاية سطيف في السنوات الأخير رغم قلة مساهمته في الناتج المحلي، إلا أن مجرد تشجيعه من طرف السلطات يبقى نقطة إيجابية تحسب لها في التفكير في موارد متجددة على المدى المتوسط و كذا صديقة للبيئة أو بالأحرى هي جزء من النظام البيئي لمجال الدراسة.

نتيجة:

من خلال دراستنا لواقع النشاط الفلاحي في الولاية تبين لنا أنها تملك من الإمكانيات ما يؤهلها لأن تسمو بهذا القطاع الإستراتيجي في الاقتصاد المحلي حيث:

- أن هذه الموارد الطبيعية الفلاحية والحيوانية تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية المستدامة من خلال استعمالها كمدخلات إنتاجية وغذائية وتصنيعية ، لكن قد تستخدم الموارد الحالية بشكل مكثف مما يؤدي إلى قصر فترات الراحة وانخفاض إنتاجية التربة وبالتالي المراهنة على مصير التنمية المحلية المستدامة في الولاية.
- أن ولاية سطيف قد حققت معدلات عالية في مجال السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلوب في كل من الحبوب، الخضراوات.

- لاتزال الولاية تخضع لعجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من جانب اللحوم بنوعيها حيث سجلت الولاية عجز في مستوى اللحوم الحمراء و في اللحوم البيضاء.
- حققت الولاية قفزة نوعية في مجال الصيد القاري و هو ما يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة و هو خلق نشاطات منتجة للثروة و مساهمة في تقليص البطالة و صديقة للبيئة.
- وجوب الاستثمار الحسن للمؤهلات و محاولة تجاوز النقائص المسجلة و التي يمكن حصرها في نقص الموارد المائية المخصصة للري، صعوبة الطبيعة في المناطق الجبلية(الشمالية و الجنوبية).
- وجوب الحث و التوعية لاستعمال طرق و أساليب الاستغلال الفلاحي خصوصا في مجال الري.

كل هذا من أجل زيادة المردودية في الإنتاج و بالتالي تزويد السوق بمختلف المنتوجات ، إضافة إلى المحافظة على استقرار السكان الريفيين داخل مجالهم لأن الفلاحة تعتبر مصدر الرزق الأساسي لساكن الريف.

3-القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي الشامل و عليه فقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تطوير هذا القطاع، اعتمادا على القاعدة الموروثة من جهة، و استغلال الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية من جهة أخرى.

و في إطار تطبيق هذه السياسة ، التي ترمي إلى تنمية المناطق الداخلية تنمية متوازنة و مستدامة ومن أجل توزيع متوازن للمشاريع الصناعية، استفادت ولاية سطيف من خلال المخططات الرباعية في فترة السبعينات من منطقتين صناعيتين واحدة في سطيف تحتوي على 73 وحدة صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 282 هكتار و أخرى بالعلمة بها 93 وحدة صناعية تتربع على مساحة 247 هكتار و مؤخرا أضيف لهما ثلاث (03) مناطق أخرى هي الآن في طور التهيئة.

3-1-الوحدات الصناعية:

لقد أحصت مديرية الصناعة و المناجم لولاية سطيف نهاية سنة 2012، 155 وحدة موزعة عبر تراب الولاية ، منها : 36 وحدة تابعة للقطاع العام، 119 وحدة تابعة للقطاع الخاص، هذه الوحدات متعددة الاختصاص و متنوعة الإنتاج ما، فقد ارتكزت على القطاعات الحيوية الرئيسية التالية:

- قطاع تحويل المواد المنجمية الحديدية و غير الحديدية.
- قطاع إنتاج مواد البناء.
- قطاع الكيماويات و البلاستيك.
- قطاع الحديد و المعادن والميكانيك والإلكترونيك.
- قطاع الصناعات الغذائية وتغذية الأنعام.
- قطاع النسيج والجلود و الخشب و الورق وغيرهما.

فيما يلي أهم الوحدات حسب الاختصاص و الموضحة في الجداول .

أ- المناجم و المحاجر و مواد البناء : وصل عددها: 88 وحدة متخصصة في استخراج الكلس ،المارن، الزنك، الحديد و إنتاج الآجر ، الإسمنت و الجبس منها 12 فقط تابعة للقطاع العام و التي أهمها:

- **المؤسسة الوطنية للإسمنت (.S.C عين الكبيرة)** : أنشئت سنة 1978 يصل إنتاجها من (المارن) حوالي: 1717896 طن منها كمية الإسمنت 670000 طن ، تشغل حوالي 410 عامل.

- **مؤسسة المواد المنجمية غير الحديدية (ENOF) بعين لحجر**: لاستخراج مادة الزنك إضافة إلى صناعة مواد البناء تصل طاقة إنتاجها إلى : 331977 طن سنويا، تشغل: 73 عاملا.

- **المؤسسة الوطنية لإنتاج الإسمنت و مشتقاته: (SPDE platier) بجميلة:** تنتج حوالي 12000 طن سنويا من مادة الجبس و تشغل 31 عاملا، إضافة إلى الوحدات الأخرى التي تشغل حوالي 336 عاملا.

ب- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية: يقدر عدد الوحدات بـ 15 وحدة عمومية و خاصة أهمها:

- **المؤسسة الوطنية نفطال :** توجد في المنطقة الصناعية للعلمة أنشئت سنة 1980 مختصة في إنتاج البوتان B13، البروبان B35، وصل إنتاجها 5000000 طن و تشغل 350 عاملا.

- **المؤسسة الوطنية للبلاستيك و المطاط:** أنشئت سنة 1972 بالمنطقة الصناعية سطيف تشغل أكثر من 855 عاملا موزعين على فروعها

جـ- صناعة الحديد و الإلكترونيك : تملك الولاية 17 مؤسسة بين القطاع العام و الخاص متخصصة في إنتاج الحديد و الأجهزة الإلكترونية من أهمها:

- **المؤسسة الوطنية لصناعة الحنفيات و اللوالب BCR** طاقة إنتاجها 2200 طن تشغل 566 عاملا

- **المؤسسة الوطنية للأسلاك المعدنية (TRIFISOUD)** طاقة إنتاجها 32000 طن تشغل 413 عاملا

و الجدول رقم (20) يفصل هذه الوحدات :

الجدول رقم (20) : الوحدات الصناعية التابعة للقطاعين العام و الخاص في ولاية سطيف 2012:

أسماء المؤسسات	نشاط المؤسسة	الإنتاج	عدد العمال
ENPEC Setif	صفائح بلاستيكية	9000	69
TARSI Setif	أنابيب من البلاستيك	3 ملايين	161
ENTPL TREFISOUD	أسلاك معدنية	32000	413
ENBCR عين أبيرة	حنفيات و لوالب	2200	566
SMS-ALGERIE	تجهيزات المياه	250000	96
BATICIM Ain Oulmène	أنابيب بلاستيكية	4265	125
SOFAFE Madani-1-setif	أعلاف حيوانية	500 طن/يوم	151
SOFAFE Madani-2-setif	أعلاف بالمرف	20000 طن	90
METAL EST ELEulma	أغلفة معدنية	60 طن	60
CTS CHIBANE Mezloug	الشاي	440000	25

A-M-C ELEulma	كـذاد اد أى شبء	22000	756
	كـذاد أاغبص	3919	
	كـذاد اد أزياس طلبل خكبلية	ىغت أطٍت	
Nouvelle Fonderie	لطغ ألفـتت أخفـخ	150 /اليـ ً	40
I-R-I-S SAT	شويفـلبص	150 /اليـ ً	50
Mondial jumbo	شويفـلبص	100 /اليـ ً	30
K-I-Electronics	شويب أ ىلات أى شبئية	100 /اليـ ً	20
ETAB Boussouf	أجشد اد	ىغت أطٍت	50
S-N-C ASSILA	شويب أ ارف	100 /اليـ ً	10

د – الصناعة الغذائية : يعتبر قطاع الصناعات الغذائية بالولاية جاذبا للاستثمارات حيث يوجد بالولاية مؤسسات عمومية و خاصة يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم (21) : وحدات الصناعية الغذائية التابعة في ولاية سطيف 2012:

أ ٍإعغخ	أ زط	الإ ٌط	أكبي	أقذس
أشياض عطيف	دقيق وكسغئ ً	80000ق/يـ ً،134ق/يـ ً	120	ٍ ء
ِطبئ ً ألخوخ	دليقفـشينة	800ق/يـ ً	100	ئليمي
ِطبئ وّش اغ عطيف	دليقفـشينة	1000ق/يـ ً	336	ئليمي
ِئشّبد ِ بِ	ئشّبد غازية	-	45	/
ِك ً أىليت ث ً خذح	ِئزمبد أىيب	-	218	ِى ِء+ استيراد
ئشّبد فـش ِن	ئشّبد	-	200	/
ِئشّبد ثيبسي	ئشّبد غازية	-	40	/
ىذح لض ٍه ِكسغئ ً	كسغئ ً غزائية	500 ق/يـ ً	70	ئليمي
ِطبئ ً ث ً ىيدة	دليق	1000 ق/يـ ً	25	ئليمي
ِطبئ ً عبثً أنبة أهواي	دليق	600 ق/يـ ً	70	ئليمي
ِطبئ ً الاد أىش ِ	دليق	700 ق/يـ ً	-	ئليمي
ىذح أجغ ىيت أكٍ ً خ	ث غ ىيت	-	-	ِى ِء
ِطبئ اعكبد ً أكٍ ً خ	دليق	-	-	ئليمي
ئشّبد غازية ِضثشش ثي عزيز	ئشّبد غازية	-	-	/

ِتشّبات شيبو ه ثِي عزيز	تشّثبد غازية	-	-	/
تشوخ الاد مغكِد ّ ألكِ ّخ	ياوُ ّسد	-	-	ِتـ ِء
ش و خ ِش ّاني ألكِ ّخ	تشّثبد	-	60	/
SAF SAMئفبب ع ّ	دلـيق	600 ق/ي ّ	-	ئلِيمي
تينفو ّكين و ّب ْ	دلـيق	-	-	ئلِيمي
ِطبئ ّ ألذليق ألز ّج ِ ألكِ ّخ	دلـيق	-	-	ئلِيمي

***إقليمي:** باتنة، قسنطينة،المسيلة، برج بوعريريج، أم البواقي، ميلة.

- المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها – الرياض- (ERIAD)

أنشئت سنة 1983 تعمل على إنتاج مواد غذائية متعددة، و قد وصلت طاقة إنتاجها من الدقيق، 80000 قنطار ، العجائن 134000 قنطار سنة 2012 تشغل حوالي : 120 عاملا.

- **وحدة الحليب(ORELAIT)** بلغ إنتاجها 3 مليون هكل توفر 218 منصب شغل تقع في مدينة مزلوق.

هـ- صناعة النسيج و الجلود: نجد المؤسسات التالية هي:

الجدول رقم (22) : وحدات صناعة النسيج و الجلود في ولاية سطيف 2012:

ألإعغخ	ألزط	الإنبطـ	آتزغليـ
MidiVille تلشلش	خيو ألخياهخ	2000 ه/ي ّ	596
SIM SITE عطيف	عئفطبعية	-	-
MACS عطيف	أحتج سياضية	300000 تذح	87
وچ چ فـبثب ّ	أغطيـ خ ّخيو ه	-	95
Sipa TEXT	لّبك	-	40

و أهمها في القطاع العمومي:

- **المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية (MEDIFIL)** المتواجدة ببلدية حمام قرقور، أنشئت سنة 1983 تشغل 649 عاملا تقدر طاقة إنتاجها 2000 طن سنويا.

و- صناعة الخشب: و نجد حسب الجدول:

الجدول رقم (23) : وحدات صناعة الخشب في ولاية سطيف 2012:

الوحدات	النشاط	الإنتاج	اليد العاملة
مؤسسة الهضاب العليا للخشب بعين ولمان	تجارة الخشب	37529 م²	134
الإخوة بوقرة للخشب بعين الكبيرة	تجارة الخشب	100 م³	35
مطحنة الأمير	مطحنة	-	-

- **وحدة "تجارة الهضاب العليا" بعين ولمان:** بدأت العمل منذ 1982 بلغ إنتاجها سنة 2012 حوالي 37529 م^2، بتعداد عمالي وصل إلى 134 عاملا.

المشاركة في هذا النوع من الصناعات بطريقة محتشمة وضعيفة بالنظر إلى إقليم كولاية سطيف بما فيه من موارد، لكن على ضوء هذه الوحدات الصناعية المتوسطة فإنه توجد وحدات صناعية صغيرة على شكل ورشات حرفية في مجال النسيج و الخشب والجلود...أي أن الوحدات الصناعية توفر المواد الأولية للصناعة الصغيرة و المتوسطة في المنطقة.

إن الملاحظ للوحدات الصناعية و توزيعها عبر تراب الولاية يرى ما يلي:

- أن ولاية سطيف تمتلك جملة من المواد الطبيعية التي تستخرجها وتصنعها والتي تسمح لها بخلق توليفة صناعية متكاملة بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية خاصة في مجال الكلس والرمل والطين التي تعتبر من المدخلات الرئيسية التي تعتمد عليها كل القطاعات وخاصة تلك المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.
- تعتبر الموارد الطبيعية من الرمل، الطين، الكلس، الحجر الرملي في مجال الدراسة أحد الأركان المهمة في التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال إحداث التقدم الصناعي والتحويلي، وتتبع أهميتها من خلال مساهمتها في النسيج الصناعي بتوفير مناصب العمل ومختلف المنتوجات سواء كانت المستعملة كسلع استهلاكية أو كسلع نصف مصنعة، وتتميز هذه الموارد في منطقة الدراسة بصفة عامة بالوفرة إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن هناك استغلالا غير مدروس وغير رشيد لهذه الموارد وهذا مايعرضها إلى الاستنزاف والندرة لكونها

الخريطة رقم : 11

ولاية سطيف: المناطق الصناعية و توزيع الوحدات الصناعية

المصدر: مديرية الطاقة و المناجم - سطيف - 2012 + معالجة

تعتبر تقريبا من المصادر الأساسية لتوفير الدخل للمواطن المحلي وبالتالي تقليل حضوض الأجيال المستقبلية في استغلالها.

- سيطرة صناعة مواد البناء على الوحدات الصناعية إذ نجد 14 وحدة كاملة متخصصة في هذا المجال و يعتبر هذا القطاع رائدا ونشيطا في الولاية حيث إن منتوجاته صارت مطلوبة على المستوى الوطني نظرا لمقاييس الجودة المراعاة في المنتوج.

- معظم هذه الوحدات سواء العمومية أو الخاصة متركزة في بلديتي سطيف و العلمة إضافة إلى وجود بعضها في كل من عين كبيرة و عين ولمان، لكن باقي البلديات لا توجد بها و لا وحدة ، هذا ما يؤكد وجود اختلال في التوزيع رغم حرص الدولة على تخفيف الضغط على عاصمة الولاية و ما جاورها، وكذا نخلص إلى أن المنتج الخاص همه إيجاد الظروف المساعدة على زيادة الأرباح، و هذا ما يفسره تواجد معظم الوحدات في المراكز الرئيسية للولاية.
- معظم الوحدات الخاصة عبارة عن مؤسسات متوسطة و ذلك حسب عدد العمال بها تشغل بين 10 و 50 عاملا، إضافة إلى وجود وحدات صناعية على شكل مؤسسات صغيرة.
- الوحدات الخاصة تشمل جميع الاختصاصات بل و تنافس القطاع العام حتى في الصناعات الكيميائية و البلاستيكية حيث سجلت 20 وحدة خاصة مقابل 08 وحدات فقط للقطاع العام بعد ما كان المسيطر عليه من قبل مع تسجيل تراجع في الصناعات الحديدية حيث لا زالت تسجل ضعفا من حيث حجم استثمارها و عدد المشتغلين بها رغم أنها من حيث عدد الوحدات تساوي القطاع العام بـ 09 وحدات كاملة بينما لا يتعدى عدد العمال في الغالب: 90 عاملا، إضافة إلى أنها تسيطر على قطاع الصناعات الغذائية بـ 19 وحدة من ضمن 20 موجودة بالولاية.

و منه فإن توزيع الوحدات الصناعية بالولاية يعاني الاختلال و عدم التوازن كما نلاحظه من خلال الخريطة رقم (11) ما يخلق نوعا من التهميش للمناطق التي تخلو منها ، و لعل ذلك مرتبط بعوامل التوطن الصناعي و توفرها في مناطق دون أخرى.

وعلى العموم فإن دراسة هذا القطاع بالولاية أفضت إلى عدة نقاط أهمها:

- أن الولاية تملك إمكانيات (طبيعية ، بشرية) تؤهلها لأن تقيم صناعة قوية بالمنطقة.
- الصناعة بالولاية ساهمت في الحد من البطالة حيث أن أكثر من: **82672** نسمة ينشطون بهذا القطاع.
- التوزيع العام للوحدات لم يراع الهدف المنوط و هو البحث عن التوازن بين بلديات الولاية حيث نجد بعضها يعاني الضغط منها و الكثير المتبقي يكاد إن لم نقل يخلوا من أي وحدة صناعية.

وعليه وجب التفكير في إيجاد حلول لمثل هذه الوضعيات و ذلك من خلال توفير الشروط اللازمة لجذب المستثمر الخاص نحو هذه المناطق أو وضع تلك البلديات على رأس قائمة المستفيدين من وحدات تابعة للدولة من خلال دعم البنى التحتية و التفكير في زيادة حجم الخدمات بها و هذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لمختلف الفعاليات المتدخلة في مجال ولاية سطيف و من خلال تسليط الضوء على طبيعة المنطقة و تركيبتها السكانية و التعريف بمختلف المؤهلات و المعوقات الإقتصادية وبعد تسليطنا الضوء على النشاط الفلاحي للولاية ومختلف المؤهلات والمقومات التي تلعب الدور المهم في تنمية القطاع الزراعي خلصنا إلى أن منطقة الدراسة تزخر بإمكانات فلاحية هامة كما أنها تتوفر على مقومات صناعية وموارد باطنية معتبرة من شأنها إحداث التكامل بين القطاعين وذلك بخلق وحدات إنتاجية تنتشر حسب المقومات الزراعية والحيوانية خاصة في المناطق المهمشة كي تساعد على نشر التنمية بين مختلف أرجاء الإقليم كما أن الولاية تمتلك طاقة شبابية كبيرة تتمثل في 64.03% بين 19 إلي 59 سنة وهي طاقة كبيرة يمكن توجيهها في خدمة البرامج التنموية الموجهة إلي الولاية،

إلا أن هناك استغلالا غير مدروس و غير موجه لهاته الإمكانيات في إطار ما نصت عليه مبادئ التنمية المستدامة التي تم التطرق إليها في الفصل النظري ما انجر عنه الكثير من المشاكل التي تعيق الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة أو على الأقل السير في طريقها.

و من خلال الفصل التالي من هاته الدرسة سنتطرق إلى واقع التنمية المستدامة بصورة إجمالية و أهم المعوقات التي تقف دون الوصول إليها لنخلص في الأخير إلى وضع خطة بديلة للوصول إلى وضع هذا المجال على طريق الوصول إلى تنمية اجتماعية و اقتصادية تراعي الجانب البيئي و ذلك من خلال إمكانيات هذا المجال.

الفصل الثالث: واقع و آفاق التنمية المستدامة في الولاية.

❖ أولا : واقع التنمية في الولاية بين الجهود و المعوقات.

❖ ثانيا : آفاق التنمية المستدامة في الولاية.

بعدما تناولنا في الفصل السابق مختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية والصناعية والقاعدية لولاية سطيف سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية المستدامة فيها، من خلال تحليل بعض الأرقام و الوقوف عند بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة و مقارنتها مع المعدلات النظرية وكذا الوقوف عند الاجتهادات المحلية في سبيل الارتقاء بمتطلبات الاستدامة، والمعوقات التي تعاني منها الولاية والتي تقف في وجه تنميتها، وذلك من خلال هذا المبحث الذي يناقش النقاط التالية:

- **أرقام و مؤشرات التنمية في الولاية.**
- **نتائج ومعوقات التنمية المستدامة.**
- **البدائل المقترحة للوصول إلى التنمية المستدامة في الولاية.**

تمهيد:

يشتمل هذا ا لعنصر على نظرة واسعة لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في الولاية، وهو يهدف إلى عرض التطور الحاصل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خلال الفترة (2007 – 2012) عن طريق جمع الإحصاءات والبيانات وتحليلها وفقاً لنماذج مختلفة، توضح أهم المؤشرات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

وستسهم هذه المؤشرات التي سيتم توضيحها في تقييم مدى تقدم الولاية في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهو ما ينجم عنه اتخاذ جملة من الإجراءات على الصعيد المحلي حول السياسات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

وتبين هذه المؤشرات مدى نجاح ولاية سطيف كقطب تنموي في تحقيق التنمية المستدامة من عدمه وذلك بتقييم وضع الولاية من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ، كما توضح هذه المؤشرات نقاط القوة وجوانب الضعف في تطبيق سياسات الدولة في مجالات التنمية المستدامة على هذا المستوى.

وتتمثل مؤشرات التنمية المستدامة التي سيتم عرضها في هذا المبحث فيما يلي:

- **أولا: المؤشرات الاقتصادية:** وتغطي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- **ثانياً: المؤشرات البيئية:** وتغطي نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة و كذا ظاهرة التصحر.
- **ثالثا: المؤشرات الاجتماعية:** وتغطي نسبة السكان في المناطق الحضرية ، معدل البطالة.

1-المؤشرات الإقتصادية:

تشتمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة على مؤشرات ترتبط بالهيكل الاقتصادي، و في هذه الدراسة سنخص بالذكر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للولاية من مختلف الموارد كونه يستخدم لقياس مدى قوة الاقتصاد وتقييم أدائه ومقارنته مع بقية الدول، ويعد من أكثر المؤشرات استخداما في التقارير التنموية الدولية والإقليمية لقياس درجة التقدم الاقتصادي و كذا حساب الثروة.

و الهدف من معرفة هذا المؤشر هو الوقوف على مدى التفاوت في توزيع الدخول، لأن التنمية المستدامة تهدف الى تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخول بين الاغنياء والفقراء وأن هذا الهدف يتطلب العمل على ان توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات وبأسلوب مستدام .

1 ـ 1 -مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة[1].

نصيب الفرد = الناتج المحلي الاجمالي / عدد السكان

1 ـ 1 ـ 1 -تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولاية:

قدر نصيب الفرد السطايفي من الناتج المحلي للولاية سنة 2012 بـ: 124661.4 دج أي حوالي 1466.60 $ أمريكي (سعر الصرف : 1 دولار = 85 دج) و هو رقم بعيد كل البعد عن نصيب الفرد الجزائري الذي بلغ في نفس

[1] ـ د. ـهدي ع يث ال ، ـ كبين ص اع ياسة ، ـ. ـ ثي ماعش ذ ـ ج غ : دراخ رخ لأ ـ إشش اد ل ـ خ امغزذاخ في ل ذا ، ـ ش ـ خ ـ امزوذخ ص 06 -عـبـ خ ـ ثال ء - 2008وبـ خ ـ حـ خ ـ ، ـ غ : www.iasj.net

السنة حسب معطيات البنك الدولي بـ: 4970 $ أمريكي و هي تحتل المركز 98 عالميا بعيدة بأشواط كثيرة عن البلدان النامية و أخرى في طور النمو و التي تجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي حدود 70 ألف $ أمريكي[1].

ملاحظة: تم الإعتماد في حساب الناتج المحلي الإجمالي على أرقام مديرية البرمجة و متابعة الميزانية من خلال جمع كل من :

ميزانية البلدية	الضريبة المحصلة	خدمات	إعانة خارجية	ايرادات اخرى

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2012 + معالجة الطالب

و فيما يلي منحنى تطور نصيب الفرد في ولاية سطيف خلال الفترة من 2007 إلى 2012:

الشكل رقم (14): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي2007-2012

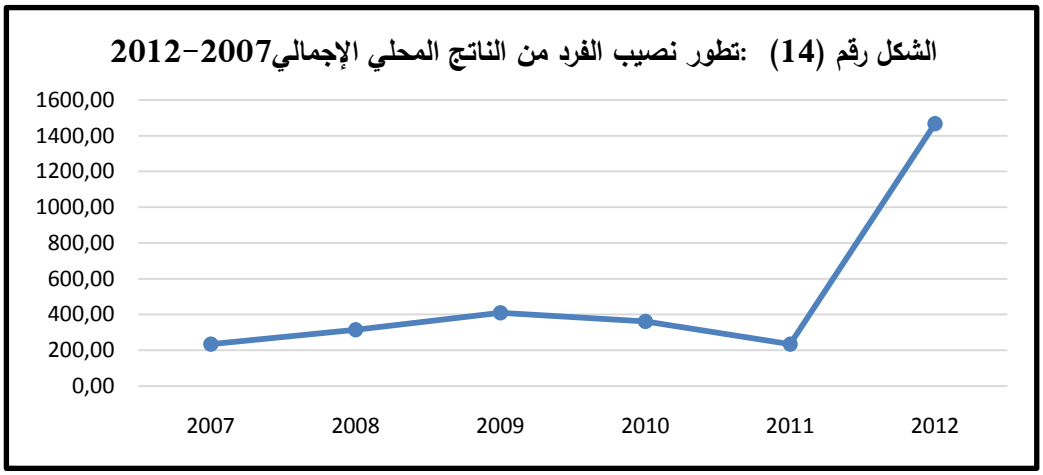

من خلال تفسير منحنى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في ولاية سطيف يتبين لنا وجود مرحلتين:

- **المرحلة الأولى: (2007-2011)**: و الشيء المميز لهذه الفترة هو ضعف نصيب الفرد بشكل كبير جدا حيث لم يتجاوز هذا المعدل قيمة 410 دولار التي سجلت سنة 2009 هذه السنة التي كانت فاصلة هي الأخرى بين قسمين في هذه المرحلة.
  - **القسم الأول:** سنتي 2007 و 2008 حيث شهد ارتفاعا طفيفا وصل إلى 314 دولار.
  - **القسم الثاني:** سنتي 2010 و 2011 حيث عاد إلى الإنخفاض مجددا حيث تراجع إلى حدود 234 دولار.
- **المرحلة الثانية: بعد 2011:** حيث ارتفع نصيب الفرد إلى حدود 1466 دولار سنة 2012.

[1] رؤشش ابنك الدولي 2012.) اشروبة الأولى قطش: 90149 أق دألس (

وتعود أسباب انخفاض معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي في ولاية سطيف إلى مايلي:

– الارتفاع المتزايد في عدد السكان أكبر مقارنة بزيادة الناتج المحلي مما يقلص حصة الفرد سنويا.

– عدم إدخال مرتبات الموظفين و كذا أرقام أعمال للمتعاملين الإقتصاديين (تجار + مستثمرين فلاحيين + حرفيين) في الولاية مما يقلص من قيمة الناتج المحلي خصوصا إذا علمنا أن ميزانيات البلديات خصوصا تلك الصغيرة لا تأخذ مبالغ كبيرة، و هو ما يجعلنا نتعامل بتحفظ حول هذه الأرقام التي قد تعتبر بعيدة عن الواقع نوعا ما خصوصا في بلديات كـ: سطيف، العلمة، عين ولمان، عين لكبيرة ، و هو ما سيأتي في العنصر التالي.

1 1 2 –توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلديات لسنة 2012:

من خلال دراسة توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر عدة بلديات تبين أنه بنسب مختلفة، و انطلاقا من الجدول (09) بالملحق تم إنجاز الخريطة رقم (12) و التي أبرزت لنا أن هذه البلديات مقسمة إلى الفئات التالية:

- **الفئة الأولى:** ضمت هذه الفئة بلديتين (02) هما: سطيف التي استحوذت على أعلى المعدلات من هذا النصيب في الولاية حيث بلغ 2574.93 دولار ، بلدية العلمة 1808 دولار إلا أنهما لم يصلا إلى المعدل الوطني رغم أنهما قطبا الولاية الرئيسيان، يستحوذان دائما على أكبر الميزانيات إضافة إلى عوامل التوطن من مناطق للنشاطات و مناطق صناعية مهيأة و وواسعة و احتوائهما على أكبر الأسواق في الولاية بل في الإقليم ككل مما يزيد من حجم الجباية الضريبية، إلا أن عدد السكان الكبير الذي تتميز به كل بلدية كان له الأثر في ضعف هذا المعدل.
- **الفئة الثانية:** و تضم البلديات التي نصيب الفرد يتراوح بين 1200– 1600 دولار و التي كان عددها:07 بلديات هي: أولاد عدوان و حربيل التي كانت أكبرهم بعد وصلولها لـ: 1598 دولار و 1567 دولار على التوالي ثم تأتي على التوالي كل من : الولجة، حمام السخنة، قنزات ، بني ورتيلان و أخيرا بلدية: مزلوق ، إذن فهذه الفئة اشتملت على البلديات الضعيفة التي تقع كلها في المناطق المهمشة، و سبب حصولها على هذه المعدلات المقاربة للمعدل الولائي و أكثر هو قيمة الميزانية المخصصة للتنمية في هذه البلديات الضعيفة و التي استفادت منها مؤخرا و على رأسها مشاريع التجديد الحضري وكذا مشاريع الطرقات و بعض برامج السكن، و كذا عدد سكانها القليل مما ساعد في ارتفاع هذه

المعدلات.

- **الفئة الثالثة:** و هي البلديات التي بها أقل من 1200 دولار للفرد ، ضمت هذه الفئة باقي البلديات (51 بلدية) موزعة على جميع مناطق الولاية و التي سجل فيها أضعف معدل ببلدية بني وسين حوالي 700 دولار للفرد سنويا و هي بلدية واقعة في المنطقة الجبلية الشمالية محدودة الموارد و كذا ذات تنمية ضعيفة.

و الملاحظ لهذا المعدل أنه ضعيف جدا تحت عتبة الفقر و المقدرة عالميا بأقل من 2 دولار يوميا.

الخريطة رقم: 12

ولاية سطيف: توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلديات

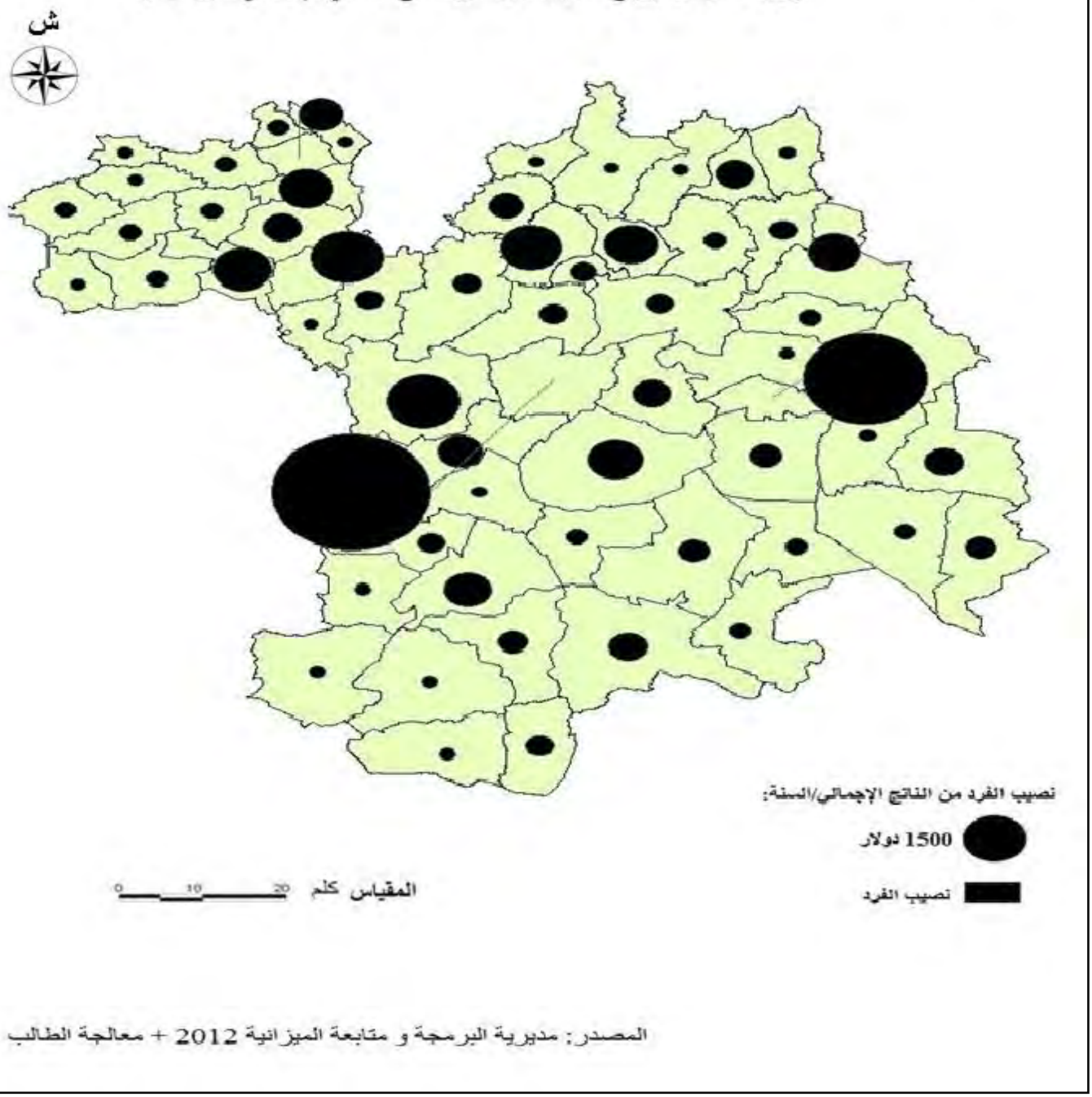

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2012 + معالجة الطالب

و كنتيجة لكل ما سبق فإن هذا المؤشر دل على بعد الولاية عن الأرقام المثالية التي تعبر فعلا عن قوة التطور الإقتصادي و كذا تنوع مداخيل الولاية، إضافة إلى أن هذا المؤشر دلنا على مدى التفاوت في توزيع الدخول بين البلديات (أعلى الأرقام في أكبر بلديتين في الولاية) مما يجعلنا نتساءل هل هناك عدالة في التوزيع بين الجميع لضمان تنمية متوازنة بين كل الجهات في هذا الإقليم ؟

2- المؤشرات البيئية :

وقد ارتأينا أن نخص بالذكر مؤشر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية و ذلك حتى نقف عن مدى تأثر الجانب البيئي (الفلاحي خصوصا) بالديناميكية الحضرية التي تعرفها الولاية خلال الفترة الأخيرة من خلال التوسع العمراني المكثف على حساب الأراضي الفلاحية في الولاية و مدى تأثر القطاع الفلاحي به و كذا حرص المسؤولين المحلين على تثمين هذه الأراضي لنصل في الأخير إلى أرقام ستدلنا على مدى مسايرة هذا الإقليم للمعايير التي تدل على التقدم نحو الوصول إلى الإستدامة.

2-1- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة :

ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للانتاج الزراعي، لأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

و الذي يحسب كما يلي:

نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة = مساحة الأراضي الصالحة للزراعة / عدد السكان [1]

[1] ّـ.د. ّهدي ع يخ٤ال ، ،ّلكبين ص اع ياسة ، ،ّ. ّخ٤ماعش٤ذ ّحغ ، ّشعغ عبين - : ص 07 -

2 1 1 -تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الولاية:

قد أشرنا سابقا إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الولاية بلغت نحو 459300 هكتار نهاية سنة 2012 في حين المساحة المستغلة فعلا 362156 هكتار أي بنسبة 78.73% و قد بلغ عدد سكان الولاية في نفس السنة: 1661798 نسمة و منه فإن النصيب من الأراضي الزراعية في الولاية قدر سنة 2012 بـ: 0.22 هكتار / للفرد و هو أكبر بقليل من المعدل الوطني حيث قدر بـ: 0.20 هكتار/ للفرد لنفس السنة[1].

ومن خلال الجدول التالي و الشكل رقم (15) سنلاحظ كيف كان تطور هذا المؤشر في الولاية خلال الفترة 2012/2007.

الجدول رقم (24) : **تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة 2012/2007**

السنوات	عدد السكان	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار/نسمة) 2012/2007
2007	1482336	360986,07	0,24
2008	1 504 128	361140,07	0,24
2009	1 545 172	361150,00	0,23
2010	1 581 325	361 363,32	0,23
2011	1622051	361775,68	0,22
2012	1661798	362156,59	0,22

المدونة الإحصائية لولاية سطيف للسنوات من 2007 -2012

[1] د. [illegible] : [illegible] أمد الحيوي في [illegible] صادرة في [illegible] جريدة [illegible] تاريخ: 11 ماي 2013.

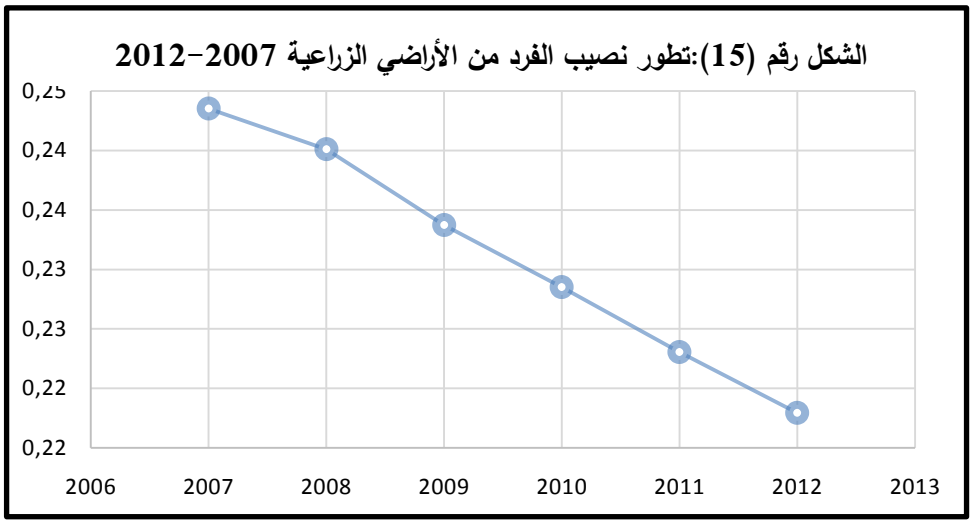

من خلال تحليل منحنى تطور نصيب الفرد السطايفي من الأراضي الصالحة للزراعة بالولاية، نلاحظ بأن هناك منحى تنازلي في هذا المؤشر على طول فترة الدراسة حيث قدر بـ: 0.24 هكتار/ للفرد سنة 2007 ليتراجع سنويا ليصل إلى 0.22 هكتار/ للفرد نهاية سنة 2012 و هذا راجع إلى عدة أسباب:

- الثبات المسجل في المساحة الصالحة للزراعة مقارنة بالزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها الولاية في السنوات الأخيرة وهو ما يؤدي حتما إلى تناقص نصيب كل فرد.
- التوسع العمراني الكبير الذي شهدته الولاية خلال الخماسيين الأخيرين عبر أغلب البلديات من خلال البرامج السكنية (مشروع المدينة الجديدة شوف لكداد حوالي 500 هكتار، القطب الحضري *الهضاب* 230 هكتار) و كذا التجهيزات الجامعية (قطب الباز 40 هكتار) المدينة التجارية في العلمة أكثر من 30 هكتار كما لم تسلم مناطق عين ولمان وعين أزال و صالح باي الواقعة بالجهة الجنوبية من الولاية من زحف الإسمنت، حيث أتى على عشرات الهكتار من أراضيها الفلاحية التي تحولت معظمها إلى بنايات فوضوية وإسطبلات لتربية المواشي وفضاءات للخردة، مما زاد من تشويه المحيط وبروز بعض المناظر المقززة التي كانت هذه المناطق وإلى وقت قريب في منأى عنها.

الصورة رقم (07): : التوسعات العمرانية الجديدة على حساب الأراضي الفلاحية

الصورة رقم (08): توسع المدينة التجارية بالعلمة على حساب أراضي منطقة السمارة الخصبة

- غالبية الطابع الجبلي وما يتبعه من عوائق فالإرتفاعات تتراوح بين 1300 و1400 م ، والإنحدارات في بعض الأماكن تفوق الـ 25% هذا ما يصعب عمليات الإستصلاح في المنطقتين الشمالية و الجنوبية للولاية.
- عدم وجود استراتيجية واضحة للقيام بعمليات استصلاح كبيرة بغرض زيادة الأراضي الزراعية رغم الطابع الفلاحي للولاية خصوصا في منطقة السهول العليا التي يغلب الإنبساط.
- قلة الموارد المائية أو محدوديتها في المناطق المنبسطة خصوصا الجنوبية منها ما ساهم في عدم وجود أراضي زراعية جديدة كما ساهم ذلك في ترك بعض تلك الأراضي دون استغلال.

إن نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة كما تم إبرازه سابقا يعطينا صورة واضحة عن واقع القطاع الفلاحي (الإنتاج الزراعي خصوصا) و إذا علمنا أن الأراضي التي متوسط مساحتها أقل من 2 هكتار، لا تكفي لإنتاج ما يحقق مد خولا كافيا لإعالة عائلة متوسطة (خمسة أفراد/ الأسرة) فكيف بأراضي لا يصل متوسط مساحتها الهكتار الواحد ؟

2-1- التصحر : قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد .ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

يؤدي التصحر بصفة عامة إلى تدهور التربة في المناطق الشبه جافة و الجافة ،ويؤدي تدخل الإنسان بصورة غير عقلانية بالإضافة إلى عوامل المناخ إلى تدهور وفقدان الغطاء النباتي والتنوع البيئي ،و يعد التصحر أحد الجوانب التي تسهم في فقدان التوازن في النظام البيئي للوسط السهبي ، وتنخفض وتنقص الأهمية البيولوجية للوسط عاما بعد عام.

تؤثر هذه الظاهرة بصفة مباشرة على التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي للسكان ، وعلى مستوى ولاية سطيف هناك 138228[1] هكتار تعد على درجة عالية من الحساسية اتجاه التصحر، ما يمثل نسبة 21.10 % من المساحة الإجمالية، إذ بات التصحر يزحف شيئا فشيئا من الجهة الجنوبية للولاية، حيث تواجه مجمل البلديات المتواجدة بهذه المنطقة تداعيات هذا الإشكال حيث نجد:

- المساحة المتصحرة 3787 : هكتار ما نسبته : 0.57 %.
- المساحة المتوسطة التصحر 47333 : هكتار تمثل نسبة : 7.22 %.
- المساحة المهددة بالتصحر 81108 هكتار وتمثل 12.38 %.

[1] سليماني جُ ٤ َ ـشرغ عبشن ص)37(.

و الشكل رقم (16) يوضح ذلك:

الشكل رقم (16): مؤشرات ظاهرة التصحر والية سطيف 2012

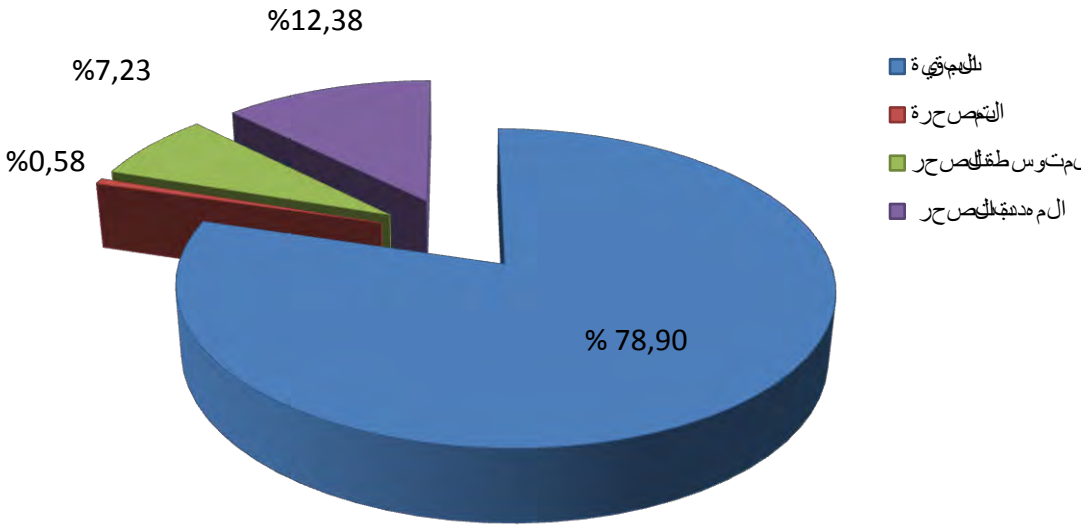

و يعود السبب الأبرز في ذلك للوظيفة الرعوية في الجزء الجنوبي للهضاب العليا ، أين تبرز مناظر نباتية قصيرة ومتناثرة ، و تدور الوظيفة التاريخية لهذا المجال حول تربية المواشي مع الزراعة الموسمية الواسعة.

ويعاني الغطاء النباتي حالة تقلص مستمر بالنسبة للمجال السهبي وهو في حالة متقدمة من التدهور ، وينجم تدهور النظام البيئي السهبي عن الضغط السكاني و الاستغلال غير العقلاني للموارد (تطوير الزراعة وخاصة زراعة الحبوب على الأراضي الرعوية) ، وهذا ما أدى إلى تدهور الغطاء النباتي وانخفاض كبير في المنتوج الرعوي كما اقترن انخفاض الأراضي الرعوية بزيادة رؤوس الماشية وبالتالي الزيادة على طاقة الحمل للمراعي ، هذا ما أ دى إلى الاستخدام المفرط للأراضي الرعوية و تدهور الغطاء النباتي الأكثر إنتاجية، حيث أن غيابه يترك الأرض عرضة لعوامل التآكل والتعرية، و يسهل تدهور موارد الوسط. وتعد إعادة تجديد النظام البيئي للسهوب من أجل إعادة التوازنات البيولوجية الإقتصادية والإجتماعية الحل الأنسب الذي يجب أن يمر عبر مجموعة من الإجراءات والأعمال الإستعجالية ، حيث أن تخصيص مناطق رعوية و تقسيمها إلى محمية –**مناطق للراحة**– أصبحت غير فعالة ولم تأت بثمار جيدة.

3- المؤشرات الاجتماعية:

من خلال هذا العنصر أردنا تسليط الضوء على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة منها المتعلقة بنسبة التحضر و كذا القوى العاملة ، لنقف على مدى تطابق هذه المعدلات مع ما تصبو إليه التنمية المستدامة في أطرها النظرية.

3-2- نسبة السكان في المناطق الحضرية :

ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان. ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

3-2-1- تطور معدل التحضر في الولاية :

قدر الحجم السكاني لولاية سطيف بـ **1661798** نسمة حسب تقديرات سنة 2012.

بلغ عدد سكان الحضر فيها 761435 نسمة أي ما يمثل 45,82% من إجمالي سكان الولاية ، فالتحضر في ولاية سطيف في تزايد مستمر على غرار باقي الوطن منذ إحصاء 1966 إذ بلغت نسبة التحضر 23,98% وغداة استرجاع السيادة الوطنية كان أغلبية سكان الجزائر يقطنون الأرياف، ثم ارتفعت النسبة إلى حوالي 28,16% سنة1977،بعدها بلغت 32,2%حسب إحصاء 1987، ثم 39,37% في إحصاء1998، لتصل إلى النسبة الحالية، فهي تتقارب نحو التساوي بين الريف والحضر. والملاحظ في نسب التحضر أنها تتطور بين كل إحصاءين بحوالي 4% إلا في الفترة الإحصائية1987 – 1998 فقد سجلت نموا بـ 7%، وذلك نتيجة حتمية للأزمات التي عرفتها البلاد آنذاك (أمنية، اقتصادية، اجتماعية،...)، فتلك الأسباب أدت إلى التحضر السريع (غير المخطط له) نتيجة للهجرة إلى المراكز الحضرية وأماكن النشاطات الإقتصادية للظفر بالعمل و المسكن إذ توفر مدن سطيف والعلمة وعين ولمان وعين أزال وعين الكبيرة وبوقاعة آنذاك متطلبات الاستقرار السكاني كالعقار والشبكات المختلفة، فضلا عن وفرة الأمن.

جدول رقم (25): تطور معدل التحضر في الولاية.

ل ز ل ش ح الإحصاء خ	ك ـ ة ز ح ـ ش%	ُغ ج ج أ ن م ـ%
1977 – 1966	23,98	4,18
1987 – 1977	28,16	4,04
1998 – 1987	32,2	7,07
2008 - 1998	43,45	4,04
2012-2008	53.82	-

المصدر :إ ل ح ظ ب ء ا د ا ع ُ ب ـ خ ـ ك ـ ب ُ غ خ ـ ط ب ُ ت

الشكل رقم (17): تطور معدل التحضر في الولاية

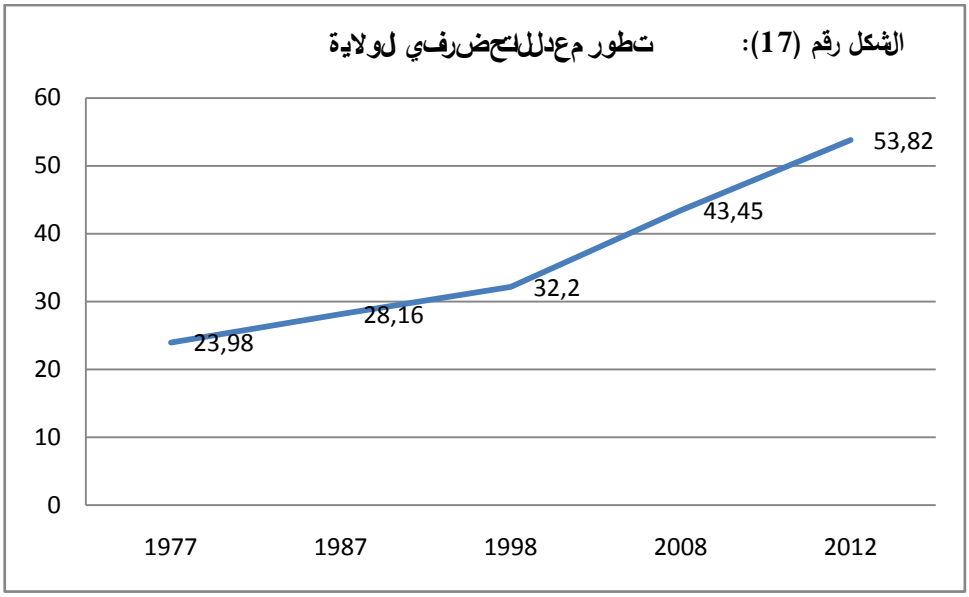

الملاحظ كذلك لهذا التطور في معدلات التحضر التي تشهدها الولاية في السنوات الأخيرة يسجل أن ما يقارب النصف من السكان فيها لازالوا ريفيين (سكان البلديات الريفية) بالرغم من التطور الحضري(في بعض المراكز) الذي لا ينكره أحد و هو ما يمكن تفسيره بكون معايير التصنيف المأخوذة بعين الإعتبار تعبر فعلا عن ضعف الكثير من البلديات من ناحية التنمية الحضرية و كذا التجهيزات و المرافق التي تسمو بها في سلم تصنيف المناطق الحضرية، إذ يعاب على الولاية سوء توزيع الميزانيات المخصصة للتنمية المحلية (إلغاء مبدأ تكافؤ الفرص في التنمية) فالمراكز الكبرى دائما تستحوذ على أكبر المشاريع و أهمها.

و في ما يلي سنرى كيف يتوزع الكان الحضريون و الريفيون في الولاية.

3-2-2 توزيع السكان في بلديات الولاية حسب درجات التحضر:

يتوزع السكان في ولاية سطيف حسب درجات التحضر، أي على التوزيع المعروف و المعد من طرف الديوان الوطني للإحصاء(ONS) حيث يقسم المجموعة الإحصائية لكل ولاية إلى: حضري ممتاز، حضري، شبه حضري، شبه ريفي، ريفي. ويخضع هذا التقسيم لمعايير وشروط مسطرة من طرف الديوان [1]. وقد تم تطبيق ذلك على ولاية سطيف فكانت النتائج التالية :

- **حضري ممتاز (Urbain supérieur):** وهو مركز الولاية وعاصمتها أي مدينة سطيف ذات التعداد السكاني المقدر بـ 331290 نسمة أي بنسبة 20% من إجمالي سكان الولاية، وما يفوق 43 % من سكان الحضر بولاية سطيف، فمدينة سطيف لها مكانة معتبرة و لها نفوذ خارج إقليم ولايتها، وهي سابع مدينة جزائرية من حيث الحجم السكاني، وقد صنفت كحضر ممتاز لاحتوائها على خدمات من المستوى العالي حسب شبكة التجهيزات كالتعليم العالي والمديريات الجهوية المختصة و مركز القرار أي مقر الولاية وهياكل كبرى أخرى كالمطار الدولي، المستشفى الجامعي، والثكنات العسكرية

- **حضري (Urbain) :** بلغ عدد السكان الحضر حوالي 365462 نسمة أي بنسبة 23 % من سكان الولاية، وهي تتوزع على المراكز الحضرية التوابع لمدينة سطيف و المؤثرة في مجال نفوذها وهي: العلمة 180763 نسمة، عين ولمان 66631 نسمة، عين أزال 50628 نسمة، عين الكبيرة 34304 نسمة، بوقاعة 33136 نسمة

- **شبه حضري (Sub Urbain) :** بلغ عدد السكان شبه الحضريين حوالي 175319 نسمة أي بنسبة 10.55% من سكان ولاية سطيف، وتعتبر هذه التجمعات شبه الحضرية توابع لتجمعات أكبر منها في الدرجة حيث أثر عليها شعاع التحضر من المدن الحضرية أو الحضر الممتاز حيث نجد عين أرنات والأوريسيا تابعتان لمدينة سطيف(حضر ممتاز)،صالح باي تابعة لعين ولمان،حمام قرقور تابعة لبوقاعة، جميلة تابعة للعلمة ... حيث نجد بين المدينة

[1] الديوان الوطني للإحصاء المعتمدة في الرزنامة الخاصة بالتعداد من الملحق.

المسيطرة و توابعها علاقات وظيفية في المجال تأثيرا و تأثرا كالخدمات الإدارية و التجارية والنقل و الصناعة...،أما عن تعدادات هذه التجمعات و المراكز فنذكر منها : عين أرنات 33993 نسمة، صالح باي 27754 نسمة، الأوريسيا19643 نسمة، حمام قرقور16237 نسمة، جميلة 10063 نسمة.

- **شبه ريفي (Semi Rural)** : بلغ عدد سكان شبه الريفي حوالي 52845 نسمة أي بنسبة 3.18% من سكان الولاية، وتتوزع هذه الفئة على عدد كبير من البلديات نذكر منها التجمعات شبه الريفية لبلدية الحامة 8636 نسمة، بلدية أولاد تبان 5322 نسمة، بلدية بازر صخرة 12127 نسمة...إلخ.

الشكل (18): توزيع السكان الريفيين في الولاية حسب درجات التحضر 2012

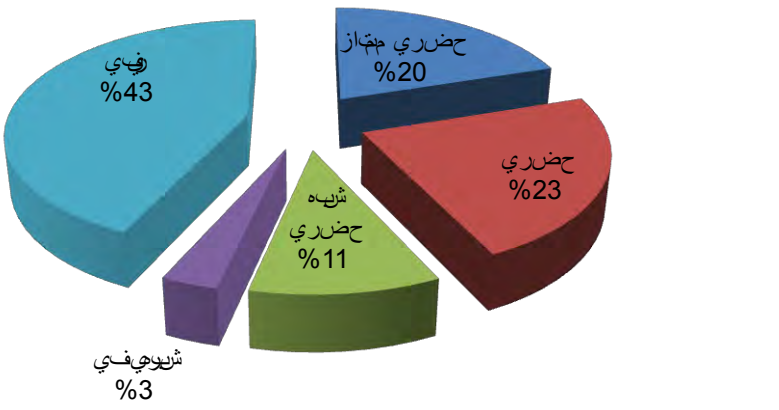

- **ريفي (Rural)** : بلغ عدد سكان المناطق الريفية بولاية سطيف 714573 نسمة أي ما يمثل نسبة 43.27% من سكان الولاية وقد سجلت بلديات: بئر حدادة 22378 نسمة و قصر الأبطال 25742 نسمة أي نسبة 100 %، و العديد من البلديات و البالغ 25 بلدية على غرار : الرصفة ، أولاد تبان، معاوية، سرج الغول، عين السبت، ذراع قبيلة و بني وسين كل سكانها ريفيون إلى غاية أصغر تجمع ريفي وهو التجمع الرئيسي لبلدية الواد البارد الذي يضم 2621 نسمة وهو يمثل إجمالي سكان البلدية (أصغر تعداد سكاني بين بلديات ولاية سطيف).

إن التطرق لمؤشر التطور الحضري في ولاية سطيف أبان على وتيرة متسارعة خصوصا في السنوات الأخيرة و هو ما انجر عنه عدة مشكلات ناجمة عن هذه الظاهرة منها:

أ-أزمة السكن: كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المراكز الكبرى من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية، جعل السلطات المحلية غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على السكن.

جدول رقم : (26) البرامج السكنية و الطلب على السكن في ولاية سطيف 2012:

التجديد	البرامج السكنية	المساحة (هكتار)	العدد	البلدية
18000	6233	171	1	عين الكبيرة
3800	2300	57,5	1	بوقاعة
6500	2120	60	1	عين الحجر
3000	1250	86,6	1	بني عزيز
11000	5024	129,64	1	أولاد صابر
40300	**16927**	**504,74**	**5**	**المجموع**

المصدر : مديرية التعمير و البناء لولاية سطيف 2012

من هذا الجدول يتبين لنا أن كل المراكز الكبرى في الولاية تعاني عجزا كبيرا في تلبية الطلب على السكن، حيث أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، رغم الجهود المتواصلة في توفير السكن الحضري ودعم السكن الاجتماعي للفئات المحدودة الدخل وسوف تستمر أزمة السكن الحضري مع استمرار هذا التطور الحضري.

ب-التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات: كثير من المؤشرات توضح تدهور مستوى مرافق والخدمات في مدن الولاية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر من بين هذه المؤشرات اختناق الم راكز الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات ، وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية ، (أحسن مثال على ذلك حركة المرور بسطيف و العلمة).

جـ- التذبذب في توزيع كمية المياه الصالحة لشرب: أصبح تمويل المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة لشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان الولاية (الاستفادة من الماء 5 ساعات كل يومين أو ثلاثة مما أشاع ظاهرة

الصهاريج فوق المنازل و ما يصاحبه من تشويه للمنظر الجمالي للمدن فضلا على أنه ينقص من معدل الاستهلاك الذي يصل أحيانا إلى 80 ل/يوم)، و كذلك أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن ،وزيادة عدد سكانها ، بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة وقد صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص كبير في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود (في ظل عدم الاستفادة بعد من مياه التحويلات الكبرى)، وقد انعكس هذا سلبا على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي.

د-اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية: كنا قد تطرقنا لهذا العنصر في نقطة سابقة ف قد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية ،وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة.

3-2- معدل البطالة :

يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

معدل البطالة = القوى العاملة (الناشطة فعلا)/ القوى العاملة الكلية × 100

بلغ عدد سكان الولاية الذين هم في سن العمل 1030964 نسمة سنة 2012 ما يمثل نسبة 62.04 % من مجموع سكان الولاية، حيث تم رصد 383678 نسمة كسكان ناشطين فعلا و هذا يمثل 37.22 % كمعدل النشاط و هو ما يعني نسبة **62.78** % من الأفراد في سن العمل و لم يحصلوا على فرصة لذلك ، منهم 352983 نسمة مشتغلين أي أن 30695 نسمة فقط هم البطالون أي 8.33 % هي نسبة البطالة.

إذا فمعدل البطالة في الولاية منخفض جدا حسب تقديرات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية للولاية لسنة 2012 و هو أقل من المعدل الوطني الذي وصل في نفس الفترة حيث قدر بـ: 11 % [1].

إن ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية) والتي يستدل منه على حجم البطالة – وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى – لذا فقد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات المذكورة.

و عليه فهذا الرقم لا يمثل فعلا الواقع في الولاية لأن حساب المؤشر اعتمد على المسجلين في الاحصائيات الرسمية ، لأن البقية في الواقع فهم إما محالون على البطالة فعلا أو يمارسون العمل بطرق أخرى (غير مرتبطة بمؤسسة أوقطاع أوغير ذلك وغير مسجلة لدى السلطات المحلية كمثال التجارة الفوضوية في الأسواق والطرقات وغيرها) و هو ما يجعلنا نتعامل بحذر مع هذا الرقم،

إن معدل البطالة في الولاية أعلى بكثير من الأرقام الرسمية المبلغ عنها، و لأن معدل النمو فيها بلغ 2.39 % و الذي يعتبر معدلا مرتفعا نسبيا، و بما أن معدلات الشباب مرتفعة جدا إذ قاربت 65 % فإن ذلك يدل على أن القوى العاملة تزداد بسرعة أكبر من النمو الإقتصادي وهو ما يعني عجزا في توفير مناصب الشغل خصوصا الدائمة منها عوض الحلول الترقيعية التي تلجأ إليها الدولة من خلال استحداث عديد الآليات لإمتصاص معدلات البطالة و لكن بصورة مؤقتة فقط و هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بالبطالة المقنعة.

[1] تقرير الديوان الوطني للإحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2012 موقع الديوان: www.ons.dz

كانت هذه نظرة عن بعض المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة في الولاية و نتيجة لما سبق يمكن استنتاج مايلي:

- هذه المؤشرات لا تعبر فعلا عن الوضع الحقيقي لمختلف المتغيرات المدروسة (الاقتصادية، الإجتماعية، البيئية) و بالتالي فهي مؤشرات تفتقد نوعا ما إلى المصداقية لأنها لا تتميز بالوضوح و السهولة سواء في جمع المعلومات أو تطبيقها على المجال.

- على الرغم من بساطة الصيغ لحساب هذه المعدلات والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة إلا أنها الصيغ التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدول، وكذلك المنظمات الدولية عند المقارنة بين هذه المعدلات فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

- لو سلمنا بالأرقام و المعدلات المسجلة في مختلف المؤشرات (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) الخاصة بالولاية نجد أنها تبرز مدى بعد الولاية عن المعدلات سواء الوطنية أو الدولية في مجال التنمية المستدامة و هو ما يجعلنا نتساءل كيف لولاية تمتلك كل الموارد و المؤهلات السابقة الذكر أن تسجل أرقاما ضعيفة في مختلف تلك المؤشرات؟

لهذا ارتأينا أن نسلط الضوء إجمالا على مختلف المعوقات التي لها الدخل الكبير فيما آلت إليه التنمية المحلية المستدامة في هذه الولاية، و هو ما سنتطرق إليه في النقطة التالية من هذه الدراسة.

❖ **معوقات التنمية المحلية المستدامة في الولاية**

مما تم دراسته و التطرق إليه فيما سبق نجد أن ولاية سطيف تعاني في سبيل بلوغ تنمية محلية مستدامة من معوقات على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات الطبيعية والبيئية ، الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يحد من بلوغها متطلبات الاستدامة سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني، ومن هذه المعوقات نجد:

1-المعوقات الطبيعية والبيئية:

تعاني الولاية من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلبا على مسيرتها التنموية ومن هذه العراقيل نسجل:

- شح الموارد المائية وتعاقب مواسم الجفاف التي من شأنها أن تعيق نجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراض، بالإضافة إلى قلة السدود الطبيعية التي تساعد في تجميع المياه بغية استخدامها في دعم النشاطات الفلاحية والاجتماعية بصفة عامة مثل :توفير مياه للشرب والري...الخ.
- المستثمرات الفلاحية التي تمثل ما يقارب 30 % من المساحة الإجمالية القابلة للإستثمار الزراعي لم ترق لمستوى الطموحات بفعل عدم إستغلالها من قبل أصحابها، حيث فضل العديد منهم تأجيرها عوضا عن استغلالها.
- قساوة المناخ ذو الطابع القاري، الذي يتميز بدرجة حرارة عالية بالإضافة إلى رياح الشهيلي (السيروكو) التي تشكل خطرا على المحاصيل الزراعية.
- نقص المساحات الزراعية ذات البقايا المستعملة في تغذية الماشية و المقدرة بحوالي 8660 هكتار[1].
- استنزاف المراعي الطبيعية من خلال الرعي الجائر العشوائي وغياب استصلاحها– **المراعي** – عن طريق استزراع وغرس الأصناف المحلية والملائمة للظروف البيئية للمنطقة.

[1] -مديرية المصالح الفلاحية – 2012 -

كما تعاني الغابات في ولاية سطيف من مشكل الحرق حيث سجلت إتلاف أكثر من 100 هكتار[1] سنة 2012 في المناطق الجنوبية للولاية، يضاف إليها القطع غير المدروس والذي أدى إلى اندثار واختفاء أنواع كانت تتميز بها غابات المنطقة .

الحرائق تلتهم جبال المناطق الجنوبية لولاية سطيف: – عين آزال–

الصورة رقم (09) محملة من موقع : http://www.aps.dz/ar/regions/7324

– الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتي تعتبر ثروات غير متجددة بسرعة (التنقيب غير المراقب) حيث سجلت مصالح المراقبة للولاية أزيد من 120 نقب و أكثر من 2800 بئر فردية و كلها غير مرخصة.

– مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظرا لصرف النفايات بصفة غير منظمة بداية من المخلفات

الصورة رقم (10): الرمي العشوائي لكل أنواع النفايات يهدد المياه الجوفية في المنطقة

[1] تحافظ المديرية العامة للغابات لولاية سطيف – 2012 -

الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها(فضلات الخضار والفواكه والورق والبلاستيك ونفايات المذابح)،بالإضافة إلى نفايات أخرى ناجمة عن عمليات الهدم والبناء والتي عادة ما تتشكل من أتربة ورمال وبقايا مواد البناء الهدم والترميم المختلفة والتي تتميز بضخامة حجمها.

- ضعف التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي خصوصا بالمناطق الخارجة عن النطاق الحضري، بالإضافة إلى غياب المناطق المخصصة لرمي البقايا والنفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في الولاية وإنما حتى على مستوى الأحياء حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية وغير المراقبة، مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وتحديث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة، والمحافظة على النظافة والصحة العامة ومنع رمي الفضلات و الأوساخ على الأرصفة والطرقات والأماكن العامة.

صورة رقم: (11) رمي الفضلات و الأوساخ على الأرصفة والطرقات و الأماكن العامة

- يبلغ عدد مراكز طمر النفايات في الولاية سطيف 06 مراكز إضافة إلى 57 مفرغة عمومية منها فقط 04 مراقبة أما الباقي فهي غير معتمدة رسميًا، ويتم إلقاء النفايات فيها بطرق عشوائية والعمل جار على وقف تشغيلها واستبدالها بمواقع جديدة وخاصة المكب الجديد ببلدية **قلال** الذي يفترض أن يكون مطابقا للمعايير الدولية.

2 –المعوقات الاقتصادية:

ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تقف في وجه قيام التنمية المحلية المستدامة في الولاية نجد:

– انتشار البطالة بين مجتمع الولاية يعد من أشد العوائق المزدوجة (الاقتصادية والاجتماعية) التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي التوجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي من تجارة فوضوية و تجارة المفرقعات والمخدرات الممنوعتين وطنيا و خاصة أنها ولاية تجارية بالدرجة الأولى كما ورد ذكره سابقا، ناهيك عن كون **8.33**[1]% تمثل نسبة البطالة في الولاية فهي نسبة معتبرة (نسبة نظرية فقط) تشكل عبئا على مستوى الدخل الكلي للولاية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي والحد من الادخار كما تم التطرق إليه في مؤشر سابق.

– القصور في استغلال المواد الطبيعية المتاحة ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن الولاية تتوفر على مقومات هائلة للنهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، حيث تشتمل الولاية على مساحات شاسعة يمكن استصلاحها والمقدرة بـ 459300 هكتار وهذا القصور بسبب تحويل النسبة الكبيرة من الأغلفة المالية الموجه إلي الولاية في ظل التنمية إلى قطاع الأشغال العمومية و السكن، إضافة إلى القطاع الصناعي الذي تمتلك فيه الولاية موارد يمكن توظيفها بشكل أفضل.

– تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية و نقص رؤوس الأموال ، ويطرح الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والتي غالبا ما تستثمر خارج الموضوعات التي تمس حماية البيئة إن وجدت، إذ تراوحت نسبة قيم الاستثمار المخصصة لـ 38 بلدية كاملة سنة 2012 بين 1.12 و 1.61 % من إجمالي القيم المخصصة للولاية ما يفرض عليها إقامة مفاضلة بين أوجه صرف هذه المخصصات و بالتالي يدفعها إلى تغليب الإنفاق في غير مجال حماية البيئة.

[1] ـنثيرية لمشـغرـبـثـكـخ أميزاءخ ـلاية سطـ ق 2012.

- انتشار الأسواق الطفيلية والأسواق السوداء مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد الولاية من الضرائب على الأرباح بصفة خاصة.
- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عامل أساسي ومهم في التنمية (منطقتين صناعيتين فقط) و التي تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم الاهتمام ببعض القطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالصناعة التقليدية وقطاع السياحة عموما حيث بإمكان هذا القطاع استقطاب عدد كبير من الطبقة العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد الولاية وخاصة أن الولاية تعتبر من الولاية التي تمتلك طاقات أثرية جاذبة للسياح ليس فقط على مستوى الولايات الأخرى وإنما حتى على المستوى العالمي.

3 -المعوقات الاجتماعية:

وتتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:

- غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة .
- ارتفاع معدلات الجريمة في الولاية خاصة في الفترة الأخيرة إذ تسجل مصالح الأمن أكثر من 5000 تدخل سنة 2012 تنوعت بين جرائم السرقة والقتل و التزوير والمخالفات العمرانية وما لها من تأثير على الإنفاق العام للولاية، و كل ذلك من آثار التحضر غير المخطط .
- سوء توزيع السكان جغرافيا، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق الولاية حيث نجد أن النسبة الأكبر تتركز دائما في البلديات الكبرى وهو ما تم التطرق إليه في دراسة التوزيع و الكثافة السكانية.
- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطن والمسؤولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية.

4 –معوقات أخرى:

بالإضافة إلى هذا نجد في الولاية صعوبات أخرى للتنمية منها:

- وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن في الولاية وثرواته الطبيعية البيئية، وهنالك أيضا غياب نسبي في تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام.
- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري و انتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب خدمة المرفق العام.
- غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول الموارد الطبيعية من حيث أهميتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال التنمية المحلية المستدامة، وكذلك عدم تطبيق إستراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة رغم وجود آليات لذلك (P.A.W).
- غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي (هي الأخرى التي حادت عن وظيفتها الأصلية) وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة (اجتماعية، ثقافية، رياضية)، وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة كالبنايات والتجهيزات الضرورية لها :دور الشباب– المسارح والمركبات الثقافية والمكتبات العمومية خصوصا في المناطق الثانوية.

❖ **آفـاق التنمية المحلية المستدامة في الولاية:**

إجمالا لكل ما سبق خلال هذه الدراسة **– نتائج الجانب النظري و كذلك تحليل إمكانيات وواقع التنمية في الولاية**– خلصنا إلى أنه لم يتحقق ما كان يجب أن يتحقق بالنظر إلى :

- ما تدعوا إليه مبادئ التنمية المستدامة نظريا.
- حجم الموارد الطبيعية و البشرية و حجم الإقتصاد الإقليمي لولاية سطيف.

و هو ما يجعلنا نتساءل: هل يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الأرقام و النتائج المتوصل إليها؟ و الإجابة هي طبعا: لا.

و هذا لا يتعارض مع فرضية أن الإقليم المحلي هو المستوى الجيد لتحقيق التنمية المستدامة، وكون أن النتائج لم تنطبق على إقليم الدراسة فمرد ذلك أنها –التنمية المستدامة– صارت شعارا تتغنى به كل المؤسسات الدولية و الوطنية و حتى المحلية بتنظير مثالي لا يمكن تطبيقه على كل الدول و الأقاليم بنفس الطرق و لا يمكن كذلك قياسه بشكل دقيق و معبر عن حالة ذلك الإقليم، و كذلك أن السلطات المحلية للولاية لم تراع في الغالب أثناء قيامها بعمليات التنمية خصائص و إمكانيات كل منطقة على حدى :" **إن تنظيم المجال وهيكلته وتنميته التنمية اللازمة و المستحقة من أهم أهداف الدراسات التخطيطية والعمليات التنموية و السياسات الفاعلة، ومن اللازم أن تعتمد هذه الدراسات و العمليات على تقسيمات للإقليم الكبير إلى عدد من المناطق المتجانسة لتطبيق مبادئ التخطيط الإقليمي حيث تكون العمليات التخطيطية أسهل وأدق و القدرة على التحكم و التوجيه لأكثر من فعالية خاصة مع علمنا أن التخطيط الإقليمي لابد أن يؤدي وظائفه ضمن مجموعة من الضوابط و الشروط التي تجعل من الحدود الإقليمية وسيلة تحقق من خلالها الأهداف المطلوبة وأهم هذه الضوابط :**

☜أن لا تكون الحدود الإقليمية وسيلة لعزل الأقاليم الصغيرة أو المناطق عن بعضها البعض وإنما يأتي اعتمادها لغرض تمييز كل إقليم عن الأقاليم الأخرى خاصة عندما يمارس التخطيط ذاخل الإقليم نفسه

☜أن ينظر إلى الحدود الإقليمية على أنها وسيلة لتحقيق حالة التعاضد بين الأقاليم التخطيطية ضمن إطار الكيان الواحد[1]"

إذا و من خلال هذا التقديم نستنتج أن التخطيط الإقليمي السليم أساس للسير نحو التنمية، و كوننا قد أحطنا بكل ما يختص به إقليم الدراسة من إمكانيات و موارد طبيعية و بشرية و كذا ما يميزه من عوائق طبيعية و اجتماعية و تاريخية، استنادا إلى ما توفر لدينا من معطيات ، فإننا من خلال هذا العنصر الأخير من الدراسة بصدد طرح بدائل و اقتراحات من شأنها أن تساهم في وضع أسس للسير نحو تنمية محلية –اقتصادية و اجتماعية – ضمن الإطار البيئي، **أولا:** على المستوى الإقليمي بطرح تصور **جديد للتوجه الاقتصادي للولاية** كخيار استراتيجي على المدبيين المتوسط و الطويل، و **ثانيا:** اعتماد أسس التخطيط الإقليمي في تقسيم الولاية إلى **مناطق متجانسة** مع توضيح الإشكالية التي تعاني منها كل منطقة على حدى و إعطاء الأولوية للمنطقة الأقل تنمية قصد التقليل من الفوارق المجالية وعدم التوازن الحاصل في الوقت الحالي بين مناطق الولاية.

[1] جعران نورالإسلام و ليتيم ياسين – مرجع سابق – ص: 90.

❖ **خيارات التنمية المستدامة في الولاية**

1 على المستوى الإقليمي (الولائي):

تعد الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة و تحقيق تدفق للإستثمارات و بالتالي خلق ديناميكية قطاعية داخل المجال و ذلك إذا أديرت بعناية و دراسة و لكن بعد تحليل و تقييم الموارد الطبيعية في الولاية من خلال ما تقدم في الفصل الثاني من الدراسة، يمكن ملاحظة توفر الموارد الطبيعية بمجال الدراسة إلا أن عدم الإستغلال الأمثل لها أدى إلى هشاشة في العلاقة بين مختلف الموارد المتاحة و استغلال كل منها لصالح قطاع من القطاعات الإقتصادية فعلى سبيل المثال القطاع الصناعي لا يستفيد كثيرا مما تنتجه الولاية من زراعات صالحة للتحويل و هي على قلتها لا تتيح فرصا للتنمية المرجوة لهذا القطاع الاستراتيجي، كذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي لم توفر له بالشكل الكافي الوحدات التي تختص بقطاع النجارة رغم أن الغطاء الغابي للولاية واسع كما أنها –الولاية– شهدت عدت عمليات حرق سواء طبيعية أو من طرف الدولة –الناحية الأمنية– و هو ما يوفر كميات معتبرة من الخشب، إلا أن تزايد عدد شركات استيراد الخشب (سواء داخل الولاية –العلمة– أو من الأقاليم المجاورة على غرار: ميلة و المسيلة) قلل من استهلاك المادة الأولية المحلية، كما أن القطاع الفلاحي هو الآخر لم يستفد جيدا من الموارد المتاحة خصوصا مصادر المياه أو التربة إذ و من خلال ما خلصت إليه الدراسة أن هناك ثبات أو أحيانا تناقص المساحات الزراعية و المسقية منها طيلة عقود ، في انتظار المشاريع المبرمجة و التي من شأنها رفع هاته الساحات و بالتالي زيادة المردودية و الإنتاج.

و في النقطة الموالية أردنا تقديم خيار نحو الوصول إلى وضع الولاية على الطريق نحو النهوض بالإقتصاد المحلي انطلاقا من هذا القطاع الحساس و المتجدد.

1-1-التنمية الزراعية: الخيار الأمثل للوصول إلى اقتصاد مستدام:

من البدائل الاستراتيجية المقترحة أمام الاقتصاد المحلي تفعيل أداء القطاع الزراعي ، و تنبع أهمية هذا القطاع الحيوي ليس فقط من توفر الإمكانيات و الموارد الطبيعية في الولاية ؛ و إنما أيضا لما يوفره من اكتفاء ذاتي في المجال الغذائي من جهة و زيادة الدخل المحلي من جهة أخرى.

أضف إلى ذلك الارتباط الوثيق – و التشابك – بين الفلاحة و البيئة ؛ حيث أن تطوير هذا القطاع وفق مبادئ التنمية المستدامة (الأخذ بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة) من شأنه أن يقلل من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة، و هو ما أشرنا إليه سابقا باعتمادنا نظرية **الإستدامة القوية** .

من هذا المنطلق، نسعى إلى وضع توجيهات و بدائل من خلال تقديم نظرة استشرافية لهذا القطاع من أجل الوصول إلى مستوى استيفائه لشروط التنمية المستدامة.

1-1-1-المياه، الأراضي و اليد العاملة الزراعية – رهانات التنمية الزراعية-:

إن مسعى القطاع الزراعي في الولاية نحو الاستدامة مرتبط بالمسعى الوطني، فهو ينطلق من واقع يغلب عليه الطابع التقليدي و البدوي، و هو ما وقفنا عليه آنفا بحيث سجلنا الملاحظات التالية:

- المساهمة الرمزية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام.
- تدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي.
- النقص الواضح في استخدام الأسمدة والمبيدات بسبب ارتفاع أسعارها، بالرغم من أهميتها النسبية في الرفع من الإنتاجية، إذا ما استعملت بطريقة علمية.
- ضعف إنتاجية الهكتار بالنسبة لمحصول الحبوب، بحيث لم يتجاوز معدل 12 قنطار/هكتار بسبب الاعتماد على الظروف المناخية (الزراعية البعلية).
- قلة الأراضي الزراعية المروية بالرغم من توفر الأراضي الخصبة و المياه.
- نقص في اليد العاملة الزراعية المؤهلة.

و عليه فإن من خلال هذا العنصر سنعالج النقاط المتعلقة بالمياه و الأراضي الزراعية و كذا اليد العاملة المؤهلة للوصول إلى أرقام و مؤشرات تضع الولاية في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

الثروة المائية:

قدرت المياه المستغلة بالولاية ب. 284.85 مليون م ^{3} منها فقط نسبة 22.40 % مخصصة لسقي حوالي 22619 هكتار بمعدل 2820,92 م^3/ هكتار/ السنة و هو معدل ضعيف إذا ما قارناه بمعدل احتياج الهضاب العليا المذكور في المخطط الوطني و المقدر بـ 10000م^3/الهكتار/السنة أي أن هناك **عجزا** في تغطية نسبة المياه الموجهة للسقي.

- **الإحتياجات المائية الحالية للسقي:**

حساب الإحتياج المائي في الوقت الحالي مع تطبيق معدل احتياج الهضاب العليا هو كالآتي:

الإحتياج المائي الحالي = (المساحة المسقية × معدل الهضاب العليا)– الموارد الحالية الموجهة للسقي

و عليه: الإحتياج المائي الحالي= (22619 × 10000 م^3)– 63.80 م م^3

= **162.38 م م^3**

أي ما نسبته: 57 % من المياه المستغلة حاليا و هو ما يعني أن العجز كبير جدا في مجال المياه الموجهة للسقي و هو ما يفسر عدم التطور في الأراضي المسقية.

- **مشروع التحويلات الكبرى:** الذي يعد من أكبر المشاريع التي استفادت منها ولاية سطيف منذ الاستقلال في مجال الموارد المائية بتحويل كميات كبيرة من المياه تقدر ب 313 م م^3 انطلاقا من ولايتي جيجل و بجاية المجاورتين وهذا من أجل تغطية الاحتياجات في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب لمعظم التجمعات السكانية المنتشرة عبر تراب الولاية، بالإضافة إلى سقي أزيد من 36000 هكتار من الأراضي الزراعية.

هذا المشروع سيساهم بالتأكيد في خفض العجز المسجل إلى حدود 0 % و هذا دائما باحتساب معدل الهضاب العليا و ذلك إذا تم استغلال نسبة : 51.87 % من إجمالي 313 م م^3 أي الحجم الذي يوفره هذا المشروع.

هذه الكميات من المياه من شأنها أن تساهم في رفع معدلات الأراضي الزراعية المسقية و بالتالي الزيادة في المردودية خصوصا بالنسبة للمحاصيل الكبرى على اعتبار أنها من الزراعات الإستراتيجية وبحكم الأهمية النسبية لهذه المادة في التغذية و دورها في الإقتصاد المحلي.

- **الأراضي الزراعية و المسقية:**

من خلال دراسة التوزيع العام لأراضي الولاية وجدناها موزعة على النحو التالي:

تشغل مساحة الأراضي الفلاحية مساحة قدرها 459300 هكتار و المساحة المستغلة فعلا 362156 هكتار أي بنسبة 78.73% منها 37850 هكتار هي المساحة المسقية أي بنسبة 10.47% من هذه المساحة وهي مخصصة للزراعات الواسعة النسبة الباقية والقدرة ب 12.39% أي ما يعادل مساحة 56606 هكتار, هي عبارة عن الأراضي الرعوية. و حوالي: 32565.34 هكتار عبارة عن أشجار مثمرة أي ما يمثل حوالي 7% من المساحة الإجمالية.

ومن خلال تتبع تطور المساحات الزراعية المسقية، نجدها تتزايد بنسب ضئيلة من سنة لأخرى، بحيث قدرت سنة 2010 بنسبة 78.58% ثم في سنة 2011 بنسبة % 78.67 ثم في سنة 2012 نسبة 78.73 %

أي بنسبة زيادة سنوية لم تتعد 0.1% و هي نسبة لا تقارن لضعفها مقارنة مع النسبة الوطنية التي وصلت إلى 3.52% و كذلك النسبة العالمية لتزايد المساحات الزراعية التي تقدر بـ 11.9 % حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2007[1].

إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الإستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ أن عملية الإستصلاح التي تمت تميزت ببطئ في وتيرة إنجازها، و هذا لغياب إستراتيجية واضحة لعملية الإستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة وهو أحد الأسباب وراء تراجع هذه النسب في الولاية وهي انعكاس لما هو واقع في القطاع الزراعي على المستوى الوطني، إلا أن المساحة الكلية الخصبة لها تعتبر كبيرة

[1] بن خليفة: أمقران خليفة في رحمة الله، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2013.

مقارنة بالمساحة الإجمالية لإقليم الولاية و عليه فإن زيادة هذه النسب مرتبط بوجود استراتيجية وطنية و ليس حلا محليا بحتا و عليه وجب على الأقل استغلال ما هو موجود بطرف فعالة.

- **الرهان على زيادة الأراضي الزراعية المسقية:**

إن الرهان اليوم يكون على مستوى رفع مساحة الأراضي الزراعية المسقية، لرفع الإنتاج الزراعي و كذا رفع المردودية، و ذلك مع توفر العوامل الأساسية للنهوض بالزراعة المسقية خاصة في ظل توفر الموارد المائية الضخمة بما فيها السطحية والجوفية المستغلة حاليا في حدود ضيقة ، والتي ستصل إلى حوالي 600 م $م^3$ مع دخول مياه التحويلات الكبرى حيز الخدمة، مع إمكانية زيادة استغلالها دون المساس بالتوازن البيئي الضروري.

إن إضافة 36000 هكتار لتصبح المساحة المسقية 73850 هكتار و ارتفاع نسبتها إلى المساحة الزراعية الإجمالية لتصل إلى 20 % بعد اكتمال أشغال السدود المبرمجة و دخولها حيز الخدمة ، من شأنه أن يرفع من الإنتاج الزراعي في الولاية و كذا نسبة مردود الهكتار ومضاعفتها ، مع إمكانية الوصول إلى إنتاج 50 قنطارا من الحبوب في الهكتار الواحد، و 300 قنطارا من البطاطا في الهكتار الواحد لأنها تحتاج فقط للري التكميلي بدلا من الإعتماد فقط على التساقطات و التي تشهد غالبا تذبذبا في كمياتها خصوصا في السنوات الأخيرة.

- **الإرتباط بمكانة تحتلها الولاية في مجال الإنتاج الفلاحي:**

إن هذا المؤشر يعبر على مدى إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية كالحبوب، بحيث تقدر نسبة المساحة المزروعة من الحبوب إلى المساحة الزراعية في حدود 50.09 % سنة 2012 وقد قدر الإنتاج الكلي من الحبوب بأنواعها حوالي: 2.44 مليون هكتار بمردودية لم تتعد: 13.5 ق/هكتار.

و هو ما يجعل من الولاية تلجأ إلى جلب حوالي 50 % من الولايات المجاورة لتغطية السوق المحلية في مجال إنتاج مختلف المواد واسعة الإستهلاك (السميد، الفرينة، مختلف العجائن).

إذا فإن الرهان على زيادة المساحات المزروعة المسقية من هذه المنتوجات و كذا إيجاد الطرق لرفع المردودية في الهكتار إلى 50 ق /هكتار يؤدي إلى:

الإنتاج = المساحة المزروعة × المردودية

الإنتاج سيصل إلى : 9.07 مليون قنطار سنويا أي حوالي 4 أضعاف ما هو عليه الإنتاج و بالتالي الوصول إلى الإكتفاء الذاتي من هذه المنتوجات.

- **اليد العاملة المؤهلة زراعيا:**

وهي اليد العاملة في الميدان الفلاحي والتي تكون لها خبرة علمية كافية ودراسة بالتقنيات الزراعية وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، فإقليم الدراسة عرف زيادة معتبرة في المؤطرين حيث كان لا يتعدى عددهم 41 مهندس زراعي و 24 تقني سامي و 17 مساعد تقني سنة 2001، ليصل سنة 2012 إلى 405 مهندس و 125 تقني سامي و كذا 110 تقني موزعين على مساحة زراعية مستغلة تقدر بـ 362156 هكتار، و إذا اعتبرنا أن لكل 1000 هكتار نحتاج الى ثلاث مهندسين[1] فإن الاحتياج 1086 مهندس حتى نستغل كل الأراضي الزراعية و بأحسن الظروف و كل ذلك من أجل رفع المردودية و بالتالي الإنتاج ككل.

1-1-2-تطوير الصناعات الغذائية – تحريك للإقتصاد المحلي و تشغيل للموارد البشرية العاطلة -:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي و الدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، كما له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بانتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

و رغم أن قطاع الصناعة الغذائية في الولاية يشكل 60 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب الإنتاج فيه، وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية.

[1] كـبـيـف صالحي ـشرع ع بـثن ص: 124

فمنطقة الدراسة لا توجد بها علاقة قوية بين الزراعة والصناعة رغم أنها منطقة زراعية بالدرجة الأولى وهذا راجع إلى توطين الصناعة بالإقليم من أجل الصناعة واستغلال اليد العاملة وليس من أجل استغلال امكانيات المنطقة، و معظم الوحدات الصناعية لا تقوم على استغلال الإنتاج الفلاحي باستثناء بعض الوحدات القليلة للعجائن و إنتاج الحليب و مشتقاته، بينما لاتوجد وحدات صناعية بالشكل الكافي لاستغلال المواد الأخرى التي تزخر بها المنطقة مثل الطماطم ،الزيتون، العسل ...الخ.

النشاط	ميزان النشاط	الترتيب الوطني
الحليب	188 فائض	الأولى
زيت الزيتون	4.83 فائض	الثالثة
الطماطم	800 قطب / أغلى	الأولى الأخضر
العسل	1,1 فائض / أغلى	الثالثة
الكمأ	100 قطب / أغلى	غير مصنف

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2012

من خلال أرقام هذا الجدول نلاحظ أن الولاية تتبوأ المراتب الأولى وطنيا في مختلف المنتوجات الزراعية القابلة للتحويل و بالتالي خلق مؤسسات لها علاقة بهذا القطاع، لكن بالمقارنة مع عدد المصانع التي تختص بتصنيعها و المقدرة بـ: 21 مؤسسة بين عمومية و خاصة نجد أنها لا تتماشى و هذا الكم الهائل من الإنتاج .

لذا و من خلال هذا الواقع فإن على المسؤولين المحليين التفكير في إيجاد سبل لتطوير هذا القطاع خصوصا و أنه خالق للثروة و خالق لمناصب شغل وذلك من خلال:

- إعطائه الأولوية في توزيع القطع الأرضية الممنوحة في إطار الإمتياز من طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار (C.A.L.P.I.RE.F) و خصوصا في المناطق السهلية الجنوبية و بالأخص وحدات إنتاج الحليب و كذا الطماطم المصبرة و التي تشهد فيها هاته البلديات أكبر الكميات المنتجة سنويا.
- الدعم اللامشروط لأصحاب المشاريع في هذا المجال من خلال التسهيلات الإدارية (البيروقراطية أكبر محبط) و كذا المادية من خلال إعطاء قروض دون فوائد و تسدد على أقساط مريحة.

– عمليات التحسيس و الإعلام لفائدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب لتعريفهم بمختلف آليات الدعم و المرافقة خصوصا تلك المتعلقة بالتحفيزات و التسهيلات المقدمة من طرف الشباك الوحيد غير المركزي للولاية التابع للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار – A.N.D.I – خصوصا و أن أغلب البلديات الجنوبية تابعة لمنطقة الهضاب العليا حيث التحفيزات و الإعفاءات الجبائية و الجمركية تصل إلى 10 سنوات.

و على العموم فإننا و من خلال اقتراح هذا التوجه أردنا أن نعطي الخطوط العريضة التي من خلالها قد يصل اقتصاد الولاية إلى الإعتماد على موارده المتاحة و كذا تطويرها للوصول إلى الإستدامة في ظل غياب صناعة قوية و مجدية – دون أن ننقص من قيمة الصناعة في اقتصاد الولاية– لكن هذا المسعى لا يمكن بلوغه بالاعتماد على الخصائص والمميزات الطبيعية فحسب، بل كذلك بالسياسات و البرامج الحكومية الداعمة لإضفاء منهجية معينة في الاستغلال الزراعي بهدف منحه الاستقرار الضروري لتطوره، وبالتالي تحقيق الغايات المرجوة من ذلك و هو الإكتفاء الذاتي المحلي.

2 على مستوى مناطق الإقليم:

(تقسيم إقليم الدراسة إلى مناطق متجانسة إعادة للتنمية المتوازنة)

يتميز إقليم ولاية سطيف عموما بالتباين المجالي، مجال سهلي يتوفر على مختلف هياكل التنمية ومجال جبلي معقد التضاريس وكثير التهميش وبينهما مناطق اندمجت بالاقتصاد الإقليمي وأخذت نصيب لابأس به من التنمية الولائية وتظهر البنية الاقتصادية والمجالية للولاية عن تفاوت مستوى التنمية بين النطاقين يتمثل في النقاط التالية:

- تركز الأراضي الصالحة للزراعة بالسهول الداخلية للولاية وضفاف الأودية المهمة (واد بوسلام) مما سمح باستثمارها ايجابيا لخدمة السوق المحلية على عكس المناطق الجبلية التي تنتج أراضيها زراعات معاشية لا تساهم في الدخل الاقتصادي وبالتالي فمجالها غير فعال.
- تركز الوحدات الصناعية التي تنتمي أغلبها إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمراكز التنمية الرئيسية (سطيف، العلمة، عين ولمان) وهذا نتيجة تبني الدولة للإرث الاستعماري وسلوكها لنفس الطريق مع بروز مناطق جديدة داخلية تتميز بتركز الشبكات وبنية تحتية لابأس وتجهيزات أساسية واستمر التوجه الصناعي إليها من طرف القطاع الخاص (عين ارنات، عين آزال، أولاد صابر، بوقاعة، عين الكبيرة).

ونتيجة هذا التفاوت بين النطاق السهلي للولاية والجبلي توسعت الهوة في التنمية ما زاد من حجم مشاكل المنطقة الجبلية التي بالرغم من تخلفها فهي تمتلك إمكانيات تؤهلها للتنمية المحلية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للإقليم الولائي ككل.

و أمام هذا الواقع وجب علينا قبل وضع الإقتراحات و البدائل إعاد تقسيم للمجال الولائي إلى **مناطق متجانسة** و ذلك لحصر إمكانيات كل منطقة و معوقات التنمية بها للوصول إلى احتياجات كل منطقة و من ثم اقتراح البدائل و المشاريع غ األلخزتمبدرأشر ت األ ُية في ذُي ، ُ ـ ألإ٤شح -اُمشاريع- يغت ألارح٤ذ كَ خ ظبئض ً ـ َطوخ ـغ َشراكبح اُغ ئت اجُئيثبزُ أ٤ذ.

2-1- معايير التقسيم:

إن الإعتماد على الدراسات السابقة من شأنه تثمينها و كذلك يجنبنا تكرار طرق الوصول إلى نتائجها، و هو ما يجعلنا في هذه النقطة نعتمد على ما تم التوصل إليه في كل المخطط الولائي للتهيئة لولاية سطيف -2010-

حيث تم الأخذ بالجانبين:

- الجانب الطبيعي : حيث يتم التقسيم بالإعتماد في هذه المؤشرات على الجانب الطبيعي وهو الفضاء الجغرافي ذو المعالم الطبيعية الكبرى التي يستقر عليها و يتأقلم معها السكان وقد تم التركيز على ذكر التضاريس الإرتفاعات و الإنحدارات ،الغطاء الترابي، الغابات و الغطاء النباتي ، المناخ (حرارة، أمطار، حرارة إنمائية...) وقد ألحق بها قطاع السياحة باعتبارا حتوائه على المحميات الطبيعية و المناطق الرطبة الطبيعية المصنفة والغابات وغيرها...

- الجانب البشري : يتم فيه الأخذ بعين الإعتبار للمجموعات السكانية لكل منطقة وتوزيعاتها على أنواع التجمعات (ACL-AS-ZE) مع دراسة النمو السكاني، الكثافة السكانية، تحضر و تريف السكان في مناطق التجانس التوزيع الإقتصادي للسكان، العمالة و البطالة ...). وقد ألحق بهذه المعايير معايير أخرى متصلة بها كالنشاط الفلاحي والصناعي وغيرهما ...

2-2-المناطق المتجانسة في إقليم الدراسة:

أفضى الإعتماد على المؤشرات سابقة الذكر إلى تقسيم إقليم الدراسة إلى خمس (05) مناطق هي :

I -المنطقة الجبلية الشمالية القصوى (أقصى الشمال): وتضم 20 بلدية من الشمال الشرقي والغربي .

II - منطقة أقدام الجبال الشمالية (بين الجبال الشمالية و السهول العليا): وتضم 14 بلدية .

III -منطقة الهضاب العليا (الوسطى) : تضم 10 بلديات ، حيث تتواجد فيما بينها بلدية سطيف عاصمة الولاية.

IV -منطقة السهول العليا الجنوبية (المنطقة الرعوية) وتضم 11 بلدية.

V -المنطقة الجبلية الجنوبية (أقصى الجنوب و الجنوب الغربي): تضم 05 بلديات تنتمي إلى جبال الحضنة .

و الخريطة رقم : (13) توضح المناطق المتجانسة لولاية سطيف.

الخريطة رقم: 13

ولاية سطيف : المناطق المتجانسة طبيعيا

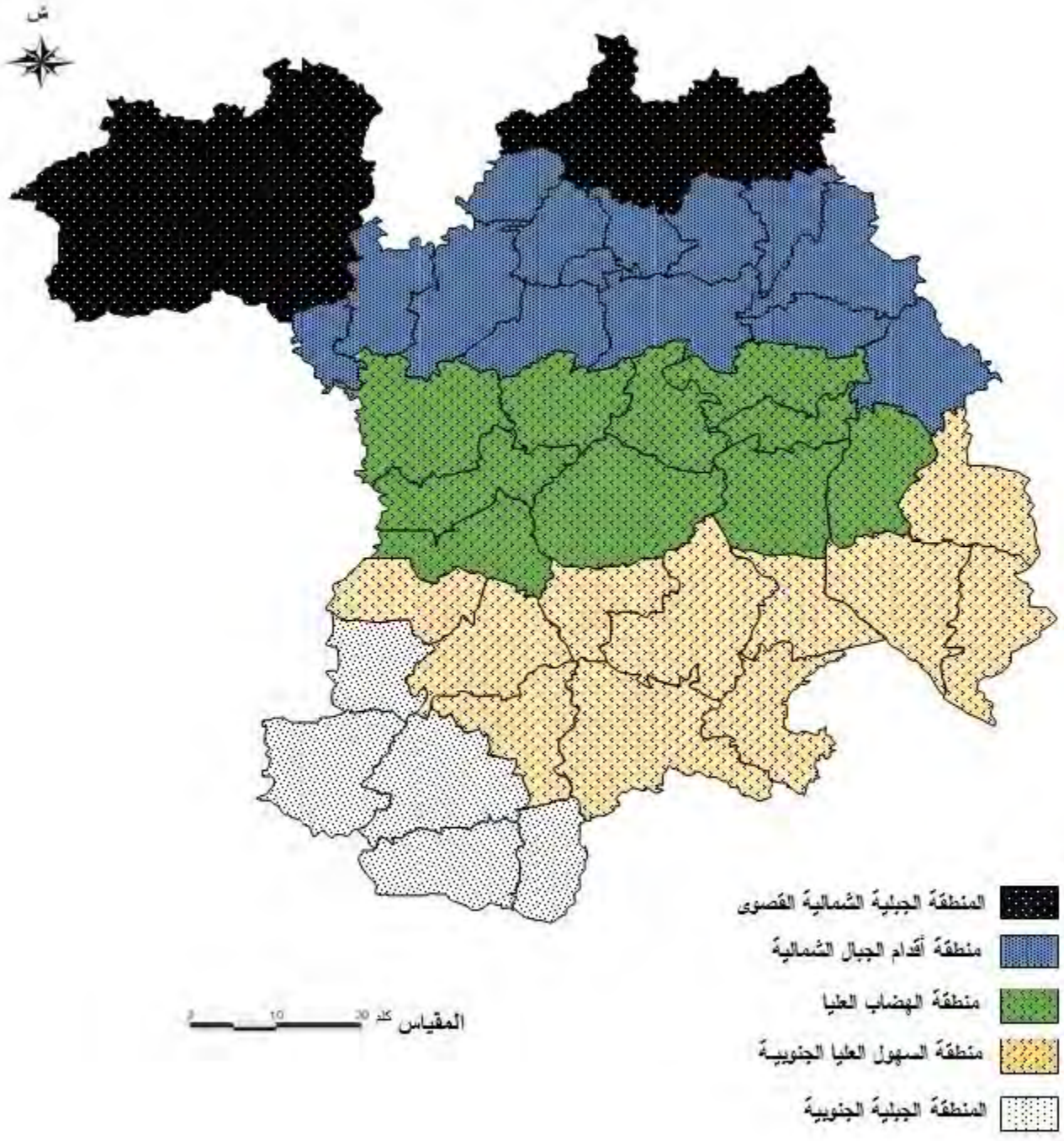

المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على تقسيم المخطط الولائي لتهيئة ولاية سطيف - 2010 -

2 1 خصائص المناطق المتجانسة:

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها من خلال الفصل الثاني و كذا بعض الدراسات السابقة للمنطقة و المتعلقة بهذا العنصر سنحاول إبراز الإشكالية التنموية لكل منطقة مع ذكر إمكانيتها الطبيعية و البشرية و ذلك لأن التخطيط السليم يعتمد على المعرفة المسبقة للمجال لتكون عمليات التنمية المقترحة مبنية على أساس صحيح و عليه فإننا خلصنا إلى ما يلي:

2 3 1 -المنطقة الجبلية الشمالية القصوى (أقصى الشمال):

أ -مشاكل التنمية:

- تعاني هذه المنطقة من عزلة كبيرة نظرا لموقعها الجغرافي و الطبيعي في الولاية، وكثرة العوائق الطبيعية بها (تضرس شديد، قوة الإنحدار إلى حدود 25%).
- قلة أو انعدام هياكل تعبئة الموارد المائية وكذا صعوبة إستغلالها خاصة وأن الحوض التجميعي لها يصب خارج المنطقة لوجود حاجز مائي وحيد ببلدية ماوكلان.
- هشاشة الوسط الطبيعي وحساسيته (إنجراف، إنزلاق التربة، التعرية، حرائق الغابات...)
- الفراغ السكاني الذي تعرفه هذه المنطقة نتيجة الهجرة والنزوح الريفي نحو التجمعات الحضرية داخل وخارج الولاية إضافة إلى تسجيل معدلات بطالة وصلت إلى حدود 53 %.
- ضعف الميزانيات المخصصة لهذه البلديات سواء ضمن البرامج البلدية (PCD) أو البرامج القطاعية (PSD).
- تعاني أغلب بلدياتها من قلة المرافق والخدمات، والمنشآت القاعدية خصوصا الصناعية حيث تتوفر فقط على أربع وحدات صناعية لعدم وجود عوامل جذب الاستثمار خصوصا الخاص منه

ب الإمكانيات :

- كميات تساقط كبيرة تصل من 1100 إلى 1200 ملم سنويا.
- الغطاء الغابي الكثيف حيث تقدر المساحة الغابية للمنطقة بـ: 20539 هكتار أي ما يمثل نسبة 20.15 % من إجمالي المساحة الغابية للولاية.
- الأراضي الفلاحية مساحتها حوالي: 100 ألف هكتار أي نسبة 21.68% من المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية.
- تعداد سكاني قدر بـ: 273211 نسمة أي نسبة 16.84% من إجمالي سكان الولاية.

– موارد سياحية هامة (مواقع طبيعية تتمثل في جبال بابور + بعض الزوايا في كل من قنزات و بني ورتيلان و عين لقراج) إضافة إلى بعض الحمامات المعدنية و التي أشهرها حمام قرقور المعدني، المحطة المناخية بمغراوة بلدية قنزات.

2 3 2 –منطقة أقدام الجبال الشمالية:

أ –مشاكل التنمية:

– تعاني هذه المنطقة من عوائق طبيعية كالتضرس وعامل الإنحدار وغيرهما،لأنها تقع في أقدام جبال بابور.

– ضعف استغلال الموارد المائية الجوفية و السطحية التي تميز مختلف بلديات هذه المنطقة.

– قلة المساحة الزراعية مما ساهم ذلك في ضعف إنتاجها الزراعي يعزى هذا النقص في الساحة الصالحة للزراعة إلى خاصية الطابع الجبلي الذي يميز هذه المناطق بنسبة % 70 من المساحة الإجمالية.

– المنطقة تعاني عجزا كبيرا في مياه الشرب قُدر بـ 341.34 مليون لتر/اليوم، إضافة إلى العجز في السقي حيث أن 67.35% من المجال الفلاحي المستغل غير مسقي.

– تغيير السكان لنشاطهم الاقتصادي بترك الزراعة و تربية الماشية والاتجاه لأنشطة أخرى كالتجارة، البناء، وهذا ناتج عن الدخل المتواضع للقطاع الفلاحي خاصة تربية الماشية.

– تسجيل معدلات نمو ضعيفة إذ لم تتعد 0.49 % و كذا معدلات بطالة وصلت إلى حدود 63.68 %.

– حركة النزوح نحو المدن مما أدى إلى إفراغها من حجمها السكاني خصوصا نحو مركز الولاية للبحث عن الخدمات الراقية و كذا مصادر رزق أخرى غير الفلاحة .

ب الإمكانيات:

–كميات تساقط معتبرة تتراوح بين 800 إلى 1000 ملم سنويا لأن طبيعة منطقة تمتاز بخاصية المناخ المتوسطي شبه الرطب.

–الغطاء الغابي قليل الكثافة لوقوعها في أقدام الجبال حيث تقدر المساحة الغابية للمنطقة بـ: 17762 هكتار أي ما يمثل نسبة 17.43 % من إجمالي المساحة الغابية للولاية.

–الأراضي الفلاحية مساحتها حوالي: 104692 هكتار أي نسبة 22.76% من المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية.

-اتساع نطاق مساحة الأشجار المثمرة بحيث تستحوذ على مساحة بنسبة % 18.39 من المساحة المستغلة و هذا يوضح الاهتمام و التوجه الذي عرفته منطقة الدراسة في بداية سنة 2000 و المتمثل في تدعيم و تشجيع الفلاحين على زراعة الأشجار المثمرة المختلفة كالزيتون ، التفاح ، التين ، الأجاص.

-تعداد سكاني قدر بـ: 245341 أي نسبة 15.12% من إجمالي سكان الولاية.

- تتوفر على ثلاث وحدات في الصناعة الإستخراجية المنجمية و وحدتين في قطاع البناء و الأشغال العمومية (إسمنت، بلاط) ووحدة للصناعات الحديدية والنحاسية(براغي وحنفيات BCR) وتتركز هذه الوحدات في عين الكبيرة وعموشة جميلة.

-إمكانيات سياحية معتبرة تتمثل في مدينة كويكول ببلدية جميلة ذات البعد الوطني و الدولي و كذا موقع جنان الحاكم ببلدية عين الكبيرة، إضافة إلى السياحة الحموية متمثلة في الحمام المعدني لبلدية الدهامشة.

2 3 3 -منطقة الهضاب العليا (الوسطى) :

أ- مشاكل التنمية:

- العجز في الموارد المائية المحلية و اعتمادها على المناطق أو الولايات المجاورة و ذلك لقلة التساقط - 300 إلى 600 ملم سنويا.

- نقص المساحات الزراعية المسقية إذ لم تتعد نسبة 7% من المساحة المستغلة فعلا و المقدرة بـ: 110537.9 هكتار.

- الكثافة السكانية الكبيرة و التي قدرت بـ: 443 ن/كم^2 مما يشكل ثقلا كبيرا على التجهيزات و الموارد المحلية.

- معدلات البطالة مرتفعة بالمنطقة حيث وصلت إلى 63.44%.

- الزحف العمراني غير المخطط على الأراضي الفلاحية نظرا للطلب المتزايد على العقار سواء للإستثمار أو حتى للسكن خصوصا في بلديتي سطيف و العلمة.

ب-الإمكانيات:

- مناطق مستوية مع إنحدار ضعيف شمال جنوب، تحتوي على تربة ذات نوعية فيضية.

- الأراضي الفلاحية مساحتها حوالي: 123656 هكتار أي نسبة 26.89 %من المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية و هي من أجود الأراضي و أخصبها.

- حجم سكاني قدر بـ: 709643 نسمة ما يمثل نسبة 43.47% من إجمالي سكان الولاية مع معدل نمو وصل إلى: 1.93%

- تحتوي على الهياكل الكبرى والمنشآت القاعدية و البنى التحتية الرئيسية في الولاية (المستشفيات، مطار دولي، جامعة، معاهد وطنية للتكوين المهني ...).

- بها أغلب الوحدات الصناعية الكبرى في إقليم الدراسة (131 وحدة) خصوصا ببلديتي: سطيف، العلمة التي بهما منطقتين صناعيتين ذات بعد إقليمي و وطني.

- منطقة جذب سياحي بالإمكانيات التي تتوفر عليها بوجود آثار من العصور الحجرية في كل من بلديات: مزلوق، القلتة الزرقاء، إضافة إلى عديد المواقع الأثرية للعهد الروماني و كذا العثماني و الفرنسي خصوصا في بلدية سطيف، كما تحتوي المنطقة على مناطق غابية (الزنادية– سطيف–)، مروج واد بوسلام، كما نذكر وجود منطقة رطبة مصنفة عالميا ببلدية بازر سكرة.

2 3 4 -منطقة السهول العليا الجنوبية (المنطقة الرعوية):

أ - مشاكل التنمية:

- تعاني المنطقة من ندرة الأمطار حيث لا تتجاوز في أقصى كمياتها الـ350 ملم/سنويا
- القطاع الفلاحي يعاني من الشح في الموارد المائية حيث تعاني المنطقة من الجفاف (منطقة شبه جافة) و هي منطقة معرضة للتصحر والتعرية الريحية للتربة مما قد يحول المنطقة إلى منطقة سهبية.
- محدودية السقي حيث أن نسبة 8 % فقط من الأراضي المستغلة فعلا مسقية.
- وصلت معدلات البطالة إلى 67.43% وهي جد مرتفعة.
- التشتت الكبير للسكان ، حيث حوالي 40% من السكان مشتتين (مناطق مبعثرة).
- الإستخدام غير المخطط للأراضي جعل مجال المنطقة يتشوه حيث مظهر الإستخدامات العقارية السكنية فوضوية نتيجة إندماج الأرياف مع الأوساط الحضرية في أغلب بلدياتها.

ب الإمكانيات:

- منطقة سهلية منبسطة يتراوح الإنحدار فيها بين 0 و 7,5%.

- الأراضي الفلاحية مساحتها حوالي: 111750 هكتار أي نسبة 24.30 %من المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية و هي أراضي ذات جودة و خصوبة عاليتين.

- حجم سكاني قدر بـ: 305228نسمة ما يمثل نسبة 18.81% من إجمالي سكان الولاية مع معدل نمو وصل إلى : 1.34%

- تمتلك هذه المنطقة إمكانيات كبيرة للنهوض بالقطاع الصناعي حيث تتوفر حاليا على 21 وحدة تتنوع بين قطاعات: المواد المنجمية والمحاجر، مواد البناء، الكيمياويت و الصناعات الغذائية خصوصا في بلديات: عين ولمان، عين آزال، عين لحجر و صالح باي.

- إمكانيات سياحية هامة تتمثل في الآثار الرومانية بكل من بئرحدادة، قصر الأبطال، عين لحجر، بيضاء برج إضافة إلى الزوايا و المساجد على غرار بلدية صالح باي، أما من الناحية الطبيعية فهي تحتوي على مناطق رطبة مصنفة تتمثل في: سبخة شط البيضاء بحمام السخنة ، سبخة الحميات و شط الفراين بعين الحجر و بيضاء برج ، يضاف إليها الحمامات المعدنية بكل من حمام النخلة بصالح باي، حمام السخنة بلدية حمام السخنة.

2 3 5 -المنطقة الجبلية الجنوبية (أقصى الجنوب و الجنوب الغربي):

أ -مشاكل التنمية:

- كثرة العوائق الطبيعية بها (تضرس شديد، قوة الإنحدار إلى حدود 25%).

- قلة هياكل تعبئة الموارد المائية وكذا صعوبة إستغلالها بوجود حاجز مائي وحيد ببلدية بوطالب.

- ضعف المساحة الزراعية حيث قدرت بـ: 31115 هكتارا فقط أي نسبة 6.76% من إجمالي المساحة الزراعية للولاية
- ذات كثافة سكانية ضعيفة نظرا لقلة العنصر البشري، وغلبة الطابع الجبلي و الغابي عليها وتدهور الجانب الأمني نوعا ما إذ لم تتعد 85 ن/كم^2.
- ضعف التجهيزات و المرافق العمومية و مختلف الشبكات بكل بلديات المنطقة.
- غياب أي قاعدة صناعية في المنطقة رغم وجود الموارد الممكنة للتحويل والإستغلال والتطوير.

ب -الإمكانيات:

- غطاء غابي كثيف بمساحة تقدر بحوالي 36139 هكتار ما يمثل نسبة 35.46% من المساحة الاجمالية للغابات.
- إمكانيات سياحية معتبرة خصوصا بتوفر المنطقة على غابات كثيفة (سياحة جبلية) و كذلك وجود بعض الزوايا في كل من بلديتي أولاد سي أحمد و أولاد تبان، كما توجد بالمنطقة عدة حمامات معدنية طبيعية متمثلة في: حمام الحامة ببلدية الحامة، حمام سيدي منصور بأولاد تبان و حمام الرصفة المعدني .

2 2 -المنطقـــة الأولـــى بالتنميـــة:

من خلال استقراء المؤهلات و العوائق في المناطق الخمسة نستنتج وجود منطقتين هما الأكثر معاناة والأكثر بعدا عن ركب التنمية الجاري في الولاية المنطقة الأولى و المنطقة الخامسة (**المنطقة الجبلية الشمالية القصوى + المنطقة الجبلية الجنوبية**). الخريطة رقم: (14)

وقد قع اختيارنا عليهما بناء على الأسباب التالية :

- عزلتهما وهامشيتهما حيث يغلب عليهما الطابع الجبلي وما يتبعه من عوائق.
- صعوبة إيصال الشبكات وشق الطرق بين تجمعات المنطقتين وبين الأرياف والطرق الرئيسية حيث عامل الإنحدار أكبر عائق (يفوق في بعض المناطق 25%)، زيادة على بنية التربة الهشة التي تعاني من الإنزلاق والإنجراف نتيجة قوة الأمطار.
- عدم الإستغلال الأمثل الذي تعاني منه الموارد في هذه المناطق (ثروة مائية، أراضي زراعية، غابات، مناجم، ثروة حيوانية، ثروة سياحية) .
- التناقص والتفريغ المتواصل للسكان من المنطقة على إثر النزوح والهجرة إلى مناطق أخرى داخل وخارج الولاية فقد سجلت معدلات النمو بهما أقل من 0.5 %.
- العجز الكبير في الهياكل والتجهيزات والشبكات المختلفة أثر على استقرار السكان.
- عدم توفرهما على الهياكل و النشاطات الإقتصادية لامتصاص البطالة المتزايدة ،حيث تتكون المنطق تان من 25 بلدية، 09 منها مراكز دوائر إلا أنها لا تتوفر سوى على (04) وحدات صناعية.

خريطة رقم: 14

ولايــة سطيف : المنـاطق الأولــى بالتنميــة

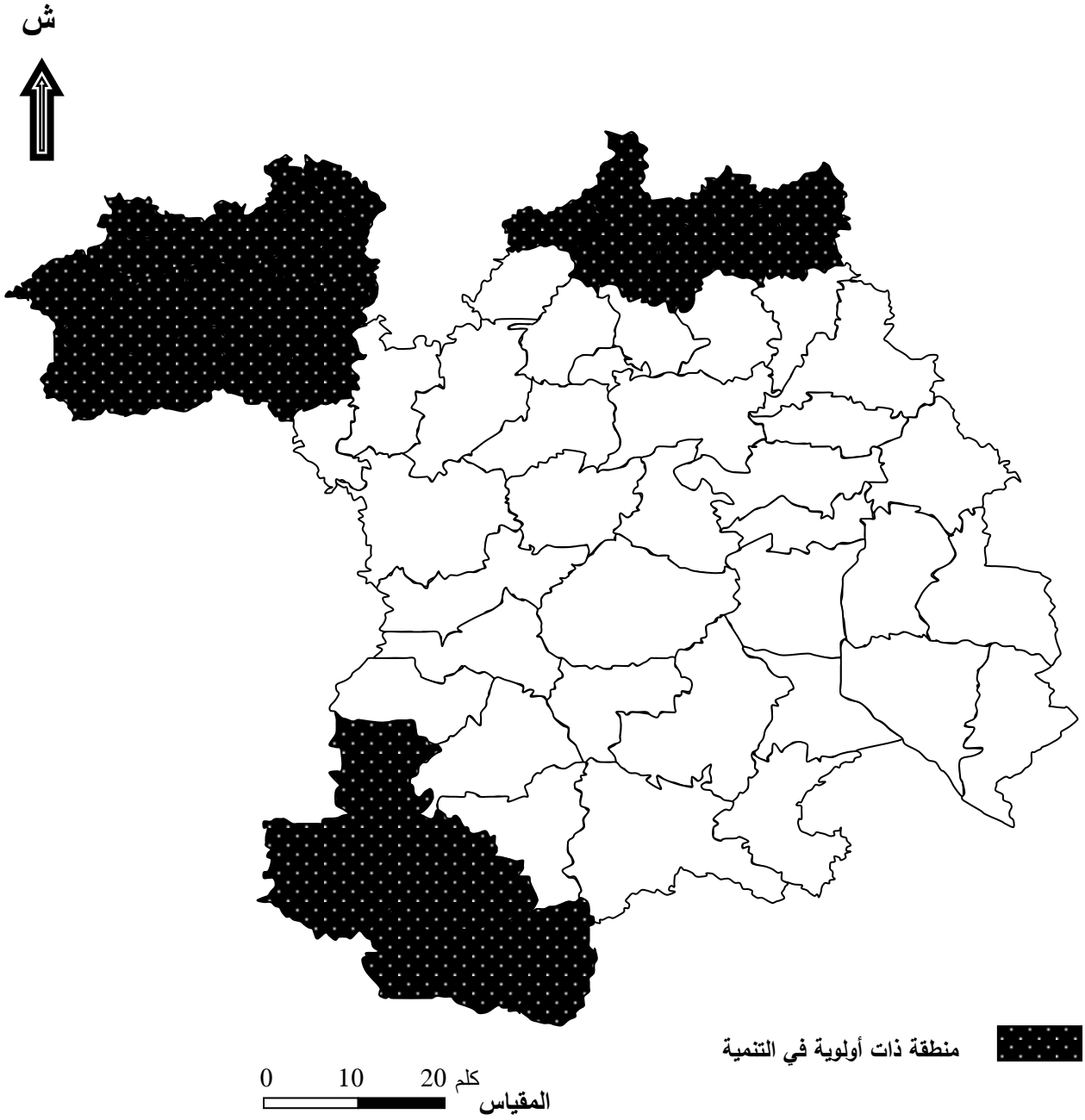

المصـدر: إنجاز الطالب بناء على نتائج و اقتراحات الدراسة

2 3 -الإقتراحات الخاصة بكل منطقة:

بعد التطرق لمجمل المؤهلات و العوائق التي تميز كل منطقة من المناطق الخمسة، يمكن لنا ملاحظة الفوارق جلية بينها، وهذا يساعد على التخطيط الجيد لتدارك النقائص في المناطق الأقل تنمية عن طريق اقتراح برامج تنموية مستعجلة و أخرى على المديين المتوسط و البعيد.

و من خلال هذه النقطة من الدراسة سنعيد بعث بعض الإقتراحات التي وردت في بعض المخططات التنموية المنجزة من طرف السلطات المحلية لا سيما المخطط الولائي و كذا المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير إضافة إلى بعض الدراسات السابقة، هذه الإقترحات الجدية و المبنية على أسس بقيت حبيسة الأوراق و لم تر أغلبها النور في واقع التنمية المحلية لهذه المناطق.

هذه الإقتراحات ستكون خاصة بكل منطقة من المناطق المتجانسة بدءا بالمناطق ذات الأولوية كما أنها ستكون قطاعية ومعززة لخيار التنمية الزراعية المطروح سابقا كبديل جدي للنهوض بالإقتصاد المحلي لإقليم الدراسة و بالطبع دون إغفال القطاعات الأخرى.

☜المناطق الجبلية الشمالية و الجنوبية:

<u>أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية:</u>

- إعادة تأهيل وترميم المساحات المتدهورة و المتضررة بالإنجراف و الإنزلاق.
- تشجيع الزراعات المسقية خاصة على ضفاف واد بوسلام، وواد الكبير في الشمال الشرقي.
- حماية المجال الفلاحي المستغل واستصلاح الأراضي المهملة والعمل على رفع نسبة السقي قدر المستطاع باعتبار المنطقة ذات أولوية.
- إستصلاح المناطق الجبلية وذلك بممارسة الزراعة في السفوح على شكل مدرجات.
- تنمية الزراعة شبه الكثيفة وتطبيق برنامج غرس الأشجار المنتجة للزيوت والأشجار المثمرة في بلديات المنطقة كلها (25 بلدية) باعتبارها صالحة لجميع أنواع الزراعات المثمرة.
- الإهتمام بتربية النحل لوجود الغابات والبساتين.

- الإسراع في تطبيق برنامج مكافحة التصحر وتنمية الرعي والمنطقة السهبية (FLDDSP) المقرر في المخطط التوجيهي للفلاحة والذي يشمل بلديات المنطقة (أولاد سي أحمد، أولاد تبان، الرصفة، الحامة، بوطالب).
- إنجاز سدود صغيرة وحواجز مائية في كل من: بني عزيز، سرج الغول، بابور، الواد البارد، تللة إيفاسن، حمام قرقور، ذراع قبيلة، بني شبانة، أولاد تبان، الحامة.
- معالجة النقص الحاصل في مياه الشرب بإنشاء الأنقاب العميقة و معالجة مياه الحواجز المائية لتزويد التجمعات السكانية الحضرية و الريفية خصوصا بلديات: بوعنداس، بوسلام، آيث تيزي، آيت نوال مزادة، قنزات، حربيل، ماوكلان، أولاد سي أحمد كبلديات ذات أولوية.
- التعجيل بإنجاز سد سوبلة المبرمج بين ولايتي سطيف والمسيلة على مستوى الخانق المتواجد في بلدية الرصفة وبوطالب ، والذي من شأنه أن يكون سببا في تنمية المنطقة عن طريق برامج أخرى (سقي فلاحي).
- إنجاز وحدات لتعبئة المياه المعدنية و المتوفرة بكثرة في هذه المناطق المشتهرة بكثرة الينابيع و غزارتها.

- شق طرقات غابية و بلدية لفك العزلة على سكان القرى و المداشر في مختلف البلديات خاصة دواوير كل من واد البارد و تيزي نبشار و الدهامشة، بوطالب، الحامة.
- توفير الشروط اللازمة من دعم و تحفيزات لرجوع سكان الريف إلى مشاتيهم (الهجرة العكسية) عن طريق التسهيل في منح القروض الفلاحية دون فوائد ربوية ، و كذا منح إعانات السكن الريفي دون قيود.

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار:

- تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة حسب الإمكانيات المتاحة في أرجاء المنطقة مع الإهتمام أكثر بالصناعة الغذائية في المنطقة (إنشاء مطاحن ، إنشاء و تأهيل معاصر الزيتون، وحدات تجميع و تخزين العسل).
- خلق وحدات صناعية تعتمد في مادتها الأولية على الموارد الباطنية بكل من بوعنداس (ثروة حديدية) وبلدية عين الروى (صناعة إستخراجية).
- تشغيل منجم الزنك والرصاص على مستوى بلدية أولاد سي أحمد (صناعة استخراجية) .
- إعادة بعث منجم بوطالب للمعادن غير الحديدية والذي لم يتم استغلاله منذ فترة الإستعمار.
- إنشاء مصانع الخشب والورق نظرا للمورد الغابي الكبير.

ثالثا- قطاع السياحة:

- تحسين شبكة الطرق وربط المنطقة مع باقي المناطق لتسهيل الوصول وفك العزلة وتوفير الأمن للزائرين.
- إنشاء هياكل إستقبال وتحسين مستوى الخدمات، وتوفير النقل خاصة بالبلديات التي تحتوي على الآثار أو الحظائر الطبيعية أو الحمامات المعدنية كـ: بابور، جميلة، حمام قرقور، بني عزيز، أولاد تبان، بوطالب، الحامة.
- إنشاء الفنادق المصنفة وتوفير النقل و الوكالات الخاصة بالإرشاد السياحي على مستوى بلديات المحمية الطبيعية.

☜منطقة أقدام الجبال الشمالية:

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية:

- إنجاز أشغال التهيئة الجبلية و النهرية اللازمة لحماية المجال الفلاحي من أخطار التعرية والإنجراف وانزلاق التربة وخصوصا بلديات: عين الكبيرة، اولاد عدوان، عموشة، تيزي نبشار، عين الروى، الدهامشة، معاوية ، بني فودة.
- تنمية الزراعات الجافة في مناطق أقدام الجبال خاصة الخضر الجافة و البقول.
- تدعيم نشاطات تربية المواشي(غنم، بقر، ماعز) لاحتواء المنطقة على فضاءات رعوية كبيرة مع إعادة الإعتبار لنشاط تربية النحل.
- التعجيل بإتمام مشروع التحويلات الكبرى و الذي لم تتعد الأشغال فيه نسبة 50 % و هو المنتظر تسليمه في 2017 هذا المشروع كفيل برفع الأزمة ومعالجة النقص الحاصل في المنطقة والمناطق التي تليها.
- إنجاز محطات تجميع مياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة في البلديات التي أوديتها تصب في السدين المبرمجين للتحويلات (عين عباسة، عين الكبيرة، اوريسريا، تاشودة، عموشة، اولاد عدوان، بني فودة) وذلك لحماية المياه من التلوث و النظام البيئي من التدهور.
- تدعيم النقص الحاصل في مياه الشرب و السقي عن طريق الأنقاب المائية للتخفيف على السدود والحواجز المائية.

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار:

- بعث الصناعات التحويلية بالإعتماد على الموارد المتوفرة (أشجار مثمرة، ألبان، جلود، عسل)
- إنشاء وحدات تعبئة المياه المعدنية لتوفرها على ينابيع معدنية كثيرة و ذات تدفق عالي خصوصا بلديتي:بني فودة، جميلة.

- برمجة مناطق صناعية وتأهيل مناطق النشاطات خصوصا في البلديات ذات القوة السكانية (عين الكبيرة، عموشة، جميلة، الأوريسيا) للتقليل من معدلات البطالة العالية .
- دراسة إمكانية توطين مصانع الخشب والنجارة في بلديتي: الدهامشة في الجهة الشرقية ، والأوريسي ا في الجهة الغربية حيث تكون المادة الأولية من الغابات والجبال الشمالية المجاورة.

ثالثا- قطاع السياحة:

إنجاز أشغال التهيئة السياحية المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية سطيف في المنطقة(02) والذي ينص على :

- إنجاز منطقة توسع سياحي بعين عباسة " جبل مقرس" (حظيرة التسلية و الترفيه)
- إنجاز مخيمات كشفية في عين عباسة .
- تهيئة المحطة المعدنية الحرارية ببلدية الدهامشة .
- الإسراع في إنجاز المتاحف في المناطق التاريخية : عين الحنش،عين الكبيرة.
- توعية السكان بالثقافة السياحية التاريخية والأثرية للمنطقة.

☜منطقة السهول العليا الجنوبية:

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية:

- تدعيم الإستثمار في المجال الفلاحي عن طريق المكاتب الخاصة وتشجيع اليد العاملة الشابة على دخول هذا القطاع بواسطة التسهيلات والتحفيزات.
- تشجيع التخصص في النشاط الفلاحي حسب توجهات سكان المنطقة (حمام السخنة/تلة/طاية/الولجة : تربية البقر و زراعة الأعلاف)، عين أولمان/صالح باي/قصر الأبطال:زراعة صناعية، عين أزال/عين الحجر/بيضاء برج : حبوب و خضر و فواكه وتربية الغنم، بئرحدادة : بيوت بلاستيكية وتربية الدواجن.
- الإسراع في تطبيق برنامج المشاريع الجوارية للري للحد من التصحر (HCDS)[1] والمبرمج في الـ PAW ويتعلق بالبلديات التالية : حمام السخنة، الولجة، التلة، الطاية، بيضاءبرج، عين أزال.
- التعجيل بتطبيق برنامج مكافحة التصحر وتنمية الرعي والمنطقة السهبية (FLDDSP)[1] والذي يتعلق بالبلديات التالية : حمام السخنة، الولجة، طاية، تلة، بيضاء برج، عين أزال، عين الحجر، عين أولمان، صالح باي .

[1] -HCDS :Hydraulique contre la désertification des sols : تشريب ظ ا ُري ُمحلياخر ظخش ارتشاخ

- تطبيق برنامج الهضاب العليا الذي يشمل البلديات التالية من هذه المنطقة : عين أزال،عين أولمان،عين الحجر، تلة، طاية، الولجة، حمام السخنة، صالح باي، بيضاء برج.
- إنجاز الحواجز المائية المبرمجة في كل من: بيضاء برج، عين أزال، لتغطية العجز الحاصل في الموارد المائية للسقي والشرب لتعويض النقص في كمية الأمطار.
- إنجاز محطات تجميع مياه الصرف الصحي في: بئر حدادة، الولجة، عين الحجر، الطاية، بيضاء برج.
- التعجيل بإنجاز معالجة المياه للتجمعات الحضرية الكبرى في المنطقة : ،عين أزال، حمام السخنة.
- إنجاز الخزانات المائية العلوية (Château d'eau) في المناطق المنبسطة قصد تسهيل عمليات التوزيع وضمان وصول المياه للمساكن.

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار:

- إعطاء الأولية في توزيع الأراضي الموجهة للإستثمار عن طريق الإمتياز للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة الناشطة في الصناعات الغذائية.
- توسيع سوق الجملة للخضر و الفواكه لأن المنطقة أكبر ممول في الولاية الواقع بمدينة عين ولمان (بلدية مركزية)، وكذا فتح أسواق جوارية بالمنطقة لتسويق الفلاحين لإنتاجهم بسهولة.
- إعادة هيكلة الصناعة المنجمية الإستخراجية في المنطقة (مناجم خرزة يوسف، الشعبة الحمراء) وفتح المناجم غير المستغلة في بلديات (عين الحجر، عين أزال).
- بعث مناطق النشاطات الصناعية و الحرفية على مستوى البلديات و التجمعات الصغيرة مع مراعاة التخصصات حسب الموارد المتاحة (عين الحجر:صناعة مواد البناء، بيضاءبرج، بئرحدادة : صناعة غذائية).

ثالثا- قطاع السياحة:

- حماية المناطق الرطبة (سباخ وشطوط وبحيرات) والأودية من التلوث بمياه الصرف الصحي و الصناعي التي تصب فيها دون أدنى معالجة كونها مناطق مصنفة عالميا.
- التنقيب وجمع الآثار في المواقع الرومانية (مدينة زراية الرومانية ببيضاء برج، موقع عين السلطان بعين الحجر والمواقع الأخرى).
- تجديد وإعادة هيكلة الحمامات المعدنية الحارة : حمام السخنة ببلدية حمام السخنة، حمام النخلة بصالح باي .

[1] - FLDDSP : Fond de Lutte contre la désertification et pour le développement des steppes et du pastoralisme : صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والرعي

- تطبيق توجيهات المخطط التوجيهي للسياحة في ولاية سطيف والذي يبرمج إنشاء منطقة توسع سياحي في حمام السخنة (ZET) وإنشاء متحف للآثار بعين الحجر و بيضاء برج.
- اقتراح منطقة توسع سياحي في التراب الواقع بين بلديات عين ولمان، صالح باي و أولاد سي أحمد (سياحة جبلية غابية)

☜ **منطقة الهضاب العليا (الوسطى):**

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية:

- تهيئة المساحات الفلاحية مسبقا عن طريق تقسيم الأراضي وإنشاء الطرق وتعيين التخصصات الزراعية للأراضي (حبوب، أعلاف، أشجار مثمرة...) وإنشاء مصدات الرياح والحواجز الغابية لحماية الأراضي من التعرية.
- إعادة تأهيل المساحات المتضررة والمتدهورة و حماية المجال الفلاحي المستغل.
- توزيع الفلاحة على المنطقة حسب التخصصات وتوجهات سكان المنطقة: بئ العرش/ العلمة/ القلتة الزرقاء: تربية المواشي خصوصا الأبقار وزراعة الحبوب و الأعلاف، أولاد صابر /قجال: حبوب وأشجار مثمرة ، قجال/عين أرنات/مزلوق/قلال: الخضر و الأعلاف و الأشجار المثمرة .
- توفير الشروط اللازمة لرجوع السكان إلى المناطق الفلاحية والعمل على استقرار الباقين خصوصا في بلديات بئ العرش، قجال، مزلوق.
- الإسراع في برنامج التحويلات المائية الكبرى كما قلنا سابقا لتغطية العجز الحاصل في مياه السقي قدر المستطاع حيث 35% من المجال الفلاحي المستغل فقط مسقي زيادة على أن كمية مياه السقي لا تفي بالغرض إذ تستعمل حوالي 1700م³/هكتار/السنة بينما إحتياج أراضي الهضاب العليا هو 10000م³/هكتار/السنة.
- إنجاز محطات معالجة مياه الصرف الصحي و الصناعي في كل من : بئ العرش، عين أرنات، بازرصخرة قجال، وتوجيه المياه للسقي الفلاحي بعد المعالجة.
- إنجاز حواجز مائية في بلديات عين ارنات ،عين عباسة.

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار:

- إنجاز المنطقة الصناعية الكبرى (Mega zone industrielle) بمساحة 700هكتار قابلة للتوسع إلى 1000هكتار بأولاد صابر شرق بلدية سطيف والمبرمجة في المخطط التوجيهي للصناعة لتغطية الطلب على الإستثمار بالولاية.

- الإسراع في إنجاز المناطق الصناعية المبرمجة في المخطط التوجيهي للصناعة في كل من: قجال 30 هكتار، بازرصخرة 86 هكتار، بئر العرش40 هكتار سواء على شكل (ZI) أو(ZIDI).

- تخصيص مساحات عقارية صناعية على مستوى هذه المناطق لقطاع الصناعات الغذائية بالموازاة مع مساحات السقي الكبرى في الولاية مستقبلا .

- تقديم التسهيلات للمستثمرين المحليين والوطنيين والأجانب للإستفادة من التكنولوجيا الصناعية خصوصا في مجال الإلكترونيك والمعلوماتية والصناعات الميكانيكية وصناعة التجهيزات الفلاحية المتطورة كما هو الحال لمصنع التجهيزات الكهرومنزلية بسطيف الذي بدأت الأشغال به و مصنع الإلكترونيك و الهواتف النقالة.

- تأهيل اليد العاملة الصناعية و الإعتماد على طلبة الجامعات حسب التخصصات .

- ربط الجامعة ومراكز البحث العلمي بالقطاع الصناعي والعمل على تطوير الإبتكارات والمنتوجات .

ثالثا- قطاع السياحة:

- مواصلة التنقيبات حول الآثار الرومانية في المنطقة.

- الإسراع في تهيئة غابة الزنادية، غابة جرمان، مروج وغابات واد بوسلام وجعلها فضاءات خضراء للترفيه.

- تهيئة وحماية موقع البحيرة بعين أرنات وجعلها فضاء ترفيهيا.

- حماية المنطقة الرطبة "سبخة بازر" عن طريق إنشاء محطات معالجة المياه على مستوى الأودية التي تصب فيها والقادمة من العلمة، بازر صخرة، الملاح، و الحفاظ على الأنواع النباتية والحيوانية على مستواها.
- إنشاء وكالات سياحية ومكاتب تعريفية في الولاية تختص بالتحسيس والتعريف بالمنطقة.
- الإسراع في اطلاق مشروع الترامواي (النقل النظيف) الذي من شأنه أن يساهم في إعطاء المدينة مظهرا حظاريا و يساعد على إرساء مقولة * **سطيف مدينة نظيفة** *

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتشخيص واقع التنمية المستدامة في الولاية من خلال دراسة بعض المؤشرات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة، بعدها وقفنا على أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى السير نحو تحقيق هذه التنمية، حيث توصلنا إلى أن الأرقام المحصل عليها تبرز مدى بعد الولاية عن المعدلات سواء الوطنية أو الدولية إلا أنها قد لا تعبر فعلا عن الوضع الحقيقي لمختلف المتغيرات المدروسة (الاقتصادية، الإجتماعية، البيئية) لأن تلك المؤشرات تفتقد نوعا ما إلى المصداقية و لا تتميز بالوضوح و السهولة سواء في جمع المعلومات أو تطبيقها على المجال، كما أن ضعف هذه المعدلات كانت وراءه كذلك عدة أسباب طبيعية، اقتصادية و اجتماعية من: قساوة المناخ شح الموارد المائية، نقص المساحات الزراعية المسقية، انتشار البطالة، الصعوبات المالية للجماعات المحلية، عدم الاهتمام ببعض القطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالزراعة وقطاع السياحة، غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، سوء توزيع السكان جغرافيا، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق الولاية.

لنصل في الأخير إلى:

- اقتراح بديل لتوجه الإقتصاد المحلي نحو تنمية القطاع الزراعي كرهان على المديين المتوسط و البعيد بالاهتمام بتدعيم الموارد المائية و الذي من شأنه رفع المساحات المسقية وبالتالي الزيادة في الإنتاج –تحقيق الإكتفاء– و كذا الاهتمام بتأهيل اليد العاملة الزراعية إضافة إلى إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الغذائية.
- تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة و ترتيبها حسب الأولوية في التنمية، مع وضع اقتراحات حسب إمكانيات وخصوصيات كل منطقة، وذلك بغرض الوصول إلى وضع الولاية على طريق صحيح للمضي نحو تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

❖أخبرّخ أكبخ:

من خلال دراسة موضوع التنمية المستدامة تبين أنه يكتسي أهمية بالغة ليس في حياة الشعوب الحالية فحسب وإنما يطال حتى مستقبل الأجيال القادمة و مصيرها.

و قد تبين لنا أن الوصول إليها من خلال احترام أبعادها و مبادئها (الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية) يبقى لحد الآن بعيد المنال لأغلب الدول في العالم إن لم نقل كلها ، إذ يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية ، إضافة إلى انعدام الوعي و الثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع، المؤسسات و الهيئات الفاعلة و التي تتجلى في: مشاكل التصحر، الإحتباس الحراري، المجاعات و الحروب من أجل مصادر الطاقة سواء التقليدية منها أو المتجددة.

كما أن قياس التنمية المستدامة في حد ذاته صعب أو بالأحرى غير ممكن لنقص الدقة في المؤشرات أو غياب قاعدة البيانات لكل الدول مع وجود إشكالية أخرى و هي كيفية اعتماد المعدلات العالمية في القارنة و على أي مستوى يمكن هذا القياس من إعطاء نتائج تنطبق على الواقع.

و الجزائر من بين هذه الدول التي أدركت حقيقة المشاكل البيئية وبادرت في الآونة الأخيرة إلى اعتماد برامج ملائمة لتهيئة أقاليمها وحماية البيئة وتشريع قوانين للحد من هذه المشاكل في إطار التنمية المستدامة، إلا أن معظمها يبقى لحد الآن حبر على ورق فإشكالية التفاوت الجهوي في التنمية بين الولايات و كذا المشاكل البيئية للكثير منها و عدم وجود محرك حقيقي لإيجاد تكامل إقليمي.

و عليه خلصنا إلى أن: **التنمية المستدامة شعارات مثالية بعيدة عن التطبيق في أرض الواقع سواء عالميا أو دوليا أو حتى على المستوى الوطني إجمالا.**

لذا وجدنا أن الانطلاق في التنمية من الولايات (الإقاليم المحلية) من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى التنمية الشاملة لكامل التراب الوطني و هو ما تم الوقوف عليه أكثر من خلال دراسة ولاية سطيف كعينة ومثال.

حيث وقفنا على مدى الإمكانيات التي يتوفر عليها إقليم الدراسة سواء الطبيعية، أو البشرية أو حتى تلك المتعلقة بمختلف التفاعلات بين القطاعات الإقتصادية المتحكمة في إقتصاده حيث خلصنا إلى أنه يزخر بإمكانات

فلاحية هامة كما أنه يتوفر على مقومات صناعية وموارد باطنية معتبرة من شأنها إحداث التكامل بين القطاعين(منطقتين صناعيتين + 26 منطقة نشاطات) وذلك بخلق وحدات إنتاجية تنتشر حسب المقومات الزراعية والحيوانية خاصة في المناطق المهمشة كي تساعد على نشر التنمية بين مختلف أرجاء الإقليم كما أن الولاية تمتلك طاقة شبابية كبيرة تتمثل في 64.03% بين 19 إلى 59 سنة وهي طاقة كبيرة يمكن توجيهها في خدمة البرامج التنموية الموجهة إلي الولاية، إلا أن هناك استغلالا غير مدروس و غير موجه لهاته الإمكانيات في إطار ما نصت عليه مبادئ التنمية المستدامة ما انجر عنه الكثير من المشاكل التي تعيق الوصول إلى تحقيقها أو على الأقل السير في طريقها.

وهو الأمر الذي عالجناه في هذه الدراسة حيث حاولنا قياس بعض المعدلات بالإعتماد على مؤشرات تخص البيئة و الإقتصاد و المجتمع، إذ كانت الأرقام كلها تدل على كارثية الوضع الذي تشهده التنمية المستدامة في الولاية، وهذا لا يعني أن **المستوى المحلي** لا تتحقق فيه الشروط التي تؤدي إلى التنمية و لكن هذه الوضعية هي نتاج عدم اعتماد الأسس و المعايير المتبعة في التخطيط الإقليمي، لأن الواقع يقول بأن الميزانيات المخصصة للتنمية لا توزع بالعدل على مختلف بلديات الولاية، كما أن معظم المشاريع الموجهة لها لا تأخذ بعين الإعتبار خصائص هذه المناطق و لا القدرة على احتمالها، يضاف إليها بعض العوامل الطبيعية و البشرية التي أعاقت حركة التنمية في أغلب هذه المناطق (المناطق الجبلية الشمالية و الجنوبية)، ما أثر سلبا على الأرقام العامة التي تخص التنمية في الولاية.

لذا ارتأينا في الأخير وضع تصور جديد للإقتصاد المحلي للولاية، بأخذ **التنمية الزراعية** كموجه له على المديين المتوسط و البعيد، كون المنطقة فلاحية بامتياز و ذلك بـ:

- الرهان على زيادة الموارد المائية و توجيهها نحو زيادة محيطات السقي بالولاية و العمل على تأهيل اليد العاملة الزراعية ما من شأنه رفع المردودية و بالتالي الإنتاج – الإكتفاء الذاتي –
- إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الغذائية الذي يعاني نوعا ما في الولاية و ذلك من خلال الدعم المالي غير غير الربوي، و كذا التحفيزات المعنوية (الإعفاءات الجبائية، التكوين و الرسكلة ...)

و موازاة مع ذلك و لأن التخطيط الإقليمي الناجح ينظر لذلك، قمنا بتقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة بالاعتماد على معايير موضوعية، لنصل إلى اختيار المنطقة الأولى بالتنمية و التي كانت مناصفة بين المنطقة الجبلية الشمالية القصوى و كذلك المنطقة الجبلية الجنوبية كونهما بعيدتان كلية تنمويا عن المناطق الأخرى و هو ما يقتضي بالاستعجال في إنجاز مشاريع و انهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز و هو ما حاولنا إثراء هذه الدراسة به في آخرها، بوضع جملة من الإقتراحات التي تخص كل منطقة و كل قطاع على حدى، وهذا كله بغرض الوصول إلى وضع الولاية على طريق صحيح للمضي نحو تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

و في الأخير نقول بأن دراسة موضوع التنمية المحلية المستدامة يعتبر حقلا واسعا، وحديثا خصبا للبحث فيه لتعقده وتداخل العديد من المعارف والعلوم في دراسته، كما أن مجال الدراسة يعتبر هو كذلك واسعا و متنوعا و هو ما صعب أحيانا من الخوض في بعض التفاصيل التي كانت ربما ستعطي إضافة إليها، لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة تمهيدا لوجود بحوث أخرى تكمل مختلف زوايا هذا البحث المتواضع.

❖ئبئ ّخ ق ّبدس ˇ شّاعغ:

أولا: باللغة العربية:

- **الكتب:**

1 ـد- **بشير التيجاني** – التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر (جامعة وهران) ديوان المطبوعات الجامعية – 2000-

2 ـد- **علي لبيب** – جغرافيا السكان ، دار العلوم العربية بيروت – لبنان- 2004-

3 ـد- **محمد السيد غلاب** + د- **يسري الجوهري** – جغرافيا الحضر (دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه) منشأة المعارف بالإسكندرية – مصر – 1998-

4 ـد- **نوزاد عبد الرحمن الهيتي**، د.**حسن إبراهيم المهندي** "التنمية المستدامة في قطر الإنجازات و التحديات" اللجنة الدائمة للسكان -2008.

- **أطروحات الدكتوراة ، رسائل الماجستير و مذكـــرات التخرج:**

1 ـد- **عمر شريف** " استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة - دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر – رسالة دكتوراه اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2006- 2007

2 -**بودادة آمال** " ميزانية البلديات و التنمية المحلية – ولاية قسنطينة – مذكرة ماجستير (كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية) جامعة منتوري قسنطينة 2012.

3 -**جهيدة نزاري**- عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة – دراسة ميدانية بمدينة العلمة – سطيف- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري – كلية العلوم الإسلامية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا- جامعة الحاج لخضر- باتنة – 2009-

4 -**سليماني نبيل** – تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لولاية سطيف- مذكرة ماجيستير في التهيئة الاقليمية – معهد علوم الارض – جامعة منتوري قسنطينة -2009-

5 -**شاوي صباح :** أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف – مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير. جامعة سطيف –2010–

6 -**عاطف صالحي**– وضع خطة إقليمية ضمن أبعادها البيئية – مذكرة ماجيستير – معهد علوم الارض – جامعة منتوري قسنطينة – 2005 –

7 -**مشري محمد الناصر** – " دورالمؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة سطيف – 2011

8 -**بن ثليجان عبد الرحمان و بن ساحلي إلياس :** المدن الجديدة وعلاقتها بالتنمية المستدامة حالة المدينة الجديدة شوف لكداد "سطيف " مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية – جامعة أم البواقي– 2013.

9 -**جعران نور الإسلام و ليتيم ياسين:** ولاية سطيف– موارد طبيعية معطلة و طاقات بشرية عاطلة – مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الاقليمية –معهد علوم الأرض – جامعة منتوري قسنطينة –2010.

➢ **<u>المقـالات و البحوث:</u>**

1 -**د. عبد الله بن جمعان الغامدي** – التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة–2007.

2 -التنمية المستدامة في الجزائر و تحدياتها – مجلة التواصل– عدد 26 جوان 2010.

3 -**لطرش ذهبية** – متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف– 2008

4 -**أ.مشان عبد الكريم، أ.عابي وليد، أ.قلقول عبد الرزاق** – التنمية المستدامة وإدارتها في الجزائر : – بحث في مقياس مبادئ وأسس إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2009– 2010

5 د-**مانع خنفر**: المقاربة البيئية في تحميل التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر- مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية عدد رقم **34** – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير- جامعة باجي مختار – عنابة –جوان 2013.

6 د. **نجيّة زرمان** : مستقبل محاصيل الطّاقة و الوقود الحيوي في الجزائر مقالة صادرة في موقع جريدة الشعب بتاريخ: 11 ماي 2013.

➢ **المقالات المحملة من مواقع الأنترنيت:**

1 **باتر محمد علي وردم** ، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ؟ مرصد البيئة الأردنية – 2006– مقالة محملة من الموقع : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

2 **عبدالسلام أديب** : أبعاد التنمية المستدامة 2008 محملة من موقع:
http://www.annahjadimocrati.org/pages/economie

3 **كريم المالكي** – هل من خارطة طريق للتنمية المستدامة في الألفية الثالثة؟ مقالة مصدرها الموقع الإلكتروني: http://www.raya.com

4 **م.د.مهدي سهر غيلان ، م.د.فايق جزاع ياسين ، م.م.شيماء رشيد محيسن** : دراسة تحليلية لأ ّ مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة – جامعة كربلاء – 2008 مقالة محملة من موقع : www.iasj.net

5 النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012 مقالة محملة من موقع: www.ons.dz.

6 تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة خاص بتنفيذجدول أعمال القرن ٢١وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول ونتائج مؤتمرالقمة العالمي للتنمية المستدامة **2010** (ص7) من موقع الأمم المتحدة http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/

7 محاضرة بعنوان – التنمية المستدامة – المجلس الأعلى للتعليم في قطر محملة من موقع : http://www.socialscience2009.com

8 -تكامل المشروعات العمرانية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة – جزء من مذكرة محمل من الموقع : www.cpas-egypt.com

9 -**البيئة عبر الحدود** ": الفصل الخامس من كتاب محمل من الموقع: www.4geographyarabe.com

➢ **المجلات و الجرائد:**

01 -الجريدة الرسمية رقم: 05 الصادرة بتاريخ 28-01-1987 من موقع : www.joradp.dz

02 -الجريدة الرسمية رقم: 77 الصادرة بتاريخ 15-12-2001 من موقع : www.joradp.dz

03 -المدونة الإحصائية لولاية سطيف لسنوات 2007-2008-2009-2010-2011-2012 (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية).

ثانيا: باللغة الفرنسية:

01- SNAT de L'Algerie 2025.

02- P.A.W de Sétif 2009-2025.

لبىئ ّخ ِإىئش اد ا ّزميخ ا ّغزذا خ
أز ِلئش ب ّ غخ الأمم ا ّنئذح ّ ٍزميخ ا ّغزذا ِخ UNCSD

ألا :ا ّ ّإىئش اد الاعز ّاعيخ

- ✓ ا ّغخ أمئويخ ُعّب ٍ دْ ٍ خىّلأش.
- ✓ إىئش عٍني أوياسيزلْب د اذ خ ّ ٍ.
- ✓ ّكٍذ ٍ لطبُخ.
- ✓ ّكٍذ ٍ أنمو أعّبني
- ✓ عّب ٍ أمستوىئب د لحكٍشيخ ا ّظبءخ ئىئش لطبمي.
- ✓ ا ّغخ ز ّعىّ أعّس إلىبس إلى أعّس ا ّزّس.
- ✓ ّكٍذ ٍ لطب ألىىّلب ٍ دْ ٍ ع اخبّغخ.
- ✓ ا ّعمر أمتوءغّك ّذ ا ّلدح.
- ✓ ا ّغخ أمئويخ ُعّب ٍ أزيد ٍ ركّئش ُ ّ.ّشلكنّبلءخ ُظئش ف أصحي.
- ✓ ا ّغخ أمئويخ ُعّب ٍ أزيد ٍ ركّئش ُ ّ.ّ4بأئش ش ة أمأموخ.
- ✓ ا ُحظ ٍ ّكٍذ أ ّشاع ا ُطلّخ أمعديخ.
- ✓ ّكٍذ ٍ ئش ُبس ُعبئ ّ الحمء ّ.
- ✓ ألىىّلب ٍ أزيد ٍ يد ظّ ٍ إلى أظئق اخبّ ظ ّ ٍ المرحلخ ا ّنهئ ّخ.
- ✓ ّغز ّ ٍ ر حظ ّ ّجلب ُ4 ٍ في المرحلخ ظُبئ ّخ.
- ✓ ّكٍذ ٍ إلملهئوش اءح ُ ّئبخجيب ُ4 ٍ.
- ✓ الغبحخ أل س ّكءخ ش ّخض ا ّحذ.
- ✓ ّكٍذ اغش ائ المغخ ُ ّ 100 ا ّق نسمخ ّ ا ّعّب ٍ.

صانيب :ا ّإىئش ا د الاقتصبدية

- ✓ ُظ ّتأل ش د ّ ٍ لبوظ المحلي إلعمالي.
- ✓ حظخ الع ّمار ّ ٍ لبوظ المحلي إلعمالي.
- ✓ لفض أز ّغبس ي ُغخ اخئب د.
- ✓ ا ّغخ الديو ٍ إلى لبوظ المحلي إلعمالي.
- ✓ ا ّغخ المسكّذا د إل مُعاءخ المو ّنخ إلى لبوظ المحلي إلعمالي.
- ✓ ض ّبلءخ اعز خذا المواد.
- ✓ ُظ ّتأل ش د ّ ٍ الع زلاى اغّي طّبخ.
- ✓ حظخ اع زلاى ظبدس طّبخ المزغذح.
- ✓ ض ّبلءخ اعز خذا طّبخ.
- ✓ ر ّءذ لأبيا د أطّخ.
- ✓ ر ّءذ لأبيا د امشخ.
- ✓ ردّير لأبيا ىكّىبد اعز خذ ابّ.
- ✓ ُظ ّتأل ش د ّ ٍ المسلّخ أمق طّخ حغت ّ ءخ أو ّ.

صّضب :ا ّإىئش ا د البيئية

- ✓ ُظ ّت ل ش د ّن المساحا د أظبُخ ُض س ّكءخ.
- ✓ عّب حخ لّبب د ّ ءخ ّ ّئ ّخ ّ ٍ عّب حخ الأراضي.
- ✓ عّب حخ أل س عّوابش ُض س ّكءخ والمخ ظّ ّ ض س ّكءخ المحبط ّ ّ أذائمخ.
- ✓ ّكٍيىئب ص ا د أ ّكّوخ.
- ✓ اع زلاى المواد المسلّذح ال ُص ٍ.
- ✓ دس عّ ّش ّض ص ّب د ّ أء في ّكّوخ ّلبس عّ ّخ ُلفىّن ّكٍيخ.
- ✓ ز ّعٍيما ٍ الأسمدة.
- ✓ ز ّعٍيما ٍ ّجّذا اءكبب أض س ّكءخ.
- ✓ ض ّبلءخ ح ّظ ّذ أ ّشب ة.
- ✓ دس عّ ّش ّض ط ّاحبُت في المّب ّ ّب عّ ّخ.
- ✓ ا ّغخ أمئويخ ُعّب ٍ أمقيمء ٍ في الفىّن ّب عّ ّخ.

- ✓ أ ح ظ ئ خ أ غ ّ ي خ ُ ظ ئ ذ ح غ ت أل أ ع أ ش ر ئ ة غ خ للسمي.
- ✓ أ غ ح ت أ غ ّ ي ا ل ع ب أ غ ق ئ خ أ غ ط ح خ ً غ خ ى ئ ّ ي خ ا مجموع ال ع ب أ م ت ا ح.
- ✓ أ ط ت أ ج ئ ّ و ج ي ا ُ ي ب ئ ي على أل ّ غ ع خ ا في ا ر ً أ م ا ئ غ.
- ✓ ر ش ً ض أ ز ّ ش ي ا أ و ّ ئ غ خ ل ب ش ئ غ خ في ال ع ب ك ي ن ث خ.
- ✓ غ ب ح خ أ ً ظ ال ي ك و ل ّ ئ غ خ أ ش ر ئ ة غ خ.
- ✓ ال غ ب ح خ ال م ح م ئ غ خ ً غ خ ى ئ ّ ي خ ا ل غ ب ح خ إ ل ع م ا ل غ خ.
- ✓ ز ش ل ن ب س ث ك غ أل أ ع أ ش ر ئ ة غ خ ا أل ج ب ء.

س ا ث ك ب: ا أ ّ ي ش ا د ا ّ و ؤ س س ي ة

- ✓ ال ز غ ش ا ئ غ خ أ ّ ي ئ غ خ ر ُ ن م ئ خ ال م س و ذ ل خ.
- ✓ ر ل ئ ز ر ال ن ب ب ف د أ ئ غ خ ال م ص د م ك ئ ب.
- ✓ ك ذ أ ع ض ح ال ر ا د ي و ً 1000 ن س م خ ا أ ع ب.
- ✓ خ ط ئ ن ا ب و ق أ ش ر ئ ة غ خ ً 1000 ن س م خ ا أ ع ب.
- ✓ ك ذ د أ ل ق ل ُ ن ب خ ً 1000 ن س م خ ا أ ع ب.
- ✓ ك ذ د ّ ش ش ك ي ال ز ش ّ ذ ً 1000 ن س م خ ا أ ع ب.
- ✓ إ ل ب م على أ ج ح ش ل ط ي ر ً غ خ ا ل ب و ظ ال م ح ل ي إ ل ع م ا ل ي.
- ✓ غ غ ي ش ال ز م ظ ب د ي خ ج ش ش ي ن ث ك ا أ س س أ ط ئ ك ئ خ.

ع ذ ّ ي س ل ُ)01(: ا ّ ز ظ ي م إ ل س ا ّ ل ا ي خ س ط ي ف

ّ ذ ا ش ح	ّ أ ج ِ د ي ب ب ا ّ ش ك ئ خ ب ُ
1 - ع ط ئ ق	ع ط ئ ق.
2 - ك ئ أ س ئ ب د	ك ئ إ س ئ ب د ك ئ ج ب ع خ، أ س ي س ي ا، ض ُ ّ م.
3 - ك ئ ط أ ا ِ	ك ئ ط أ ا ِ ك ئ ُ ح غ ش ئ ك ب ب ف ش ر ي ط ئ ش ح ل د ح.
4 - ك ئ ا ُ ّ ش ح	ك ئ ا ُ ّ ش ح، أ ن ب ّ ش خ، أ ال د ك ذ ا ء.
5 - ك ئ ا ُ م ا ء	ك ئ ا ُ م ا ، ه ال ٍ ، ه ظ ش ل ط ل ب ٍ ، أ ال د ع ي أ ح م د.
6 - ك م ّ ش خ	ك م ّ ش خ أ ج ب س د و ئ ز ج ش ئ ب س.
7 ث ب ث ّ س	ث ب ث ّ س، ع ش ط أ ّ ِ.
8 -ث ّ ي ع ز ي ز	ب ني ع ز ي ز ك ئ ا ُ غ ج ذ ك ب ئ خ.
9 -ث ن ي و ر ر ال ِ	ث ن ي و ر ر ال ِ ك ئ ُ و ش ا ط، ب ش ي ج ب ح ُ، ب ني ّ ح ل ي.
10ث ئ ش ك ل ش ك	ث ئ ش ك ل ش ك، أ ال ك خ، أ ُ غ ج ب ش ّ د ح.
11- ث ك ّ ذ ا ط	ث ك ّ ذ ا ط، آ ي ت أ ّ ِ ض ا د ح، آ ي ت ر ئ ز ي، ع ال ّ.
12-ث ّ ه ب ك خ	ث ّ ه ب ك خ ك ئ ا ُ ش ُ، ب ني ُ ع ا.
13- ع م ي ل خ	ع م ي ل خ، ب ني ف و د ة.
14- أ ك ِ م خ	أ ك ِ م خ، أ و ز خ ط ه ر ش ب ب ص س ش ُ ح.
15-ه غ ب ٍ	ه غ ب ٍ ه أ ل ط ب ث ش.
16- ه ض ا د	ه ض ا د، ح ش ئ ة ّ.
17- ح م ا م ه ش ّ س	ح م ا ّ ش ه ّ س، س ا ع ج ئ خ.
18- ح م ا م أ غ خ خ	ح م ا م أ غ خ خ ئ ز ب ي خ، أ ز خ.
19- ّ ب ُ ال ِ	ّ ب ُ ال ِ، ر ال ئ ي ب ع ا.
20- ط ب ُ ح ث ا ي	ط ب ُ ح ث ا ي ش ئ ب ُ ت ُ ب ح ّ خ، أ ال ج ب ء، أ ُ ش ط خ.

ع دّيس لُ)02(: رزيع الأ ام ّ لاية سطيف 2012

اجّ ذية	أسا م ِ فبيّئ خ ضّ سكّ خ	أسا م بس كّ نية ّ ش ا د	ب ا ّ غ مية	أسا م ِ غير ِ زغ خ ّ خ ق ق خ ق ّ ال خ	أسا م ِ غير ِ زغ خ ّ خ ق ق خ ق ّ ال خ	الأرا م ِ آغ ثية	ا ّ غ ّ ع
ع طيف	8.428,00	258	742	412	3.300,00	332	127,3
كّ مي أس ب د	16.830,00	178	843	333	2.078,00	836	202,55
كّ مي كّ ه ع خ	9.122,68	1.849	153	1.436	1.970,02	1.892	162,7
الاس ي غ ب	7.936,30	1.416	226	668	1.541,00	226	117,87
ض كّ ى	12.748,00	306	1783	207		151	135,55
كّ مي ّ آي ج ي رة	2.953,00	786	141	945	1.221,00	500	64,05
ا ال د كّ ذا ّ	1.673,28	60	21	120	546,72	357	27,57
ا ّ ذ ب ي خ	4.662,00	1.800	567	1.184	1.836,00	948	104,3
ث ب ث ن س	3.163,00	1.096	123	1.371	4.409,00	4.166	142,05
ع ش ط آغ ي	2.476,00	903	112	1.472	4.228,98	790	98,7
كّ ى خ	5.444,00	950	186	1.186	549,5	472	86,02
ت ي ز ّ ت ج ي س	3.190,00	1.500	60	1.814		2.378	71,62
ا د ب ج ّ ي د	806	1.500	25	500	1.323,00	871	50
ث ِ ع ز ي ز	3.077,95	966	598	402	764,05	440	56,5
كّ مي آ غ ج ذ	1.713,00	1.400	452	690	1.347,00	2.165	73,15
ك ب ب ي ة	2.747,00	2.613	469	32	1.437,00	1.574	84,03
كّ مي ّ ب ّ ُ	8.000,00	2.908	1749	1.880	2.053,00	2.267	171,08
ل لال	9.084,90	1.546	1884	700		486	125,6
ل ق ش الأ ط ي	8.940,00	500	1074	150	1.560,00	690	118,4
ا ال د ع ِ ا ى ذ	4.200,00	785	380	600	2.987,00	1.713	102,85
ل ي غ ي	19.000,00	1.600	2567	693		576	231,43
أ ال ه ب ش	8.000,00	1.648	422	750	1.571,00	1	119,7
ف ب ك ش ب ّ	8.520,00	1.800	668	800		8.060	142
أ ال د ر ج ُ	3.000,00	2.500	677	982	1.021,00	10.277	177,8
ّ ف ي ف خ	5.515,00	740	927	60	3.235,00	8.938	184,88
ا ّ ى ب خ	5.000,00	1.800	176	500		4.225	99,12
ث ن ب ّ ت	5.330,00	400	182	299		7.805	140,04
كّ مي ا ص ا ي	14.532,00	255	1631	570	1.946,00	6.292	235,95
كّ مي ّ ا ج ش	11.603,20	1.814	1942	1.880	5.887,80	1.279	224,64
ب ي ر ى ذ د ح	6.303,00	10	945	415	3.856,00	820	114,04
ث ي ن ه ش ط	7.778,00	1.398	2296	922	3.299,00	1.200	145,97
ث ِ ن ص ي ل ا ُ	4.163	845	72	500	1.386,00	344	72,38
كّ مي ّ ش ا ط	3.796	-	42	192	885	750	56,23
ث ِ ى ج ه ن ه	1.814	1.403	83	483	3.341,15	309	73,5
ث ِ ِ ى ن ِ ُ	1.433	431	47	120	466,6	211	26,62
ث ّ ك ذ ا ط	1.833	668	61	376	314	450	36,4
ث ع ل ام	2.718	761	44	478	1.468,00	685	61,1
ا ب ذ ت ي ز ِ	1.334	501	38	40	1.144,00	637	36,55
ا ب ذ ن و ا ي ض ل ح	1.228	192	43	155	302	658	25,35
ث ل ك خ	3.003	497	103	210	341,91	1.965	60,17
كّ مي ّ آ ش ّ ِ	9.098	385	152	354		2.340	114,7
ث ِ ِ ع ي ّ	3.132	393	72	80	1.833,00	217	56,55
ى ب ّ ه ش ل س	3.071	906	157	470	1.658,00	1.540	76,45
ر س ا ع ل ج ي خ	2.622	1.042	171	1.119	1.176,50	91	60,5
ل ض ا د	1.542	1.249	109	962	1.454,17	930	61,37
ى ش ب ي ل	2.538	1.088	107	951	1.502,25	2.492	85,7
ب ت و ل ا ُ	6.402	614	157	535	1.239,00	20	88,1
ي ّ خ ف ي ب ع ّ	3.350	270	99	200	996	844	56,6
ك ّ ي خ	5.324	52	608	400	1.524,00	120	74,2
ا ّ ز خ ن ّ س ل ه ء	7.453	3.273	599	100	2.324,00	250	134
م ف ي س ق ش ح	12.080	550	1534	1.100	1.963,00	25	157,18
ى ب ا ّ غ خ خ	10.598	780	2202	1.817	4.694,00	130	180,19
ا ّ ط ب ة	9.088	800	1809	1.782		4.014	143,7
ا ّ ر خ	7.941	236	1683	318	1.887,00	1.200	115,82
ث ى ش ك ب ش ك	10.473	300	1266	222	2.752,00	234	139,81
ث ل ك خ	6.429	250	519	293		305	77,67
ا ّ ع خ	10.153	553	682	1.497	1.619,70	1.130	149,52
ي ى ذ ح	4.000	339	177	593	1.088,10	2.100	81,2
ع ي خ	6.604	619	575	1.486	2.946,00	3.509	151,64
ث ف د م	7.162	556	622	179	7.996,50	5	158,98
غ ع ا لاية	**362.156,60**	**56.606,35**	**37.849,95**	**41.084**	**94.884,67**	**100232**	**6549,64**

ع دّيس لُ)03(: ا ّشَ السكاني ّلاية سطيف

ا ّغظ	روس		اناث		أّغّع	
ّكپّش	ڤّذد	%	ڤّذد	%	أّكپذد	%
4-0	93974	51,14	89792	48,86	183766	11,10
9-5	74812	51,03	71806	48,97	146618	8,85
14-10	73250	50,91	70624	49,09	143874	8,69
19-15	83000	50,89	80090	49,11	163090	9,85
24-20	90607	51,03	86943	48,97	177550	10,72
29-25	86655	51,26	82392	48,74	169047	10,21
34-30	72971	51,13	69735	48,87	142706	8,62
39-35	57468	50,61	56084	49,39	113552	6,86
44-40	46674	50,11	46476	49,89	93150	5,62
49-45	40209	49,91	40356	50,09	80565	4,86
54-50	33895	50,36	33416	49,64	67311	4,06
59-55	27193	51,07	26051	48,93	53244	3,22
64-60	16938	50,09	16877	49,91	33815	2,04
69-65	14910	50,09	14854	49,91	29764	1,80
74-70	12281	50,22	12175	49,78	24456	1,48
75-79	9611	50,57	9393	49,43	19004	1,15
مفـوق 80	7319	50,26	7243	49,74	14562	0,88
المجموع	841767	50,83	814307	49,17	1656074	100

ع ذّيس لُ)04(: توزيع السكبْ حّش أّج ِديبد ّلاية سطيف -2012-

ذ عخ أغ ي ا أغ كي	ذ عخ أغ ي كياضش ي	ا غ ع أى	عيكضش ي	غ ع أغ ي ا أغ كي	ر عفانو	ر غعئيغ	اج ذية
98,87	1,13	331.290	3.755	327535	36595	290940	عطيف
95,05	4,95	49156	2.435	46721	17771	28950	كي آسي د
80,32	19,68	18680	3.677	15003	5036	9967	كي كعخ
83,55	16,45	20.521	3.376	17145	3480	13665	الاس غي
68,44	31,56	18465	5.828	12637	5443	7194	ض ق
82,05	17,95	41374	7.426	33948	6381	27567	كي أجيرة
95,62	4,38	10392	455	9937	4102	5835	ا الد كذا
57,91	42,09	9761	4.108	5653	2262	3391	اّذ بئخ
49,74	50,26	16342	8.214	8128	1760	6368	شبئس
12,15	87,85	9693	8.515	1178	0	1178	عشط أغ ي
73,97	26,03	26299	6.846	19453	4038	15415	ك ئخ
36,47	63,53	21667	13.765	7902	1181	6721	تيز عس
4,77	95,23	2621	2.496	125	0	125	آدلجد
70,84	29,16	20885	6.090	14795	5843	8952	ث عزيز
47,05	52,95	15894	8.416	7478	0	7478	كي أغج ذ
57,4	42,6	7301	3.110	4191	0	4191	كببنية
83,74	16,26	85492	13.902	71590	12067	59523	كي ب
46,74	53,26	24670	13.139	11531	8280	3251	للال
48,72	51,28	25742	13.201	12541	2744	9797	لقش الاخطي
64,86	35,14	10900	3.830	7070	4305	2765	ا الد ع ا ئذ
53,52	46,48	37238	17.309	19929	10787	9142	لغي
62,35	37,65	14249	5.365	8884	6052	2832	ا البفش
97,91	2,09	28755	601	28154	7173	20981	فبكش
52,01	47,99	11301	5.423	5878	0	5878	ا الدرج
48,48	51,52	17142	8.832	8310	6825	1485	فيفخ
99,4	0,6	15298	92	15206	5007	10199	اّئبخ
67,33	32,67	9621	3.143	6478	999	5479	ثبت
83,64	16,36	54370	8.897	45473	2521	42952	كي اصاي
35,55	64,45	39709	25.594	14115	4102	10013	كي أغش
27,23	72,77	22387	16.292	6095	1194	4901	بير ئذح
34,58	65,42	38348	25.088	13260	3197	10063	شي ضشط
95,68	4,32	11762	508	11254	5932	5322	ث تسيلا
91,57	8,43	15264	1.287	13977	8962	5015	كي مشاط
90,77	9,23	13558	1.251	12307	7564	4743	ث ئهنة
93,86	6,14	8691	534	8157	2130	6027	ث ئ
71,04	28,96	19365	5.608	13757	7976	5781	ثك ذ اط
88,92	11,08	16339	1.810	14529	9768	4761	ثعلام
54,76	45,24	7150	3.235	3915	3200	715	اي ذ تيز
68,22	31,78	5783	1.838	3945	1929	2016	اي ذ نواي ضدح
87,62	12,38	35298	4.370	30928	5427	25501	شلكخ
73,39	26,61	13164	3.503	9661	2026	7635	كي اش
91,36	8,64	12091	1.045	11046	5677	5369	ث عي
87,7	12,3	17023	2.094	14929	4620	10309	ئب لمشلس
71,18	28,82	15773	4.545	11228	8465	2763	رس اعلجخ
81,44	18,56	3562	661	2901	1022	1879	لضا د
87,91	12,09	4077	493	3584	1756	1828	ئشبيل
37,8	62,2	16877	10.498	6379	3152	3227	بولا
52,73	47,27	21222	10.032	11190	3741	7449	يخ فيبع
96,71	3,29	182202	5.993	176209	5299	170910	كي خ
38,1	61,9	16539	10.237	6302	1029	5273	أمزجلسلء
44,04	55,96	30256	16.932	13324	6117	7207	صفيس فشح
53,1	46,9	15445	7.243	8202	664	7538	ئب أغخخ
54,99	45,01	10860	4.888	5972	3887	2085	أطبية
36,82	63,18	8011	5.061	2950	707	2243	أزخ
61,16	38,84	27367	10.630	16737	3782	12955	ثئش كشك
47,22	52,78	15827	8.354	7473	1101	6372	شاكخ
34,14	65,86	9325	6.141	3184	1156	2028	ا غخ
26,45	73,55	8638	6.353	2285	0	2285	ب ئاح
70,2	29,8	25919	7.725	18194	8084	10110	عئخ
55,18	44,82	18844	8.446	10398	2127	8271	ث فدح
75,9	**24,1**	**1.661.798**	**400535**	**1261260**	**286445**	**974815**	غ ع ا لاية

ع ذّيس لُ)05(ّ ى ضفخ أغ ى انخ تحش أج ٍديبد ّلاية سطيف -2012-

اتج ذية	ا ّغ خ	كذذ أغ ب ُ		كفخ أغ ي نية
		روس	اناث	ا ّغ ع
ع طيف	127	166.329	164.961	331.290	2.602
كـ ب آس ب د	203	25.396	23.760	49.156	243
كـ ب ّكـ ع خ	163	9.528	9.152	18.680	115
الاس ئ غ ب	118	10.758	9.763	20.521	174
ض ّ ق ى	136	9.547	8.918	18.465	136
كـ ب ّ أ ج ٍيرة	64	21.002	20.372	41.374	646
ا الد كـ ذا ُ	28	5.283	5.109	10.392	377
ا ّذ ن ب ق خ	104	4.970	4.791	9.761	94
ث ث ن س	142	8.324	8.018	16.342	115
ع ش ط ا ّغ ى	99	4.912	4.781	9.693	98
كـ ّ ى خ	86	13.471	12.828	26.299	306
ت ي ز ّ ج ج ي س	72	10.977	10.689	21.667	303
ا د ب ل ج ّ ن د	50	1.385	1.236	2.621	52
ث ٍ ع ز ي ز	57	10.541	10.344	20.885	370
كـ ب ّ ا ّغ ج ذ	73	7.908	7.986	15.894	217
ٍ ك ب ب ن ية	84	3.674	3.627	7.301	87
كـ ب ّ ب ّ ُ	171	44.060	41.432	85.492	500
ل لال	126	12.752	11.919	24.670	196
ل ق ش الأ ط ي	118	13.084	12.657	25.742	217
ا الد ع ٍ ا ى ذ	103	5.627	5.274	10.900	106
ل ي غ ي	231	19.256	17.981	37.238	161
ا ال ي ف ش ش	120	7.328	6.921	14.249	119
ف ب ك ب ث ب ّ	142	14.411	14.344	28.755	203
ا الد ر ج ُ	178	5.692	5.609	11.301	64
ّ ق ف خ	185	8.536	8.606	17.142	93
ا ّ ى ب خ	99	7.649	7.649	15.298	154
ث ن ه ّ ت	140	4.774	4.847	9.621	69
كـ ب ا ص ا ي	236	27.382	26.989	54.370	230
كـ ب ّ ا ّ ي ش	225	20.272	19.437	39.709	177
ب ب ر ى ذ ذ ح	114	11.593	10.794	22.387	196
ث ب ن ث ش ط	146	19.137	19.211	38.348	263
ث ٍ ر ص ى ب لا ُ	72	6.048	5.714	11.762	163
ث ب ّ م ش ا ط	56	7.895	7.370	15.264	271
ث ٍ ر ي ه ن ة	74	6.926	6.632	13.558	184
ث ٍ ر ى ٍ ُ	27	4.499	4.192	8.691	326
ث ك ذ ا ط	36	9.851	9.514	19.365	532
ث ع ل ام	61	8.387	7.952	16.339	267
اب ذ ت ي ز ٍ	37	3.617	3.533	7.150	196
اب ذ ن واي ض ح	25	2.892	2.892	5.783	228
ث ل ق خ	60	17.990	17.308	35.298	587
كـ ب ّ ا ش ٍ	115	6.670	6.494	13.164	115
ث ُ ع ي ر	57	6.305	5.786	12.091	214
ى ب ّ م ش ل س	76	8.663	8.360	17.023	223
ر س ا ع ل ج ر خ	61	8.154	7.619	15.773	261
ل ض ا د	61	1.805	1.757	3.562	58
ى ش ب ي ل	86	2.101	1.976	4.077	48
ب ن و لا ُ	88	8.551	8.326	16.877	192
ي ّ خ ف ب ع ّ	57	10.932	10.290	21.222	375
ك ي ّ خ	74	92.153	90.049	182.202	2.456
ا ّ ز ي ج ل ر س ل ب ء	134	8.398	8.141	16.539	123
ط ي س ق ش ح	157	15.410	14.845	30.256	192
ى ب ّ ا ّغ خ خ	180	7.843	7.602	15.445	86
ا ّ ط ب ي ة	144	5.531	5.329	10.860	76
ا ّ ر خ	116	4.039	3.972	8.011	69
ث ى ش ك ي ش ك	140	13.902	13.466	27.367	196
ث ك ك خ	78	8.118	7.709	15.827	204
ا ّ غ خ	150	4.722	4.603	9.325	62
ب ى ن ح	81	4.457	4.181	8.638	106
ع ي ر خ	152	13.077	12.842	25.919	171
ث ف ه ح	159	9.583	9.260	18.844	119
غ ع ا ّ لاية	**6.550**	**844.076**	**817.722**	**1.661.798**	**254**

ع ذّيس لُ)06(: رزيع اليذّكيب خ تحش اّمطكبد الازقيديخّ ج ٍديد بد لاية سطيف -2012-

اّج ذية	ضلّسكّخ	اّ قيكّخ	اّخذ ب د				ا ّغ ّع
			اّجيء الاشيفي اّ كيّ ية	اّخذ ب د	الادح	اليّيش ح	غ ّع اّ خذ ب د
عطيف	1763	21919	6165	10207	8339	34464	59175	82857
كّبي آسيب د	1822	1644	84	887	1349	1633	3953	7419
كّبي كّعيخ	1550	309	106	167	623	296	1192	3050
الاسيغيب	1341	668	258	423	565	607	1853	3862
ض ّق	1896	1124	177	260	581	704	1722	4743
كّبي ّاوجيرة	773	1158	283	667	956	1500	3406	5337
ا الد كّذا ّ	677	330	41	140	449	123	753	1760
اّذ نيوخ	1355	234	29	115	537	147	828	2417
ثيثس	866	229	35	172	966	250	1423	2518
عش ط اّغ ي	851	48	10	94	551	52	707	1605
ك ّ ىخ	2320	1197	401	366	944	780	2491	6007
تيز ّ فجيس	1005	905	312	321	744	518	1895	3805
اّد يليس د	592	30	10	17	327	18	372	994
ث ٍ عزيز	1199	262	116	216	921	484	1737	3198
كّبي ّاّغ ج ذ	768	143	31	124	557	189	901	1811
كيبيئية	838	57	19	49	432	173	673	1567
كّبي ّ ّبّ ّ	2936	1276	1058	1045	1946	5695	9744	13955
لالل	5172	353	65	266	773	589	1693	7219
لقش الاطي	2652	249	58	206	804	905	1973	4874
ا الد ع ٍ ا ىذ	2061	30	11	238	503	486	1238	3329
لي ّي	6644	1039	129	444	1205	933	2711	10393
ا الفيفش	4362	446	34	138	615	218	1005	5813
فبيكيتب ّ	1346	480	140	348	1023	1335	2846	4673
ا الدرج ّ	1369	59	25	107	658	222	1012	2440
ّ قيف خ	2315	92	39	132	715	321	1207	3614
اّ ىبيخ	1558	155	55	139	676	433	1303	3014
ث بيّ ت	1244	51	25	79	603	171	878	2173
كّبي اصاي	4216	1210	548	723	1271	2570	5112	10538
كّبي ّ ّيّش	3562	839	126	470	1093	958	2647	7049
بير ى ذح	2779	429	96	168	636	585	1485	4693
ث ي ى عش ط	4382	300	84	200	956	595	1835	6519
ث ٍ ى عيبلا ّ	1120	345	211	190	1122	714	2237	3704
كّبي ّمش اط	1512	4	96	119	959	256	1430	2947
ث ٍ ى جنة	2038	181	80	116	953	218	1367	3587
ث ٍ ى ى ّ	1020	60	25	93	511	290	919	1998
ثكّ ذ اط	1140	826	265	393	767	734	2159	4125
ث عيلام	1317	298	97	143	857	268	1365	2980
اب ذ تيز .	868	161	31	97	486	87	701	1730
اب ذ نواي ضدح	581	110	25	49	400	50	524	1214
ثلكّخ	2384	795	450	672	1264	1558	3944	7123
كّبي ّ اّش .	2226	304	62	216	669	286	1233	3762
ث ّ عيب ّ	1870	185	64	129	532	187	912	2967
ى ب ّمش لس	976	491	177	262	847	278	1564	3031
رس اع لجيخ	1143	405	90	142	821	278	1331	2878
لض ا د	801	63	23	20	650	67	760	1623
ى ش بيل	372	65	14	22	543	34	613	1050
ولا ّ	2811	269	100	215	886	210	1411	4492
بّخ فيب ع ّ	1395	758	134	421	661	577	1793	3946
كّي ّخ	1238	7175	2572	3825	3280	21725	31402	39815
اّ زجّ لس لجاء	2571	213	63	119	654	316	1152	3935
ط يس فجش ح	3135	1122	150	309	888	915	2262	6519
ى ب ا ّغ خ خ	1405	304	90	190	721	556	1557	3266
اّطبية	1668	60	6	77	503	137	723	2451
ازّخ	1261	48	4	32	420	71	527	1836
ث ى ش كّش ك	1527	357	103	261	767	800	1931	3815
شاكّخ	1514	89	34	110	691	359	1194	2797
ا ّغ خ	1014	80	11	56	394	129	590	1684
ب ى ذح	1130	41	12	85	528	81	706	1877
عيوخ	1733	304	91	276	1139	589	2095	4132
ث فدح	1490	298	91	195	760	349	1395	3184
غ ّع ا كلية	**109476**	**52672**	**15737**	**27762**	**55993**	**90074**	**189566**	**351713**

ع ذّويس لُ)07(: نصيب فتّش د ِ ّاذ خ ً الإع ّ بٍ ِ ا ّ ّ ىِ ّ لاية سطيف -2012-

أجلدية	الايرادا د)ثب ّنيس(						نصيتفاتّش د
	ِزيب د أجلدية	خ ب د	اّضريبة	قسانة خارجية	ايرادا داخش .	ا ّ ع ع	
سطيف	196.710.880	1.791.000	1.995.636.818	754.026.864	3.094.274.218	6.042.439.780	18.239,13
عي ّ اريب د	2073780,76	100000	150672652	0	82417429	235263861,8	4.786,07
عيــ كـ ـعخ	3.283.425	130.000	15.331.186	81.862.733	48.248.795	148.856.139	7.968,74
الاوريسب	1306000	50000	35232000	39668465	25340741	101597206	4.950,89
ِض ّ ق	23.858.700,36	744.855,00	126.093.426,42	92.148.415,00	8.400.116,00	251.245.512,78	13.606,29
عي ّ اى بيرة	5.745.943	610.000	57.416.906	12.258.859	7.012.000	83.043.708	2.007,15
ا لادكـذ ا ّ	635.179	300.000	70.500.150	68.198.365	1.182.456	140.816.150	13.550,18
اّذ ّبق خ	127.780	1.882.594	3.298.701		83.838.533	89.147.608	9.132,67
ثب ّثش	1201000	2827102	5646124	65922000	64189382	139785608	8.553,76
ع ش ط أغ ي	817073	284088	3857547	77488222	2721200	85168130	8.786,92
كـ ىخ	2.169.399	0	23.598.009	52.470.000	73994912	152.232.320	5.788,51
تيز .نيبس	1080913	800000	13620332	125658918	125638767	266798930	12.313,73
اد ّ ليجهد	400.000	100.000	830.081	44.074.865	57.392.727	102.797.673	39.220,78
ث ّ عزيز	6730155	8225376,14	9601218	125868025		150424774,1	7.202,53
عي ّ أغ ج ذ	882.324	800.000	52.921.124	40.869.179		95.472.627	6.006,73
معاوية	946559	1000000	989597	36448451	34859188	74243795	10.168,67
عي ّ ّ ب ّ	40.923.513	500.000	118.056.763	170.275.550	273.634.748	603.390.574	7.057,89
لـــالي	1.435.192	600.000	15.503.103	82.998.577	77.448.190	177.985.062	7.214,62
لقش الابطبي	1.223.297	300	9.716.034		205.009.354	215948985	8.389,14
ا لاد ع ِ اى ذ	810200	435000	3069101	0	129339602	133653903	12.261,31
ل غي	1.283.684	2.400.000	36.053.053	105.888.840	52.842.970	198.468.547	5.329,79
ا لاب ثش	2.331.600	6.000.000	13.914.251	58.803.466	0	81.049.317	5.688,25
فبيك ثب ّ	3.576.703	4.834.034	23.328.883	98.706.418	0	130.446.038,00	4.536,40
ا لاوج ّ	2.820.108	130.000	2.404.937	78.299.254	207.637	83.861.936	7.420,48
ّ ش ق خ	969.225,00	1.297.860,00	3.986.370,00	73.842.415,00	110.645.644,00	190.741.514,00	11.127,12
أ ب ِ خ	14700000	400000	9018516	92495154		116613670	7.622,80
ث ب ّ ت	1.082.900,96	500.000,00	3.668.108,00	86.402.356,00	0	91.653.364,96	9.526,22
عي اص لي	13.794.403	6.000.000	73.656.712	259.563.238	82.315.562	435.329.915	8.006,75
عي ّ ىغ ش	5268905	50000	25350357	78386636	161443280	270499178	6.812,04
بير ىذح	1572420	100000	11420778	56739947	88825276	158658421	7.087,08
بيرع ش ط	4.564.942	800.000	7.694.033	200.309.013	83.866.066	297.234.054	7.751,03
ث ِ س ثيلا ّ	4820912	300000	17612901	70826246	85734710	179294769	15.242,95
عي ّ ش اط	500.000	260.000	8.346.730	102.814.181	2.160.000	114080911	7.473,71
ث ِ ىجانة	117.120	5.000	6.078.978	80.835.269	0	87.036.367	6.419,33
ث ِ ِ ىِ ِ	625.840	150.000	3.018.697	54.353.436	150.000	58.297.973	6.707,85
ث كـذا ط	7789624		16934723	60129595	88266066	173120008	8.939,78
ث ّ عِلام	641966	0	3669299	66159101	1300000	164372881	10.060,16
اب ذ تيز .	385200	0	2521351	66159101	50000	69115652	9.666,57
ايت ذ اي ضلاح	134000	54000	2061865	87994083	678000	90921948	15.721,66
ش بلكـ خ	6962445	600000	36545938	0	389576615	433684998	12.286,27
عي ّ ش ّ .	1310548	300000	8612439	720000	172381159	183324146	13.926,17
ش بي وسي ّ	1.792.443,04	5.000,00	3.889.440,00	54.599.112,00	0	60285995,04	4.985,97
ىَب ه ّ ش ل س	23.538.841	700.000	20.528.125	66.248.678	108.343.365	219.359.009	12.886,21
رس اع ل بيوخ	915395	3823047		121752536		126490978	8.019,36
ل ض ا د	664800	100000	4991522	73163491	30221696	109141509	30.638,33
ىَ ش بيِ ّ	707409	560000	2209441	72022936	31915598	107415384	26.348,13
ب ولا ّ	731.369		6.398.719	104.230.729		111.360.817	6.598,53
ب ّ خ فيب ع ّ	2.124.604	200.000	8.688.346	74.961.296	88.462.105	174.436.351	8.219,60
ك ِ ّ خ	108423188	11200000	1460888357	383941000	369354953	2333807498	12.808,88
ا ّ ِز ّ ق ل س ل ء	1.104.560	1.100.000	5.398.702	97.988.320	0	105.591.582	6.384,47
ب ص ع خ ش ح	5.240.411,00	102.122,78	49.600.111,00	130.155.637,00	1.358.000,00	186.456.281,78	6.162,68
ىَب ا ّ غ خ خ	45.211.352	1.200.000	1.326.770	100.669.252	27.322.204	175.729.578	11.377,46
ا ّ ط اية	1.208.565,80	30.000,00	9.941.360,00	85.866.856,00	9.434.596,02	106.481.377,82	9.805,04
ا ّ ز خ	1.057.354	1.450.000	1.732.648	80.733.087	29.105.472	114.078.561	14.240,06
ث ىش ا ك ش ك	6.316.604	0	60.910.625	72.341.453	18.906.235	158.474.917	5.790,62
أجلاعة	1163669	524737	1810204	128754574	316644	132569828	8.376,01
ا ّ ُ غ خ	538.785	605.000	1.346.170	91.447.213	41.979.584	135.916.752	14.575,95
رب ىذح	1.042.641	2.747.800	9.450.857	45.372.000		58.613.298	6.785,68
جميوخ	2834775	1060000	3809454	154586297	105265981	267556507	10.322,65
ث ِ فذح	3.211.750,00	300.000,00	2.918.364,00	142.016.517,00	53.931.090,00	202.377.721,00	10.739,77
ِ غ ع ا ّ لاية	**568.349.931**	**65.969.882**	**4.638.047.919**	**5.566.999.025**	**6.424.133.512**	**17263500270**	**10.388,45**

التصنيف الحضري

يعتمد في التصنيف الحضري للمناطق والكتلة البشرية القاطنة بها على مجموعة عوامل وضوابط علمية، عددية كالحد الأدنى للسكان المقيمين، نوعية كالنشاط الاقتصادي ومواصفات حضرية ، الترتيب الإداري:

-**الحد الأدنى للسكان:** حسب النتائج النهائية لعملية الإحصائيات تم اعتماد عدد 5.000 نسمة كحد ادني للسكان في تصنيف وترتيب التجمعات السكانية.

-**النشاط الاقتصادي:** من مواصفات المدينة الأساسية يفترض أن لا يتعدى سكانها المشتغلون فى القطاع فلاحى 25 % على الأكثر.-

- **مواصفات حضرية :** بعض الميزات التي يقدر أن تكون السمة الخالصة للمدن

- ✓ وجود مؤسسات خدماتي للصالح العام مثل – مستشفى ، عيادة متعددة الاختصاصات، مؤسسات التعليم، محاكم، مراكز الترفيه(سينما ، مسرح)
- ✓ زيادة على الحد الأدنى للسكان ونسبة 75% من العاملين خارج القطاع الزراعي يشترط أن تلبي المدينة ثلاث مواصفات إلزامية وعلى الأقل ثلاثة مواصفات ثانوية وهم:

1 **مواصفات إلزامية:** -الربط بالشبكات الثلاث (إيصال المياه، شبكة التطهير، شبكة الكهرباء)

2 **مواصفات ثانوية:** تتوفر على ثلاثة شروط على الأقل من الخمسة التالية:

- ✓ توفر مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات
- ✓ وجود ثانوية أو متوسطة للتعليم المتوسط
- ✓ وجود مؤسسات ثقافية واجتماعية(دار الحضانة،دار الشباب،مراكز مختلفة)
- ✓ وجود مؤسسات رياضية وترفيهية(ملعب،حظيرة تسلية،سينما، مسرح)
- ✓ معدل نمو سنوي متوسط ولا يحبذ المعدل المرتفع

-**الترتيب الإداري:** إن هذا العامل لم يؤخذ في التصنيفات السابقة بالرغم لما له من أهمية في عملية البرمجة ومشاريع التنمية.

❖ فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة	14
2	مراحل تطور مفهوم التنمية	16
3	أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة	33
4	أهم المؤتمرات المنعقدة حول التنمية المستدامة	34
5	المتوسط السنوي لأيام الجليد	56
6	الموارد المائية في ولاية سطيف	59
7	الموارد المائية المستغلة في ولاية سطيف	63
8	الموارد المائية المستغلة والقطاعات المتنافسة عليها في ولاية سطيف	63
9	الأنواع الغابية و مساحتها في ولاية سطيف	65
10	مشتلات إنتاج الأشجار2012	66
11	الإنتاج الغابى في ولاية سطيف 2012	66
12	المناطق الصناعية ومناطق النشاطات بالولاية	74
13	توزيع أهم المحطات المعدنية عبر بلديات الولاية	75
14	الإمكانيات الفندقية في ولاية سطيف 2012	80
15	عدد النزلاء و أصلهم لولاية سطيف	81
16	الوكالات السياحية في ولاية سطيف 2012	82
17	السكان المتجمعين و السكان المبعثرين بولاية سطيف	90
18	توزيع السكان حسب القطاعات الإقتصادية لولاية سطيف	98
19	الإنتاج الحيواني في ولاية سطيف(موسم 2011-2012)	105
20	الوحدات الصناعية التابعة للقطاعين العام و الخاص في ولاية سطيف 2012	111
21	وحدات الصناعية الغذائية التابعة في ولاية سطيف 2012	112
22	وحدات صناعة النسيج و الجلود في ولاية سطيف 2012	113
23	وحدات صناعة الخشب في ولاية سطيف 2012	114
24	تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة 2012/2007	126
25	تطور معدل التحضر في الولاية	132
26	البرامج السكنية و الطلب على السكن في ولاية سطيف 2012	135

❖ فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	الموقع الجغرافي لولاية سطيف	49
2	التنظيم الإداري لولاية سطيف	51
3	الوحدات التضاريسية	53
4	توزيع الأمطار	55
5	الشبكة الهيدروغرافية	60
6	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة و المسقية منها عبر البلديات لسنة 2012	72
7	الموارد السياحية و توزيع المواقع الأثرية في الولاية	79
8	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية عبر البلديات لسنة 2012	91
9	توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات لسنة 2012	94
10	التوزيع المجالي للسكان حسب القطاعات الاقتصادية عبر البلديات لسنة 2012	101
11	توزيع المناطق الصناعية والوحدات الصناعية عبر تراب الولاية	115
12	توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلديات لسنة 2012	124
13	خريطة المناطق المتجانسة	157
14	المناطق الأولى بالتنمية	164

❖ فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مبادئ التنمية المستدامة	20
2	أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية النترابطة و المتفاعلة فيما بينها	24
3	العناصر الرئيسية التي تحقق التنمية المستدامة	27
4	مشاريع التحويلات الكبرى في الولاية	62
5	منحنى تطور الاراضي الصالحة للزراعة و الاراضي المسقية 2007-2012	67
6	التوزيع العام لأراضي الولاية – 2012-	69
7	تطور عدد السكان و معدلات النمو من 1966 - 2012	86
8	الهرم السكاني للولاية -2012-	88
9	منحنى التجمع و التبعثر لسكان الولاية -2012-	90
10	توزيع السكان عبر التجمعات -2012-	92
11	توزيع العمالة حسب القطاعات 2008-2012	98
12	نسب انتاج الحبوب و الاعلاف لموسم – 2012 -	103
13	نسب انتاج اللحوم البيضاء و الحمراء بالولاية لموسم -2012-	106
14	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليّ2007-2012	122
15	تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية 2007-2012	127
16	مؤشرات ظاهرة التصحر في الولاية -2012-	130
17	تطور معدل التحضر في الولاية 1977-2012	132
18	توزيع السكان حسب درجات التحضر 2012	134

❖ فهرس الصور:

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
1	منظر لقوس النصر بكركلا بمدينة كويكول – جميلة	77
2	بقايا مدينة مونص الرومانية – بني فودة	77
3	بقايا صور قلعة شمال بني عزيز	78
4	انبساط أراضي الولاية + بدء عملية الحصاد في الولاية موسم 2012	103
5	عملية زرع الأسماك في الحواجز المائية و الدود	107
6	أنواع السمك المستزرع في الولاية	108
7	التوسعات العمرانية الجديدة على حساب الأراضي الفلاحية	128
8	توسع المدينة التجارية بالعلمة على حساب الاراضي الفلاحية لمنطقة السمارة الخصبة	128
9	الحرائق تلتهم جبال المناطق الجنوبية لولاية سطيف: – عين آزال–	140
10	الرمي العشوائي لكل أنواع النفايات	140
11	رمي الفضلات و الأوساخ على الأرصفة والطرقات و الأماكن العامة	141

❖ فهرس المحتويات:

المقدمة العامة: 4

أف قً ألّي إلهش إظرية ٍزمية آغزذاخ

دهيذ 11

أولا :التنمية المستدامة: السياق التاريخي للمفهوم ، تعاريف، خصائص و مبادئ 12

1- السياق التاريخي للمفهوم 12

1-1-أصل المفهوم: 12

1-2- كرونولوجيا المؤتمرات المنعقدة من أجل التنمية المستدامة : 14

2-تعاريف، خصائص و مبادئ التنمية المستدامة و الأطراف المشاركة في تحقيقها: 17

2-1-التنمية المستدامة تعاريف كثيرة و مضمون واحد: 17

2-2- خصائص عملية التنمية المستدامة : 19

2-3-مبادئ التنمية المستدامة: 20

2-4-الأطراف المشاركة في عملية التنمية المستدامة: 21

ثانياً : التنمية المستدامة :أبعادها و مؤشرات قياسها 23

1-أبعاد التنمية المستدامة « التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية » 23

1-1- الأبعاد البيئية: 23

1-2-الأبعاد الاقتصادية: 24

1-3-الأبعاد الاجتماعية: 25

1-4-البعد العمراني للتنمية المستدامة: 27

2- مؤشرات قياس التنمية المستدامة: 29

2-1- القضايا والمؤشرات الاجتماعية: 30

2-2- القضايا والمؤشرات الاقتصادية: 30

2-3- القضايا والمؤشرات البيئية: 30

2-4- القضايا والمؤشرات المؤسسية: 31

ثالثا : مستويات تحقيق التنمية المستدامة (المستوى العالمي – المستوى الإقليمي): 33

- ✓ الاتفاقيات و البروتوكولات المعنية بالتنمية المستدامة:. 34

✓ **تحديات تحقيق التنمية المستدامة** (المستوى العالمي و الإقليمي): .....35.....

المحلية بداية طريق التنمية المستدامة:..... .....38.....

رابعا: التنمية المستدامة في الجزائر * هل الإقليم المحلي هو البديل؟ *: .....39.....

2-1- على المستوى البيئي: .....40.....

2-2-على المستوى الاقتصادي:... .....41.....

2-3- على المستوى الاجتماعي: .....42.....

3-1-التقسيمات الإدارية: .....43.....

3-2-التقسيمات الإقليمية: .....43.....

الفصل الثاني: الإمكانيات، الموارد وواقع القطاعات الإقتصادية في إقليم الدراسة.

تمهيد: .....47.....

أولا : رأس المال الطبيعي والبشري لمجال الدراسة. .....47.....

التعريف بإقليم الدراسة:..... .....48.....

1- تقديم الولاية:..... .....48.....

2- التنظيم الإداري : .....50.....

أولا: رأس المال الطبيعي والبشري لمجال الدراسة .....52.....

1- الخصائص و الإمكانيات الطبيعية لولاية سطيف .....52.....

1-1 الناحية الطبوغرافية: .....52.....

1-2- المناخ: .....54.....

1-2-1-التساقط .....54.....

1-2-2-الحرارة .....57.....

1-2-3-الرياح: .....57.....

1-3-1- الشبكة الهيدروغرافية: .....58.....

1-3-2-الموارد المائية المستغلة .....59.....

-المياه السطحية: .....61.....

- المياه الباطنية: .....61.....

1-3-3- المشاريع و التحويلات الكبرى للتهيئة المائية بالولاية: 61
1-3-4- التنافس القطاعي على الموارد المائية المحلية: 63
1-4- الغطاء الغابي و النباتي: (باعتباره نظام بيئي) 64
جدول رقم (09) : الأنواع الغابية و مساحتها في ولاية سطيف : 65
- المنطقة الشمالية: 65
- المنطقة الجنوبية: 65
1-5- الموارد الفلاحية: 67
1-5-1- تطور المساحة الزراعية في الولاية : 67
1-5-2- التوزيع العام لأراضي الإقليم: 68
1-5-3-التوزيع المجالي لأراضي الإقليم: 70
1-6-الإمكانيات الصناعية: 73
1-7-الإمكانيات السياحية: 75
1-7-1-الموروث الطبيعي و التاريخي: 75
1-7-2-الخدمات الفندقية : 80
1-7-3- الوكالات السياحية: 81
2- الموارد البشرية (طاقات بشرية و مجتمع شاب مستقر) 85
2-1 مراحل نمو السكان: 85
2- 2- التركيب السكاني حسب العمر والنوع: 87
2- 3- توزيع السكان حسب التجمعات السكانية (تقديرات 2012): 89
2-4: الكثافة السكانية: 92
1- توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية: 97
1-1- توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية: 98
1-2- التوزيع المجالي للسكان حسب القطاعات الاقتصادية: 99
2- القطاع الفلاحي: 102
2-1-الإنتاج الزراعي: 102

2-2-الإنتاج الحيواني: .....104.....

2-3- الصيد القاري: .....107.....

3-القطاع الصناعي: .....109.....

3-1-الوحدات الصناعية: .....110.....

خلاصة الفصل: .....117.....

الفصل الثالث: واقع و آفاق التنمية المستدامة في الولاية.

أولا : واقع التنمية في الولاية بين الجهود و المعوقات. .....118.....

1-المؤشرات الإقتصادية:... .....121.....

1-1-مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: .....121.....

1-1-1-تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولاية:.... .....121.....

2-1-1-توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلديات لسنة 2012:.... .....123.....

2- المؤشرات البيئية :... .....125.....

2-1- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة : .....125.....

2-1-1-تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الولاية: .....126.....

2-1- التصحر: .....129.....

3- المؤشرات الاجتماعية:... .....131.....

3-2- نسبة السكان في المناطق الحضرية: .....131.....

3-2-1- تطور معدل التحضر في الولاية : .....131.....

3-2-2 توزيع السكان في بلديات الولاية حسب درجات التحضر: .....133.....

3-2- معدل البطالة: .....136.....

معوقات التنمية المحلية المستدامة في الولاية .....139.....

1-المعوقات الطبيعية والبيئية: .....139.....

2-المعوقات الاقتصادية: .....142.....

3- المعوقات الاجتماعية: .....143.....

4-معوقات أخرى: .....144.....

آفـاق التنمية المحلية المستدامة في الولاية: .....145.....

❖خيارات التنمية المستدامة في الولاية.... 147

1-على المستوى الإقليمي (الولائي):.... 147

1-1-التنمية الزراعية: الخيار الأمثل للوصول إلى اقتصاد مستدام: 148

1-1-1-المياه، الأراضي و اليد العاملة الز راعية – رهانات التنمية الزراعية-: 148

•الثروة المائية:.... 149

•الإحتياجات المائية الحالية للسقي:.... 149

•الأراضي الزراعية و المسقية:.... 150

•اليد العاملة المؤهلة زراعيا:.... 152

1-1-2-تطوير الصناعات الغذائية – تحريك للإقتصاد المحلي و تشغيل للموارد البشرية العاطلة -: 152

2-على مستوى مناطق الإقليم:.... 155

2-1- معايير التقسيم: 156

2-2-المناطق المتجانسة في إقليم الدراسة: 156

2-1-خصائص المناطق المتجانسة:.... 158

1-3-2-المنطقة الجبلية الشمالية القصوى (أقصى الشمال):.... 158

أ-مشاكل التنمية:.. 158

ب-الإمكانيات. : 158

2-3-2-منطقة أقدام الجبال الشمالية:.... 159

ب-الإمكانيات:.. 159

3-3-2-منطقة الهضاب العليا (الوسطى) :.... 160

أ- مشاكل التنمية: 160

ب-الإمكانيات: 160

4-3-2-منطقة السهول العليا الجنوبية (المنطقة الرعوية):.... 161

أ-مشاكل التنمية:.. 161

ب-الإمكانيات:.. 161

5-3-2-المنطقة الجبلية الجنوبية (أقصى الجنوب و الجنوب الغربي):.... 162

أ-مشاكل التنمية:.. .....162.....

ب-الإمكانيات:.. .....162.....

2-2-المنطقـــة الأولـــى بالتنميـــة: .....163.....

-3-2الإقتراحات الخاصة بكل منطقة:.... .....165.....

☜المناطق الجبلية الشمالية و الجنوبية:.... .....165.....

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية: .....165.....

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار: .....166.....

ثالثا- قطاع السياحة: .....167.....

☜منطقة أقدام الجبال الشمالية:.... .....167.....

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية: .....167.....

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار: .....167.....

ثالثا- قطاع السياحة: .....168.....

☜منطقة السهول العليا الجنوبية:.... .....168.....

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية: .....168.....

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار: .....169.....

ثالثا- قطاع السياحة: .....169.....

☜منطقة الهضاب العليا (الوسطى):.... .....170.....

أولا- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و الموارد المائية: .....170.....

ثانيا- قطاع الصناعة وترقية الإستثمار: .....170.....

ثالثا- قطاع السياحة: .....171.....

خلاصة الفصل: .....172.....

اّيخرّخ ّكبرخ: .....173.....

بلوئّخ ا ّقيس ّآشاعغ: .....176.....

Abstract

This study, and through its content, provided the general frame to the definition of sustainable development with all its kinds and principles. We tried to focus on the position it acquired since its appearance on the international stage. Sustainable development has led to global awareness of the dangers on the environment and its future, through several conferences and summits to remedy the deterioration that threatens its ability to regenerate and survive. However, it failed to put these rules into practice, which led to its failure to turn sustainable development into a mandatory program for all poor and rich countries in the world.

In addition, its realization in Algeria remains far-reaching, and what is odd is that it has the natural, economic and social capacities and qualifications. That is what we come to through our case study in wilaya of Sétif as a local example to achieve sustainable development. A city that contains all human and natural resources, basic infrastructure and important touristic potentials. However, by failing to take the basics of good planning and without regarding each region's characteristics during the development lead to failure to achieve acceptable levels of development. On the contrary, it has led over severity of difference especially mountainous regions - North, South who remain marginalized and suffering from a vacuum of the human body because of the absence of the factors of urbanity and investment and is what ultimately counted in this study led us to overcome any offer as the absolute priority for expiration term delay while acting on the development of the agricultural sector as an opportunity and a serious substitute of local economy in the medium and long term.

Sustainable development - measurement indices - the investigative levels - local area - sustainable local development - resources - economic sectors interactions - spatial differences - Development plan - regional planning - solutions and options - the principle priorities - homogeneous areas

Résumé:

Cette étude et à travers son contenu définit le cadre général des principes du développement durable sous ces différents types , nous avons essayé de mettre la lumiére sur la position acquise depuis son apparition sur la scène internationale, le développement durable a conduit a plus de prise de conscience par l'opinion mondiale sur les danger pour l'environnement et l'avenir tant attendue et ceci à travers plusieurs conférences et sommets pour remedier a la détérioration qui menace ça capacité à ce regénérer et à survivre, néanmoins il a échoué a traduire des règles en réalité pratique ce qui a conduit à un échec pour transformer le développement durable en un programme obligatoire à tous les pays pauvres et riches dans le monde.

Aussi sa réalisation en algerie demeure a long terme et ce qui est etrange c'est qu'elle dispose des capacités et des compétences naturelles,economiques et sociales requises et c'est sur quoi nous somme amenés a développer sur notre wilaya de sétif comme exemple niveaux locale pour la réalisation de développement durable, cette localité qui renferme toutes les ressources a savoir la diversité naturelle la masse humaine, infrastructure de base et capacité touristique importantes.

Néanmoins il demeure que par défaut de prendre les bases de la bonne planification qui repose sur le développement equilibrée des différentes régions et aussi sans tenir comme des sacrifices de chaque région en effectuant le développement en conduit a l'echec d'atteindre des niveaux acceptable de développement ; au contraire ça a entrainé plus de gravité des defférence particuliérement les régions montagneuses - Nord, Sud qui sont rester marginalises et souffrant d'un vide de la masse humaines a cause de l'absence des facteurs de citadinité et d'investissement et s'est ce qui en fin de compt dans cette étude nous a amené à y remédier en la proposant comme priorité absolu pour ratraper le retard tout en agissant sur le développement du secteur agricole comme opportunité et substitut sérieux a l'economie locale au moyen et a long terme .

Le développement durable - les indices de mesure - les niveaux d'investigation - région locale - développement local durable - ressources - interactions secteurs économiques - différences spatiales - Plan de développement - aménagement du territoire - solutions et options - le principe des priorités - zones homogènes

ا ّ خ -

ئ ْ ز َ ا ن ا ع خ ^ ¡ خ ا ل ا ل ّ ح ز آ ب ه ذ إ ا ن ئ ب س ا ك ب ّ ل م ف ه ّ ّ ا ُ ن ع خ ا ل م س و ذ آ خ ب م ق و ِ أ ك ب ب ج ب ّ ذ ئ ب ك و ذ

ح ب ّ ب أ ّ ف ى ا ل م ك آ خ أ ت ي ر ح ز ب ز ّ ظ ب ّ س ب ى ا غ ب ح خ ا ُ ّ خ ح ش أ د د إ ى ض ا ي ذ ا ُ ع ي ا ل ع ا ل م ي ب ا ل م خ ا ط ش

ا ل م ح ف ظ ب ج ئ خ ^ ا ل م س و ج َ ا ل ذ ي ز ظ ش ب ز ُ ي ¡ خ ا ل ا ل ك ب ب د ك ذ ح ¡ إ ت ش ا د ا ق م ْ ل إ ي ا ط ا د ر ي ب ُ ظ ا ُ ذ س ُ ي

ي ه ذ ه ف س ر ب ى ا ل ُ غ ذ ج ُ أ ب ا ء ئ ا ل أ ب ك ش َ د ف ي ت ر ج م ة ز َ ا و ك ذ إ ى ا ُ ه غ ع م ل ي ^ ص ْ أ خ ل ن د ف ي ر ح و ي ل ا ُ ن ع خ

ا ل م س و ذ آ خ إ ل ي ش ش ن ب ظ ع م ل ض ّ ل ج ع غ ا ُ ذ ِ ا ّ ٤ خ و ا ل ش ح ف ي ا ك ب ُ ْ .

ك م ا أ ز ر ح و ٤ ر ئ ب ي ق ي ش ك ٤ ذ ا ل م ذ ِ ف ي ا ُ غ ط ش ، ا ك ِ غ ت ف ي أ ل ّ ش أ ُ ذ ي ه ا ً ا ل م ا ل د ا ُ و ش ا د ا ُ ل ك ٤ خ ،

ا ل ا ظ ب د ي ^ ا ل ع ت م ا ع ي ، ^ ّ ب ْ ا ل ب ك ٤ ¡ ~ خ ا ل ِ د ر ا ع خ ل ا ي خ ع ط ي ف ك ب ِ ك ا ل م س و ً ا ل م ح ل ي ز ُ ح و ٤ ن ا ُ ن م ي ة

ا ل م ط ّ خ ا ل م س و ذ آ خ ح ش ْ ع ن ّ ب أ ب ت م ر ي ً ا ل م ق ّ ب د ْ ا ل م ا س د ش ز ْ ع ي ج ئ ع ّ و ص ي ع ي ج ئ ع ّ و َ ب ش ر ي و ث ٤ خ ز ح ٤ خ ث ّ خ ْ

ئ ُ ب ّ ب د ٤ ع ع خ ك ي ش ح ، ئ ا ل أ ّ د ا ل خ ز ث أ ع ظ ا ُ ز خ ط ئ ى ا ُ غ ْ ا ل م ع ت م د ع ل ى ر ن م ٤ خ ّ خ ز ق ّ ب ئ ن ا ل إ ه ٤ ث ن ا ص ْ

ً ز ُ ي ك ث ن ا ب ح خ ظ ب ئ ض ً ّ ط ح أ ب ا ء ا ُ و ٤ ب ث ع ق ب د ا ُ ن م ي ة ، أ د ِ إ ى ع د م ح و ٤ ن ّ غ ي ا د و ج ُ خ ف ي ا ُ ن م ي ث ّ

ث ب ُ ك ا ُ ظ ص ا د ِ خ ح ا ُ ل آ س م خ ظ ّ ط ب ْ أ ا ل ب ّ ي ن ا ُ غ ٤ خ – ش م ا ل خ ، ع ث ٤ خ – ظ ا ا د م ه م ش ة و ك ا ن ي م ا ك ش ا ئ

ع ُ ا ن ي ٤ ك س ث غ ت ٤ ب ة ك آ ً ا ُ ر ئ ْ ا ل ع ث م ا ر ب ، ^ ّ ب ح ب ّ ذ ا ل س ا ع خ ر ذ ا ش ا ه ز ش ا ح ب ك م ن ط ق ة أ و ل ى

ث ب ُ ؤ ن م ي ة ، ُ ز ز س ا ى ز ا ج ك ذ ك ¡ ا ُ ش ً ت ّ غ ا ل ت ر ك ي ز ع ل ى ر ن م ي ة ا ل ق ط ا ع ظ ر س ا ع ي ب ه ا ك ب د ي ل ج د ي إ ل ى ا ظ ب د ا ُ م ح ل ي

ا ل م س و ذ ام ع ل ى ا ل م ذ ي ٤ ¡ ا ل م ز ع ى ج ك ذ ٤ .

أ ى ِ ّ ب د ا ّ م ف ت ا ح ي خ : ا ُ ن ع خ ا ل م س و ذ آ خ – ¯ إ ش ش ا د ا ُ ؤ ب ط – ¯ ّ غ ي ا د ز ا ح و ٤ ن – ا ل إ ه ٤ ْ ا ُ م ح ل ي – ا ُ ن ع خ ا ل م ط ّ خ

ا ل م س و ذ آ خ – ا ل م ا س د – ر ي ك ا ل د ا ُ و ط ك ّ ب د ا ل إ ه ت ص ا د ي ة – ا ُ ل آ س م ا ل م ج ا ل ي ة – ا ُ خ ط خ ا ُ ن م و ي ة – أ ز خ ط ئ ى ا ل إ ق ل ي م ي –

أ ج ذ ئ ْ ا ُ خ ب س ا د – ج ّ ذ أ ا ل أ و ل ي ّ ا د – ا ل ّ ب ي ن ا ل ن ز ع ئ ْ غ خ